الإثنين 10 آب 2020
العدد 4120 السنة الرابعة عشرة
Lundi 10 Août 2020 no 4120 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
أي مستقبل لمرفأ بيروت؟

- **ماهر حسين**
الصين لإعمار المرفأ
- **توفيق سنان**
إحذروا مافيات العقارات
- **الأمجد سلامة**
بيروقراطية الكيان العبثي

هل ترعى فرنسا حواراً وطنياً؟
نظام جديد أو الفوضى!

[9 ـ 2]

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

أيام الاسئلة الكبرى؟

إبراهيم الأمين

استقالة حكومة او هزيمة سلطة او سقوط للنظام. ما جرى ويجري، منذ انفجار الرابع من آب، يقود الى الاسئلة الكبرى امام الناس جميعاً، مواطنين ومسؤولين... ومتآمرين ايضاً. وهي اسئلة تخص الخارج المهتم بخلاص لبنان، او ذاك الباحث عن فرصة لتدميره نهائياً.

وقع حسان دياب تحت الضغط الكلي. مشكلته لم تكن محصورة بالقوى المعارضة لوجوده في السراي، بل في حلفائه ايضاً. وهو وجد، من تلقاء نفسه، ان اقتراح الانتخابات المبكرة قد يمثل مدخلاً لهدوء يقود الى حل.

نسي الرجل ان قواعد اللعبة ليست للشارع كما يظن المتوهّمون، بل لمن لا يزال بيده الامر. فكان القرار باطاحته مشتركاً: الرئيس ميشال عون الذي تعني له الانتخابات النيابية نزعاً للشرعية عنه. جبران باسيل الذين تعني الانتخابات المبكرة تشليحه نصف كتلته النيابية. سعد الحريري الذي لا يطيق الجلوس في البيت والخائف من ان تصبح كتلته بضعة نواب على شاكلة ديما الجمالي. وليد جنبلاط الذي يخشى على مصير زعامته. وفوق كل هؤلاء، الرئيس نبيه بري الذي لم يكن اصلا من المرحّبين بحكومة دياب. وكان ولا يزال يفضل الحريري على جميع الاخرين، والهارب ايضاً من ضائقة شعبية لا يمكن لحزب الله ان يعالجها كل الوقت... كل هؤلاء، معطوفين على الجهد المتواصل من الاميركيين وحلفائهم السعوديين والاسرائيليين، ومنظماتهم غير الحكومية في لبنان، انتج الجدار المرتفع الذي يعطل كل شيء. فكانت النتيجة القرار المبدئي باستقالة الحكومة. سيكون بوسع حسان دياب ان يستقيل بدل ان تتم اقالته في المجلس النيابي، وهو الذي رفض فكرة استدعائه لتحميله مسؤولية جريمة ارتكبها كل خصومه من داخل الحكومة وخارجها خلال السنوات الماضية. ومعه وزراء هم اليوم في حالتهم الطبيعية، عراة من كل شيء، لا قوة لهم ولا ثمن. من أتى بهم يبيعهم على مفترق طرق، يجري كل ذلك، وسط حال من الجنون تسود الشارع ومعه الاعلام الفاجر المنتشر على كل الشاشات والمنابر.

لكن الى اين من بعد هذه الهزة؟

الطبقة السياسية تريد تنفيذ توصية الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بتشكيل حكومة وحدة وطنية. يعتقدون انه في حال استقالة حكومة دياب، سيُدعون الى استشارات نيابية تسمّي الحريري بطلاً منقذاً، على ان يجري منحه فرصة تشكيل حكومة تضم ممثلين عن كل القوى السياسية من دون أقطابها، وان يصار بعدها الى وضع برنامج عمل هدفه تهدئة الوضع في انتظار القرار الدولي.

لكن من يفكرون بهذه الطريقة، هل يملكون الاجابة عن الاسئلة المحرّمة، ومنها:

- ماذا يعني الفشل في تشكيل حكومة سريعاً؟ هل يصبح الجيش المكلف بقرار ادارة العاصمة الكبرى في ظل حالة طوارئ الحاكم الفعلي للبلاد؟ وهل الجيش قادر على هذه المهمة وهو الذي فشل في ادارة شوارع مثلومة الاسبوع الماضي؟ وهل لدى قيادته وهم بأن سلطة الامر الواقع تتيح له تشكيل حكومة واجراء انتخابات والاتيان بقائد الجيش رئيسا للجمهورية؟

- من سيكون المسؤول عن البلاد بعد ثمانية ايام، عند صدور قرار المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال رفيق الحريري؟ من سيتسوعب الصدمة ومن يمكنه ضبط الشارع الذي سيتصرف على انه اسقط الحكومة وعليه اسقاط المجلس النيابي ورئيس الجمهورية ايضاً؟ وكيف سيكون الوضع لو ان الشارع ضم الى مهامه ايضاً مهمة تنفيذ حكم المحكمة الدولية؟

- فرنسا التي قادت مؤتمراً لتحصيل مساعدات تقرر حصرها بنتائج الانفجار، تقول انها جمعت نحو ربع مليار يورو. لكنها - كما الولايات المتحدة - تريد ان تشرف الامم المتحدة على انفاقها. وهي تريد ذلك في ظل وجود الحكومة، فكيف اذا صارت البلاد من دون حكومة. وبالتالي، فان الامم المتحدة، وكر الفساد الاول في عالم المساعدات، ستتولّى تشكيل «حكومة ظل» قوامها مرتزقة المنظمات غير الحكومية ليتولّوا الاشراف على صرف المساعدات، وبالتالي الدخول الى الادارة العامة، وتخيلوا ما بعد ذلك.

- اذا كان اسقاط حكومة حسان دياب هدفاً بذاته، فان الفرق اللبنانية لديها اهدافها الاخرى. والمرجح ان الساعين الى رئاسة الجمهورية وعليه اسقاط المجلس النيابي ورئيس الجمهورية ايضاً؟ وكيف سيكون الوضع لو ان الشارع ضم الى مهامه ايضاً مهمة تنفيذ حكم المحكمة الدولية؟

- فرنسا التي قادت مؤتمراً لتحصيل مساعدات تقرر حصرها بنتائج الانفجار، تقول انها جمعت نحو ربع مليار يورو. لكنها - كما الولايات المتحدة - تريد ان تشرف الامم المتحدة على انفاقها. وهي تريد ذلك في ظل وجود الحكومة، فكيف اذا صارت البلاد من دون حكومة. وبالتالي، فان الامم المتحدة، وكر الفساد الاول في عالم المساعدات، ستتولّى تشكيل «حكومة ظل» قوامها مرتزقة المنظمات غير الحكومية ليتولّوا الاشراف على صرف المساعدات، وبالتالي الدخول الى الادارة العامة، وتخيلوا ما بعد ذلك.

- اذا كان اسقاط حكومة حسان دياب هدفاً بذاته، فان الفرق اللبنانية لديها اهدافها الاخرى. والمرجح ان الساعين الى رئاسة الجمهورية وعليه اسقاط المجلس النيابي ورئيس الجمهورية ايضاً؟ وكيف سيكون الوضع لو ان الشارع ضم الى مهامه ايضاً مهمة تنفيذ حكم المحكمة الدولية؟

- فرنسا التي قادت مؤتمراً لتحصيل مساعدات تقرر حصرها بنتائج الانفجار، تقول انها جمعت نحو ربع مليار يورو. لكنها - كما الولايات المتحدة - تريد ان تشرف الامم المتحدة على انفاقها. وهي تريد ذلك في ظل وجود الحكومة، فكيف اذا صارت البلاد من دون حكومة. وبالتالي، فان الامم المتحدة، وكر الفساد الاول في عالم المساعدات، ستتولّى تشكيل «حكومة ظل» قوامها مرتزقة المنظمات غير الحكومية ليتولّوا الاشراف على صرف المساعدات، وبالتالي الدخول الى الادارة العامة، وتخيلوا ما بعد ذلك.

- اذا كان اسقاط حكومة حسان دياب هدفاً بذاته، فان الفرق اللبنانية لديها اهدافها الاخرى. والمرجح ان الساعين الى رئاسة الجمهورية وعليه اسقاط المجلس النيابي ورئيس الجمهورية ايضاً؟ وكيف سيكون الوضع لو ان الشارع ضم الى مهامه ايضاً مهمة تنفيذ حكم المحكمة الدولية؟

- فرنسا التي قادت مؤتمراً لتحصيل مساعدات تقرر حصرها بنتائج الانفجار، تقول انها جمعت نحو ربع مليار يورو. لكنها - كما الولايات المتحدة - تريد ان تشرف الامم المتحدة على انفاقها. وهي تريد ذلك في ظل وجود الحكومة، فكيف اذا صارت البلاد من دون حكومة. وبالتالي، فان الامم المتحدة، وكر الفساد الاول في عالم المساعدات، ستتولّى تشكيل «حكومة ظل» قوامها مرتزقة المنظمات غير الحكومية ليتولّوا الاشراف على صرف المساعدات، وبالتالي الدخول الى الادارة العامة، وتخيلوا ما بعد ذلك.

- اذا كان اسقاط حكومة حسان دياب هدفاً بذاته، فان الفرق اللبنانية لديها اهدافها الاخرى. والمرجح ان الساعين الى رئاسة الجمهورية وعليه اسقاط المجلس النيابي ورئيس الجمهورية ايضاً؟ وكيف سيكون الوضع لو ان الشارع ضم الى مهامه ايضاً مهمة تنفيذ حكم المحكمة الدولية؟

- فرنسا التي قادت مؤتمراً لتحصيل مساعدات تقرر حصرها بنتائج الانفجار، تقول انها جمعت نحو ربع مليار يورو. لكنها - كما الولايات المتحدة - تريد ان تشرف الامم المتحدة على انفاقها. وهي تريد ذلك في ظل وجود الحكومة، فكيف اذا صارت البلاد من دون حكومة. وبالتالي، فان الامم المتحدة، وكر الفساد الاول في عالم المساعدات، ستتولّى تشكيل «حكومة ظل» قوامها مرتزقة المنظمات غير الحكومية ليتولّوا الاشراف على صرف المساعدات، وبالتالي الدخول الى الادارة العامة، وتخيلوا ما بعد ذلك.

- اذا كان اسقاط حكومة حسان دياب هدفاً بذاته، فان الفرق اللبنانية لديها اهدافها الاخرى. والمرجح ان الساعين الى رئاسة الجمهورية وعليه اسقاط المجلس النيابي ورئيس الجمهورية ايضاً؟ وكيف سيكون الوضع لو ان الشارع ضم الى مهامه ايضاً مهمة تنفيذ حكم المحكمة الدولية؟

- فرنسا التي قادت مؤتمراً لتحصيل مساعدات تقرر حصرها بنتائج الانفجار، تقول انها جمعت نحو ربع مليار يورو. لكنها - كما الولايات المتحدة - تريد ان تشرف الامم المتحدة على انفاقها. وهي تريد ذلك في ظل وجود الحكومة، فكيف اذا صارت البلاد من دون حكومة. وبالتالي، فان الامم المتحدة، وكر الفساد الاول في عالم المساعدات، ستتولّى تشكيل «حكومة ظل» قوامها مرتزقة المنظمات غير الحكومية ليتولّوا الاشراف على صرف المساعدات، وبالتالي الدخول الى الادارة العامة، وتخيلوا ما بعد ذلك.

- اذا كان اسقاط حكومة حسان دياب هدفاً بذاته، فان الفرق اللبنانية لديها اهدافها الاخرى. والمرجح ان الساعين الى رئاسة الجمهورية وعليه اسقاط المجلس النيابي ورئيس الجمهورية ايضاً؟ وكيف سيكون الوضع لو ان الشارع ضم الى مهامه ايضاً مهمة تنفيذ حكم المحكمة الدولية؟

- فرنسا التي قادت مؤتمراً لتحصيل مساعدات تقرر حصرها بنتائج الانفجار، تقول انها جمعت نحو ربع مليار يورو. لكنها - كما الولايات المتحدة - تريد ان تشرف الامم المتحدة على انفاقها. وهي تريد ذلك في ظل وجود الحكومة، فكيف اذا صارت البلاد من دون حكومة. وبالتالي، فان الامم المتحدة، وكر الفساد الاول في عالم المساعدات، ستتولّى تشكيل «حكومة ظل» قوامها مرتزقة المنظمات غير الحكومية ليتولّوا الاشراف على صرف المساعدات، وبالتالي الدخول الى الادارة العامة، وتخيلوا ما بعد ذلك.

- اذا كان اسقاط حكومة حسان دياب هدفه واحد ومحصور في ضرب المقاومة. وهذا العالم، سيعتقد انه بمقدوره الضغط اكثر على اللبنانيين بغية ممارسة ضغط جانبي على المقاومة لاجبارها على الاتيان الى طاولة لتفاوض على سلاحه ولو بالتقسيط، هل يعتقد هؤلاء ان مصير المقاومة يعالج كأننا نصنع العجة؟

- حسناً، اذا كان الهدف اسقاط السلطة لانها لم تعد قادرة على القيام بمهمات تلبي حاجات الناس، فهل يحاول هؤلاء الهروب من استحقاق تغيير وجه النظام القائم وقلبه، سياسيا واقتصاديا واداريا، من يرد تعديل قواعد اللعبة، عليه ان يعرف ان المطلوب فعلياً ليس تغيير الحكومة، بل تغيير النظام، وهذا يعني الآن امراً واحداً: رصاصة الرحمة على اتفاق الطائف.

- اذا كانت فرنسا حصلت على تفويض ولو جزئي من العالم لادارة الازمة اللبنانية، واذا كان خيار تغيير النظام هو الاساس، فان الطاولة المستديرة التي جمع الرئيس الفرنسي اقطاب البلاد حولها، سيُعاد تشكيلها بغية ادارة حوار يستهدف عنوانا جديدا، وهو الاتفاق على نظام جديد في البلاد، ما يعني ان ثمن الانهيار القائم اليوم، هو المباشرة بالعمل على مؤتمر تأسيسي جديد لتشكيل سلطات جديدة، نيابية وحكومية وادارية وعسكرية وخلافه. واذا كانت سوريا منهكة بدمارها، والسعودية غير مؤهلة لادارة شؤونها، واميركا كما بقية العالم تشكل طرفا في الازمة، فهل توكل الى فرنسا مهمة ادارة حوار لبناني - لبناني للاتفاق على نظام سياسي جديد. وفي هذه الحال، هل يعلم الناس ان فرنسا ستتحدث باسم المسيحيين، اما المسلمون فسيواصلون انقساماتهم من دون التوصل الى قواسم مشتركة... وعندها سنكون امام لوحة فوضى مكتملة.

- سيحصل كل ذلك، والبلاد تسجل مزيداً من الانهيار الاقتصادي والمالي. فهل سيعود رياض سلامة حاكما لكل الادارات وليس للسياسات النقدية فحسب. وتطيير الحكومة الحالية يعني تطيير كل اشكال التدقيق الجنائي المحلي او الدولي في عمليات مصرف لبنان وبقية المصارف. وهذا هدفه الاول، لكن هل يمكنه إدّعاء القدرة على توفير تمويل للعصابة ايا‌ها لادارة البلاد من جديد؟

- الاكيد ان الاميركيين يعتقدون ان الافضل، الان، هو سقوط الحكومة وعدم تشكيل حكومة بديلة سريعا، وان يصار الى فرض سلطة الجيش مع وصاية خارجية على اقتصاد البلاد. وهم سيكثرون من الكلام عن ان لبنان قابل للحياة من جديد، فقط اذا قرر التخلي عن المقاومة.

ايها اللبنانيون، استعدوا لما هو اسوأ. واستعدوا لمنازلات لا تعرف حدودها ولا مساحتها ولا طبيعتها، واستعدوا لتحمل مسؤولية ما تقولون وما تفعلون وما تقرّرون من خطوات لاحقة... ولا شيء أمامكم أكثر وضوحا من فوضى الانهيار الكبير.

استقالات بالجملة تقلب المشهد السياسي:

صلاحية الحكومة انتهت

استقالة الحكومة لن تتأخر. سقطت كل مبررات بقائها بعد 4 آب. الدفع الدولي يقود إلى إعادة بناء للنظام على أسس جديدة. هذا يفترض وجود حكومة تمثّل جميع الأطراف. لم ينضج هذا التوجه بعد. المعارضة تسعى إلى عرقلته. وهي لذلك تزين فوائد الاستقالة من مجلس النواب. والقوات تتباحث مع الاشتراكي والمستقبل في إمكان نزع الشرعية الميثاقية عن المجلس، تمهيداً لفرض انتخابات مبكّرة

انتهى عمر حكومة حسان دياب، أو يكاد. المسألة مسألة وقت. في أي دولة في العالم، الاستقالة تلك يفترض أن تكون نتيجة طبيعية لكارثة بحجم انفجار المرفأ، إلا في لبنان. الحكومة ستستقيل لأن لا مكان لها في مرحلة ما بعد 4 آب. ليس الحكومة فحسب. العوامل الداخلية كلها لا دور لها في المرحلة المقبلة. الانفجار قلب الموازين الغربية في التعامل مع لبنان. كان هدف الحصار خنق لبنان واقتصاده وأحزابه، لا قتله. لكن الانفجار أودى بالبلد إلى أبعد بكثير من الخطط الغربية. هذا اغتيال بالجغرافيا استدعى تغييراً جوهرياً يضمن عدم انهيار لبنان. وصول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى بيروت على وجه السرعة، لم يكن للتعزية حصراً. زيارته أعلنت عودة الفراغ إلى السلطة التنفيذية، تمهيداً لإعادة ملئها ببركة الغرب. الزيارة، كما مضمونها التسووي، كانت مدعومة أميركياً أيضاً. بحسب المعلومات، فإن اجتماعاً عقد في الخارجية الأميركية في اليوم الذي تلا الانفجار لتقييم الموقف، وقد خلص إلى أن الأولوية اليوم هي المحافظة على الستاتيكو القائم، لأن لا مصلحة أميركية في انزلاق الأمور وخروجها عن السيطرة. وقبل ذلك كانت السفارة الفرنسية قد أجرت مسحاً بيّن لها أن الخيارات محدودة في لبنان، ولا بديل من إعادة لم شمل السلطة لمواجهة التحديات، خاصة مع اقتناعها بأن المجتمع المدني المتشرذم ليس قادراً على إنتاج أي بديل جدي. «رويترز» نقلت عن مسؤول في الإيليزيه قوله إن «ماكرون أبلغ ترامب أن سياسات الضغط الأميركية يمكن أن يستغلها حزب الله».

مواقف ماكرون في بيروت جاءت لتعبّر تماماً عن هذه الخلاصات، التي على أساسها بدأت فرنسا التأسيس للمرحلة المقبلة، وعنوانها تدويل الحل، بصرف النظر إن كان هذا الحل على شكل تعويم للنظام الحالي على أسس جديدة أو التأسيس لنظام جديد. أكد ماكرون ذلك عبر تويتر: «يتم الآن رسم مستقبل لبنان مع شركائه الدوليين». أبرز هؤلاء الشركاء هو أميركا، التي توفد وكيل وزارة الخارجية ديفيد هيل إلى بيروت، في مسعى لإحراز تقدم في ملف الترسيم البحري، بوصفه جزءاً من الملفات التي ينبغي ترتيبها في المرحلة المقبلة.

الحلول المطروحة إما أن تكون القوى السياسية جزءاً منها أو تكون خارجها. أحزاب المعارضة، ولا سيما الثلاثي الرئيسي المستقل والاشتراكي والقوات، لا تزال تسعى إلى فرض أمر واقع قد يعدّل بعضاً من الخطط الغربية لصالحها. تفعل ذلك، بالرغم من أنها أيقنت، بعد لقاء ماكرون، أن أدواتها محدودة، وأن فكرة الحكومة الحيادية غير واردة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الانتخابات المبكرة، التي اعتبر ماكرون أنها ليست أولوية. لم يعد بيدها سوى ورقة الشارع، والسعي لاستغلال حالة الغضب الشعبي، التي أعقبت الانفجار الذي أدى إلى مقتل وجرح الآلاف، ودمر العاصمة. الغضب والقهر أعادا إحياء الانتفاضة في وجه السلطة السياسية، بكل أوجهها، إن كانت في الحكم أو في المعارضة. وقد حمّل المنتفضون الجميع مسؤولية ما حصل. وهو الغضب الشعبي الذي استمر يوم أمس أيضاً، حيث قوبل بإطلاق الغاز المسيل للدموع بكثافة غير مسبوقة.

تحرك الشارع مجدداً هو جزء من الحراك المتكامل الذي يشهده لبنان على وقع التغيرات المقبلة حتماً، والتي لا تزال غير واضحة المعالم. أبرز المطالب في الشارع كان استقالة الحكومة وتأليف حكومة إنقاذ حيادية وإقرار قانون انتخاب غير طائفي تجرى على أساسه الانتخابات (مع غياب التوافق على المطلب الأخير). أما مطلب الانتخابات المبكرة، فقد بقي مطلباً للقوى المعارضة وحدها، ظنّاً منها أن النتيجة ستكون حصولها على الأغلبية، من خلال الرهان على ميل المزاج المسيحي باتجاهها. إن حصل ذلك، فسيكون بمقدورها لعب دور أكبر في المرحلة المصيرية المقبلة. وبالتالي، إذا لم تضمن أن تؤدي الاستقالة إلى انتخابات مبكرة، فهي لن تقدم على المغامرة بالاستقالة من مجلس النواب، بما يؤدي إلى تعزيز حضور أحزاب السلطة. ولأن القوات تعتبر أن الاستقالات في شكل عشوائي وغير مدروس لن تؤدي إلى استقالة مجلس النواب، بل إلى انتخابات فرعية لملء الشغور الحاصل، فقد أكدت مصادرها أن اتصالات تجري بينها وبين الاشتراكي والمستقبل في سبيل البحث في استقالة الأطراف الثلاثة من المجلس، إذ ستؤدي استقالة كهذه إلى فقدان المجلس لميثاقيته السنية والدرزية، وستؤدي إلى استقالة أكثر من ثلث أعضاء المجلس، ما يزيد من صعوبة إجراء انتخابات فرعية لعدد كبير من النواب، ويمهّد بالتالي لانتخابات مبكرة.

إلى حين أن تتبلور هذه الوجهة، فإن هذه الأحزاب لم تعترض على استقالات نيابية محسوبة عليها، انضمت إلى موجة الاستقالات التي رست، حتى مساء أمس على تسعة نواب (مروان حمادة، سامي الجميل، نديم الجميل، الياس حنكش، ميشال ضاهر، نعمة افرام، ميشال معوض وهنري حلو وديما جمالي).

الاستقالات وصلت أيضاً إلى الوزراء، الذين استقال منهم الوزيران منال عبد الصمد ودميانوس قطار، مع تردد احتمال استقالة آخرين اليوم. وعلى وقع هذه الاستقالات، شهد السراي الحكومي اجتماعات مكثفة أمس عنوانها توحيد الموقف. بالنتيجة، خرج وزراء ليؤكدوا أن لا استقالة للحكومة. وزير الصناعة عماد حب الله أعلن من السراي أن لا استقالة، «وسنستمر في تحمّل مسؤولياتنا، ولن نخضع للضغوطات أو الابتزاز».

المؤتمر الصحافي الذي أعلن فيه دياب، يوم السبت، نيّته تقديم مشروع قانون لتقصير ولاية المجلس النيابي، إضافة إلى إشارته إلى أنه سيتحمّل مسؤولية الحكومة مدة شهرين حتى تصل الأحزاب السياسية إلى اتفاق، لم يكن منسّقاً مع أحد. وبحسب المعلومات، فإن الرئيس نبيه بري كان من أكثر المنزعجين من مواقف دياب، ولا سيما من طرح الانتخابات المبكرة. ولذلك، لم يتأخر في الرد، فدعا هيئة مكتب المجلس إلى الانعقاد الثلاثاء، قبل أن يعلن عن عقد جلسات مفتوحة لمساءلة الحكومة بدءاً من الخميس. تلك الخطوة أيضاً لم تكن منسّقة مع الحلفاء، وقد فوجئ بها حتى أعضاء هيئة المكتب، الذين لم يعلموا بداية سبب الدعوة.

يأمل بري أن تستقيل الحكومة قبل موعد الجلسات النيابية. تلك رسالة واضحة وصلت إلى دياب. لكن بحسب المعلومات، فإن دياب أعلن أنه لن يستقيل. لكن مع ذلك، فإن اليوم سيكون حاسماً. قد يضطر إلى الاستقالة إذا وجد أن موجة الاستقالات ستستمر. وهو يملك الحجة لذلك، حيث يتوقع أن يرفض مجلس الوزراء اقتراحه تقديم مشروع قانون لتقصير ولاية المجلس.

المشكلة أن البديل لم ينضج بعد. ربما تحرر سعد الحريري من الضغط الأميركي الذي يمنعه من تولي رئاسة حكومة تضم حزب الله، لكنه لم يحصل على الضوء الأخضر السعودي بعد. وفيما تعهد ماكرون بإعداد الأرضية لتأليف حكومة الوحدة الوطنية في كل من إيران والسعودية، يبدو أن السعودية ليست متحمسة لعودة الحريري، وليست مستعدة بعد للتسليم لحزب الله بالبقاء بالحكومة. وقد أكد وزير خارجيتها فيصل بن فرحان، في مؤتمر دعم لبنان، أن «هيمنة حزب الله في لبنان مثيرة لقلق الجميع، مشيراً إلى أن الحزب له سوابق في استخدام المواد المتفجرة في عدد من الدول العربية والأوروبية والأميركية، إضافة إلى تخزين المتفجرات بين المدنيين».

(الأخبار)

> **بري يشارك في دفع دياب نحو الاستقالة**

(هيثم الموسوي)

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

الانتخابات المبكرة... غير متوفرة حالياً

ميسم رزق

كانَ يُظنّ أن حسان دياب لا يتزحزح عن منصبه. لكن رئيس الحكومة «العنيد» اهتزّ. هالَه مشهدان: «يومُ الحساب» الذي استحال غضبة سياسية في الشارع، وكلام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن حكومة «الوحدة الوطنية»، امتداداً للإصرار على مسار الإصلاحات كجسر عبور للإنقاذ المالي. شعرَ دياب من حديث ماكرون بأن هناك مناخاً تفاهميّاً ونية لعودة الأصيل، ففضّل البحث عن مخرج لائق لنفسه، يُرضي من خلاله الشارع والخارج معاً، بعدَ إفشاله في تطبيق الإصلاحات وتنفيذ ما جاء في البيان

> جنبلاط في انتظار ما سيحمله الموفد الأميركي ديفيد هيل

الوزاري. وفي الوقت ذاتِه، ظهَر كمن يناور، بوضع القوى السياسية تحت الضغط، عبرَ تهديده بالاستقالة بعدَ شهرين، علّه يرفّع عنه الخناق ويسمح له بتنفيذ بعض الإصلاحات. لكن المفاجئ في بيان دياب الذي تلاه أول من أمس، على مرأى المشاتل والمحاكم الميدانية، كان في طرحه الانتخابات النيابية المبكرة. وهو ما لم يكُن مُنسّقاً مع القوى الممثلة داخل الحكومة، ولا يبدو مقبولاً عندها. كما أنه ليس مُستساغاً عندَ كل القوى المعارضة.

الزمن ليس 2005. القوى السياسية، الناس، الشوارع، التحالفات كلّها ليست كما 2005. السيناريو نفسه. زلزال أمني فعضب شعبي يجري توظيفه، ثم الدعوة إلى إسقاط الحكومة والذهاب إلى انتخابات نيابية وقلب الموازين، لكن «الفيلم محروق» ولن يُعاد إنتاجه. بلا أدنى شكّ إن المشهد اليوم أكثر دراماتيكية، فالدولة ومؤسساتها سبقت مدينة بيروت إلى الانهيار. صور الحطام الذي خلّفه الفساد ليست سوى انعكاس لصورة الدولة المفلسة العاجزة والمهدومة. إفلاس مالي واقتصادي وحصار كُسر جزئياً من جرّاء زلزال المرفأ، كلّه لا يلغي حقيقة تبدّل الواقع السياسي في المنطقة، ومفاوضات تشق طريقها بعناية وسط الصواعق. وهذا ما يجعل من تكرار المسار الذي لحق باغتيال الرئيس رفيق الحريري، والذي حاول بعض الأطراف السياسيين فرضه، بلا جدوى حتى الآن.

حين أعلنَ دياب نيته طرح مشروع قانون الانتخابات المبكرة على مجلس الوزراء، فتَح باباً لعشرات الأسئلة عمّا يُحاك خلف الكواليس، وهل كانَ الطرح ترجمة لحركة سياسية تعمل في الغرف المغلقة تجاوباً مع زيارة ماكرون، ليتبيّن أن ما قاله هو من بنات أفكاره، والغالبية الوازنة من القوى السياسية لا ترفضه ولا تؤيده، سواء الأطراف المشاركون في الحكومة أم من هم في خارجها، ما يجعله طرحاً ضعيفاً، حتى اللحظة، لأسباب عديدة:

لا فرق عند حزب الله أو حركة أمل بالنسبة إلى الانتخابات المبكرة. المسألة ليست مسألة نتائج. لقد أعطاهم بعض الخصوم في الشارع هدية مجانية، باستفزاز شارعهم ودفعه أكثر إلى التشبّث بهما. قد يرفض الطرفان الاقتراح، بسبب عدم السماح للأطراف الذين كشفوا باكراً عن مشروعهم بالتحكم في الساحة السياسية.

رُغم التنسيق الذي حصل بين «المستقبل» و«القوات» و«الاشتراكي» بشأن الاستقالة الجماعية من مجلس النواب، لا يصبّ الذهاب إلى انتخابات نيابية مُبكرة في صالح سعد الحريري. رئيس تيار «المستقبل» مأزوم إلى درجة كبيرة. جرت مُحاصرته بشكل مُحكم، بين التلويح له بورقة شقيقه بهاء الحريري (كانَت له إطلالة على قناتي «سي أن أن» الأميركية و«سكاي نيوز عربي» الإماراتية) وبين إدراكه أنه سيخسر جزءاً من كتلته في أي انتخابات، فضلاً عن أن الحريري لا يزال يُحاذِر الدخول في صدام مع حزب الله، ويحيّده عن المعركة مع دياب والعهد. وبحسب الأجواء، يبدو الحريري هو «الأعقل» بين وليد جنبلاط وسمير جعجع، وهذا ما يُفسّر المعلومات التي تحدثت عن عدم حماسته للاستقالة، لاقتناعه بأن الأولوية في هذه اللحظة الدولية هي للحديث مع الجميع.

الأكيد أن رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس تكتّل «لبنان القوي» جبران باسيل لن يُقدِما على الخطوة. يتعرضان لضغط كبير «في الشارع المسيحي»، كنّفه انفجار المرفأ. وثمة همس كثير عن الكلفة التي دفعها العونيون من جرّاء أداء السنوات الماضية، سواء لجهة التحالفات أو أداء التيار نفسه. لكن عون لن يسمح بأن يتّم التعامل معه كما جرى مع رئيس الجمهورية السابق إميل لحود، الذي عُزل في قصر بعبدا بعدَ أن تسلمت 14 آذار السلطة. وهو يرى أن الدول التي كانت تحاصر لبنان لم تستغل حادث المرفأ للإطباق على العهد. يستدل العونيون على ذلك بالاتصال الذي أجراه الرئيس الأميركي دونالد ترامب به للقول إن الوضع مُختلف، وربما كانَ لهذا الاتصال علاقة بخيبة الآداريين الذين سعوا أول من أمس إلى ركوب موجة الانتفاضة مرة جديدة.

وليد جنبلاط لا يُمكن التعويل عليه. هو اليوم يدعو إلى انتخابات مبكرة، وقد يقول غداً إنه لا يُريدها، ثم يعيد المطالبة بها ثم يتراجع. هو ينتظر، مع آخرين، تطوّر الأحداث في الأيام المقبلة التي ستحمل معها الموفد الأميركي ديفيد هيل إلى بيروت.

(هروات بوحيدر)

استقالة الكتائب: لتفادي إحراج ابن العم؟

> طلاق حزب الكتائب مع تمثيله النيابي حصل أخيراً. سبقه طلاق حكومي منذ أربع سنوات. يطمح النائب سامي الجميّل الى نفض كل ترسبات السلطة السياسية عنه ليفتح صفحة جديدة مع «المجتمع المدني» الذي سبق أن أغلق الباب في وجهه. المشكلة الرئيسية هنا أن سامي الجديد الطامح بلبنان جديد، يخوض معموديته المدنية بحزب يحمل شعار «الله والوطن والعائلة»

رلى إبراهيم

يوم السبت الماضي، أعلن النائب سامي الجميّل استقالة نواب حزب الكتائب من مجلس النواب، قائلاً: «سننزع ورقة التين عن المنظومة نحن وبعض الشرفاء». كان الجميل يتحدث، ووالده يومئ له برأسه. ثمة قطبة مخفية هنا تفترض العودة قليلا الى الوراء، و لا سيما بعد إصرار سامي على «بناء لبنان جديد». فالمنظومة أو النظام الذي أشار اليه، هو نفسه النظام الذي أنتج رئيسي جمهورية من عائلة آل الجميل، عمه بشير ووالده أمين. على هذا الأساس، شارك الكتائب منذ ما قبل العام 2005، أي في ظل نفي ميشال عون وسجن سمير جعجع، في مؤسسات «المنظومة». ومنذ 15 عاماً، شارك في حكومات فؤاد السنيورة وسعد الحريري وتمام سلام، حتى العام 2016. لطالما كان حزب الكتائب، ابن المنظومة السياسية أبا عن جدّ، وامسك بيدها في كل الانتخابات النيابية السابقة، حتى انتخابات 2018 التي ارتدى فيها معطف «المجتمع المدني». فالكتائب، لعب دوراً أساسياً في صياغة نظام الجمهورية الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الذي كلّف لبنان أثماناً باهظة يدفعها اليوم.

لكن ما سرّ هذه الاستقالة التي جاءت متأخرة عقب اندلاع احتجاجات 17 تشرين الأول 2019؟ تقول المصادر إن قرار النائب نديم الجميل بالاستقالة اتّخذ منذ مدة، ونال حيزاً من الأخذ والردّ بينه وبين ابن عمه. استقالة فردية في وقت مماثل كانت لتنقل المشكلة من خارج الحزب الى داخله في لحظة غير مناسبة من جهة، وتظهر سامي متمسكا بنيابته، ما سيتسبب في خسارتين: إحداهما قائمة مع القوى السياسية، والثانية قائمة جزئياً مع بعض المجموعات المدنية، على أن تصبح شاملة مع الكلّ في حال لم يستقل. لذلك، اتُخذ قرار الاستقالة، ولو أن الانتخابات النيابية المبكرة بعيدة المنال. رغم ذلك، ثمة تفاؤل كتائبي في المرحلة المقبلة. فقد خرج الحزب من السفينة قبل أن تنهار؛ أثر منذ خروجه من الحكومة في العام 2016 فتح جبهات تحت عناوين براقة كمحاربة الفساد والمساءلة وتغيير «الاستابلشمنت» القائم منذ أيام بيار الجميل الجدّ، ليرتطم بواقع غير الذي ارتجاه في انتخابات العام 2018 تحت عنوان «نبض الشارع» غير النابض لأجله. فرغم كل هذا المجهود لخلع عباءة الإقطاع التي لولاها لما ورث الرئاسة، كغالبية أبناء رؤساء الأحزاب، تعذر على سامي ايجاد الحيثية التي يجهد لبنائها. ويفترض الاعتراف هنا بأن خطاب الجميل يتقاطع مع مطالب جزء كبير من منتفضي 17 تشرين، ومن الشباب المتحمس لبناء «لبنان جديد». لكن ثقل ترسبات الحزب القديمة، معطوفاً على انخراطه الواسع في محور 14 آذار وركوبه وسمير جعجع طائرة الاستدعاء السعودية على عجل، تحول نسبياً دون تحوّله الى «طانيوس شاهين»، ولا سيما أن خروج سامي الرئيسي من الحكومات والسياسة التقليدية، لم يكن سوى لتعذر منحه الحصة التي يطالب بها في ظل التضييق عليه من حزب القوات يميناً، والتيار الوطني الحر شمالاً. قضى الحزبان على أي أمل له بالزعامة في ما بينهما. كان لا بدّ من البحث عن أطار جديد ليُرسي عليه حزبه. تزامن ذلك مع بروز جدي لمجموعات المجتمع المدني. قرر سامي الالتحاق بهم، ولكن بحزب أساس شعاره مبني على «الله والوطن والعائلة». ما لبث أن سقط في الامتحان الأول بحلته الجديدة في انتخابات 2018 النيابية التي خاضها برجل في السلطة وآخرى في الساحة المدنية. كان للحزب 5 نواب، فبات له ثلاثة، أو بالأحرى نائب ونصف. ففيما فاز الياس حنكش بالكسر الأكبر، مثّل نديم الجميّل حالة فردية جذبت اليه البشيريين وجزءاً من القواتيين وكتائبيين بالطبع. سقطة الكتائب الأساسية هنا هي في عدم استمالته العونيين والقواتيين الهاربين من حزبيهما. والسبب في هذا كله يكمن في غياب الكوادر الحزبيين القادرين على التواصل مع نبض شبابي جديد، أكان في المتن الشمالي أم خارجه، رغم اتفاق البعض مع سامي في عناوينه الكبرى. وربما، لهذا السبب بالذات، أجرى الكتائب سلسلة تعيينات جديدة في الأقاليم عيّن فيها الطامحين بالترشح الى الانتخابات النيابية، حتى يتحلوا بالحماسة للعمل على الأرض. فقد عزّت الأصوات التفضيلية تمثيل الحزب برئاسة سامي الذي لم يقم بمراجعة شاملة ومأسسة حزبية بنيوية تنظيمية وعد المكتب السياسي بها من دون أن ينجزها، تماماً كما وعده بإقرار موازنة الحزب المالية المتأخرة 4 سنوات. حتى في السياق السياسي ومكافحة الفساد، لم يثبت الحزب على هدف أو مشروع محدد. مطالب فضفاضة ومعارك خافتة لم تصلح يوماً لتكون مكافحة فساد فعلية تودي بأي مسؤول الى القضاء، ولا برنامج سياسياً يصلح للمّ شمل بعض المستقلين حوله بهدف إنشاء جبهة معارضة. وفي ذلك، يبدو سامي ملتحقاً بـ«الثورة» ومتمسكاً بها لأنها قشة الخلاص الأخيرة.

> إصرار نديم على الاستقالة وضع سامي أمام معضلة انشقاق داخلي ومقاطعة من المجتمع المدني

يعوّل الجميّل اليوم على الحالة الشعبية الجديدة. يعتقد الكتائبيون أن الانتخابات الأخيرة لم تنصفهم، لا قانوناً ولا أصواتاً. فهم يرون أنهم ممّن لم تغرق أياديهم بالتوافقات والمحاصصة والتعيينات كالقوات، وبالتالي ليس هناك من فاتورة يدفعونها. لا بد «للناس من أن ينصفونا». بينما يعارض مخضرمو الحزب هذا القرار المتسرع، فنواب الكتائب لم يستقيلوا من مسؤولياتهم حتى في عزّ الحرب الأهلية، لأن «المجلس النيابي هو آخر مساحة شرعية، ولأنهم ببساطة منتخبون من الشعب ويفترض أن يقاتلوا لأجل من منحهم هذه الأصوات لا أن يفرطوا بها». في المقابل، ثمة من يرى استحالة «تبييض» صفحته جزء من «المجتمع المدني». أصلاً تكمن خطيئته الأولى في عدم صياغته موقف الاستقالة آقله مع هذا الشارع، وانتهاء وقع الاستقالات مع انتهاء كلامه. يشير بعض المجموعات الى ضرورة مروره بمعمودية محاسباتية عن كل السنوات التي شارك فيها كحزب في السلطة، فيما ترفض مجموعات أخرى مجرّد البحث في التحالف مع الكتائب، مكتفية بالقول: «كلن يعني كلن».

مؤتمر باريس للمانحين: منع سقوط الهيكل

> لا تكمن «اهمية» مؤتمر باريس لـ«مُساعدة لبنان» في وجود «التفاف انساني» حول البلد بعد انفجار 4 آب، بل في الرسالتين السياسيتين اللتين خرج بهما. اولاً، نجحت باريس في إقناع الولايات المتحدة بأن سقوط الهيكل اللبناني يُعزّز النفوذ الإيراني داخله. وثانياً، بأن منع السقوط الكامل لا يعني تعويم السلطة القائمة بشكلها الحالي. مؤتمر لم يكن هدفه الاول جمع التبرعات، بدليل الرقم النهائي: اقل من 300 مليون دولار هي حتّى الساعة مُجرّد «تعهّدات»

36 دولة شاركت في «المؤتمر الدولي لمساعدة ودعم بيروت والشعب اللبناني» الذي عُقد عبر الانترنت، بتنظيم وإدارة فرنسيتين، و«مُباركة» أميركية. لم يوفد دونالد ترامب من ينوب عنه، بل شارك شخصياً، وأشار خلال اللقاء إلى «الروابط بين لبنان واميركا»، فُشيراً إلى «أننا نعمل عن قرب مع فرنسا على معالجة آثار هذه الحادثة، وسنستمر، وملتزمون المساعدة على تخطّي الظروف الصعبة». يُشكّل ذلك فكّاً جُزئياً للحصار الذي كان مفروضاً على السلطة السياسية. وحتى لو كرّرت «الجهات المانحة» مراراً أنّ المساعدات ستذهب مُباشرةً إلى اللبنانيين، إلا أنه في النتيجة من دُعي إلى المؤتمر لم يكن «المجتمع المدني» أو المنظمات غير الحكومية، بل الرئيس ميشال عون، ونُسّق انعقاده مع رئاسة الجمهورية وخلية الأزمة في الحكومة، وحتّى السلطات القائمة على المباشرة بالاصلاحات التي وعدت بها الشعب. كما سلّم صندوق النقد «مطالبه» لمؤتمر المانحين، وهي عملياً خطوات يفترض أن تُقرّها السلطتان التنفيذية والتشريعية، ما يعني أنّ «تنسيقاً» مع مؤسسات الدولة سيفرض نفسه. هذه واحدة من رسائل المؤتمر الأساسية: «المجتمع الدولي» لا يُريد أن ينهار لبنان كلياً.

انفجار المرفأ ادّى إلى «صدمة» محلية وخارجية، ما استدعى تدخلاً على أعلى المستويات. لم تكن زيارة إيمانويل ماكرون إلى بيروت «هامشية»، والأمر نفسه ينطبق على زيارة رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي شارل ميشال، رغم أنه عادةً ما يتم إيفاد مسؤول الشؤون الإنسانية في الاتحاد لمُعاينة الدول المنكوبة. الرسالة الثانية من المؤتمر عبّر عنها أول من أمس مسؤول في قصر الرئاسة الفرنسية لـ«رويترز»، نقل أن ماكرون أبلغ ترامب بأنّ «سياسات الضغط الأميركية يمكن أن يستغلها حزب الله». والمخاوف نفسها حذّرت منها «اسرائيل» سابقاً (راجع «الأخبار»، عدد 7 آب، https://www.al-akhbar.com/Politics/292384). فكانت «التخريجة» بمُساعدات تتعلق تطبيقها إلى حين تشكيل حكومة جديدة. وتعتبر مصادر دبلوماسية أنّه بعد «التضامن» مع الشعب اللبناني، تبقى العبرة في التنفيذ، «فالبارحة أقرّت المساعدات، ولكن كم سيُصرف منها؟ ومتى؟ هل تؤجّل إلى ما بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية كما تُريد فرنسا؟».

البيان الختامي للمؤتمر نصّ على أنّ الشركاء مستعدّون لدعم النهوض الاقتصادي والمالي للبنان في إطار استراتيجية لتحقيق الاستقرار، والتزام السلطات اللبنانية القيام سريعاً بالإجراءات والإصلاحات». وتوافق المؤتمرون على «أن تكون مساعداتهم سريعة وكافية ومتناسبة مع احتياجات الشعب الدول المُشاركة بقيمة 252,7 مليون يورو (قرابة 290 مليون دولار). النقطة الثانية أنّ المساعدة حُصرت بالمجال الانساني، أما في إعادة الإعمار فتحدّثوا عن «وضع لخطط»، تعتقد مصادر مُتابعة أنّه قد تتاخر تطبيقها إلى حين تشكيل حكومة جديدة. وتعتبر مصادر دبلوماسية أنّه بعد «التضامن» مع الشعب اللبناني، تبقى العبرة في التنفيذ، «فالبارحة أقرّت المساعدات، ولكن كم سيُصرف منها؟ ومتى؟ هل تؤجّل إلى ما بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية كما تُريد فرنسا؟».

البيان الختامي للمؤتمر نصّ على أنّ الشركاء مستعدّون لدعم النهوض الاقتصادي والمالي للبنان في إطار استراتيجية لتحقيق الاستقرار، والتزام السلطات اللبنانية القيام سريعاً بالإجراءات والإصلاحات».

> صندوق النقد: المستفيدون من العائدات المُفرطة يجب أن يتشاركوا إعادة رسملة البنوك

اللبناني ومنسّقة جيّداً تحت قيادة الأمم المتحدة وأن تُسلّم مباشرة للشعب اللبناني». انفجار بيروت شكّل «صدمة للشعب اللبناني ولأصدقائه وشركائه في الخارج»، لذلك «بناءً على طلب لبنان، إنّ المساعدة من أجل تحقيق محايد وموثوق ومُستقل في انفجار 4 آب، تُشكّل حاجة فورية وهي مُتوفرة».

افتُتح المؤتمر بكلمة للرئيس الفرنسي بأنّ «علينا حشد كل القدرات الممكنة لمساعدة الشعب اللبناني». تحدّث عن تحقيق شفّاف، وكرّر كثيراً كلمة «الشعب اللبناني»، وأكّد أنّ «المساعدات يجب أن تذهب مباشرة إلى حيث يحتاجها الناس على الأرض بمشاركة صندوق النقد الدولي ومؤسسات أخرى».

أما الرئيس ميشال عون، فأكد التزامه «تحقيق العدالة، وأن لا أحد فوق سقف القانون». وذكّر بتعهّده «محاربة الفساد والاصلاح، ورغم كلّ العوائق، بدأت التدابير الملموسة وفي طليعتها التحقيق المالي الجنائي الذي لن يقتصر على مؤسسة واحدة».

من جهتها، قالت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا إنّ انفجار بيروت «يأتي في وقت عصيب يعاني فيه لبنان من تحديات اقتصادية واجتماعية عميقة، تفاقمت بفعل الوباء». والمطلوب هو «وحدة الهدف في لبنان، وإلى أن تتحد جميع المؤسسات على تنفيذ الإصلاحات». ومن الأمور المطلوبة: «أولاً استدامة الديون كأحد شروط الإقراض وأن يتسم النظام المالي بالملاءة، الذين سبق واستفادوا من العائدات المُفرطة يجب أن يتشاركوا أعباء إعادة رسملة البنوك لضمان حماية مدخرات المودعين. ثانياً، إقرار قانون يُشرّع ضوابط رأس المال في النظام المصرفي ويلغي نظام سعر الصرف المتعدّد. ثالثاً، إجراء تدقيق شامل في المؤسسات المفصلية ومنها المصرف المركزي. ورابعاً، إرساء شبكة موسعة للأمان الاجتماعي لحماية فئات الشعب اللبناني الأكثر هشاشة».

وختمت بأنّها اللحظة «التي يتعيّن فيها على صنّاع السياسات اللبنانيين أن يقوموا بتحرك حاسم. والصندوق على استعداد للمساعدة».

(الأخبار)

مُساعدات المؤتمر

لم يُفصح عدد من ممثلي الدول عن المساعدات التي سيُقدمونها للبنان، وأعاد عدد آخر سرد التبرعات التي سَبق له أن قدّمها غداة انفجار 4 آب. أما الدول التي أعلنت عن مبالغ إضافية، فهي:

- البرازيل: طائرة تحمل مواد طبية، و400 طن من الأرز
- قبرص: إرسال طائرات تحوي مواد غذائية ومولدات كهربائية
- الاتحاد الأوروبي: مساعدات إضافية بقيمة 30 مليون يورو
- أستراليا: مساعدات إنسانية بقيمة 5 ملايين دولار
- إيطاليا: تقديم مساعدات إضافية بنحو 9 ملايين يورو
- النروج: 7 ملايين يورو لمساعدات الإغاثة
- الدانمارك: 24 مليون دولار لدعم بيروت وأهلها
- كندا: 5 ملايين دولار مساعدات إنسانية، بينها 1,5 مليون دولار للصليب الأحمر
- هولندا: دعم عاجل بقيمة 3 ملايين يورو
- بريطانيا: 20 مليون جنيه عبر برنامج الغذاء العالمي
- ألمانيا: 10 ملايين يورو للمساعدة في الإغاثة ستُقدّم إلى الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي وبعض المنظمات الإنسانية، و10 ملايين يورو للتعاون في مشاريع التنمية.

على الغلاف

تحقيق في التحقيق:

ثغرات تقرير أمن الدولة عن «قنبلة المرفأ»

رضوان مرتضى

رَسَمَ محقّقو الشرطة العسكرية وفرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي صورة أولية عمّا حصل عصر الرابع من آب في مرفأ بيروت، متسبباً في التفجير الأضخم في تاريخ لبنان، والذي أودى بحياة أكثر من 150 شهيداً و6 آلاف جريح وعشرات المفقودين. بات مرجّحاً أنّ الحريق تسببت فيه أعمال الحدادة التي كانت تنفّذها هيئة إدارة المرفأ استجابة لتقرير أمن الدولة. اشتعلت النار في «عنبر الكيماويات»، كما سمّاه المدير العام للجمارك بدري ضاهر، الذي تبيّن أنّه يعجّ بالمواد المتفجّرة والمشتعلة. لم يكن العنبر مجهّزاً بنظام إطفاء الحريق. وربما أسهم ذلك في عدم إخماد حريق صغير، يعتقد المحققون أنه تسبّب في انفجار كهربائي أضرم النار بشكل أكبر في العنبر المشتعل قبل أن يقع الانفجار الكبير بعد فتح باب العنبر. وبناءً على الإفادات الأولى لكل من المدير العام للجمارك الحالي بدري ضاهر والسابق شفيق مرعي، ورئيس اللجنة المؤقتة لإدارة واستثمار مرفأ بيروت، ومسؤولي العنابر، والحدادين الذين كانوا يقومون بسد الثغرات في العنبر قبل وقت قليل من اندلاع الحريق، فإنّ صورة المسؤوليات المباشرة باتت شبه مكتملة لدى المحققين. هناك مسؤولية مباشرة للجمارك وهيئة إدارة المرفأ بالدرجة الأولى، وإلى جانبهم، فإن التحقيقات مستمرة لتحديد مسؤولية كلّ من استخبارات الجيش وأمن الدولة والقضاء في هذا الملف.

يمثّل اليوم أمام محقّقي الشرطة العسكرية ضباط وعناصر من الأجهزة الأمنية الثلاثة (استخبارات الجيش والأمن العام وأمن الدولة) للاستماع إلى روايتهم لما حصل بشأن تفجير المرفأ والمعطيات التي في حوزتهم عن السفينة المولدوفية التي كانت تحمل 2750 طنّاً من نيترات الأمونيوم وكيفية تعاملهم في هذا الملف. كذلك كشفت مصادر مطّلعة على التحقيقات أنّ القاضي غسان عويدات سيستمع إلى إفادات وزراء الأشغال السابقين. وعلمت «الأخبار» أنّ تحقيقاً فُتح للاستماع إلى إفادة المدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا على خلفية الثغرات التي شابت تقرير أمن الدولة وكيفية تعامل الضباط والعناصر مع إشارة المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات، إذ يتبيّن لدى التدقيق في تقرير أمن الدولة أنّ عناصر مكتب الجهاز الأمني في المرفأ اكتشفوا قصة تخزين الأمونيوم في 6 /12/ 2019، لكنّهم انتظروا شهراً وثلاثة وعشرين يوماً لفتح تحقيق في قضية خطيرة بهذا الحجم! ففي 29 /1/ 2020 أعطى اللواء صليبا أمراً بإجراء تحقيق بالتنسيق مع القضاء. ليس هذا فحسب. لقد انتظر الضباط في أمن الدولة نحو أربعة أشهر قبل إبلاغ القضاء بهذه القضية، إذ يظهر من خلال تقرير أمن الدولة أنّ المحضر فُتِح في 28/ 5 / 2020 ثم أُغلق في الأول من حزيران، أي استمر أربعة أيام فقط. ورغم إشارة القاضي عويدات إلى محققي أمن الدولة بوضع حراسة على العنبر الرقم 12 الذي يحتوي نيترات الأمونيوم وطلبه تعيين رئيس للمستودع وطلبه معالجة الفجوة المفتوحة وصيانة الأبواب، لم يحصل ذلك إلا بعد ثلاثة أشهر. تركت هذه المواد في المستودع من دون إجراء فوري. ورغم خطورتها بحسب تقرير أمن الدولة، لم يُتابع ضباطه الإشراف على تنفيذ الإشارة بسد الفجوة وحراسة العنبر للحؤول دون سرقتها أو تفجيرها، كما حذّروا هم في تقريرهم.

يُضاف إلى ما سبق ثغرات شابت تقرير أمن الدولة، ولم يلتفت إليها محقّقو المديرية. لم يرد في تقريرهم كيف فُتحت الفجوة التي يبلغ قطرها 50 سنتم بـ50 سنتم. كما لم يُجروا تدقيقاً للتأكد إذا ما كانت الكمية لا تزال كما هي ولم تنقص. كذلك لم يأتوا على ذكر المواد الأخرى المخزّنة في العنبر، على اعتبار أنّ التحقيقات بيّنت أنّ هذا العنبر يحوي مكوّنات قنبلة ضخمة. فقد كشفت إفادات الموقوفين وجود فتائل تفجير ومفرقعات نارية وبارود وبراميل مواد دهانات إلى جانب نيترات الأمونيوم! لكن ذكر في تقرير أمن الدولة أنّ المرفقات هي: صورة عن باب 19 وصورة عن الفجوة وصورة عن الأكياس الكبيرة (عدد عشرة) التي يوجد في داخلها نيترات الأمنيوم.

> لم يُتابع ضباط أمن الدولة الإشراف على تنفيذ إشارة القضاء بسد الفجوة وحراسة العنبر

لماذا احتُجزت السفينة؟

وصلت السفينة المحمّلة بأطنان نيترات الأمونيوم إلى مرفأ بيروت في أواخر عام 2013. ورغم أنّ تقرير أمن الدولة يفيد بأنّ السفينة تعطّلت أثناء إخراج جرافتين زراعيتين بعد تسببهما في كسر عنبرها وتعطّلها بشكل يحول دون إبحارها من جديد، غير أنّ التدقيق يُبيّن أنّ سبب احتجاز السفينة المباشر مرتبط بطلب حجز تنفيذي تقدم به المحامي جان بارودي بوكالته عن مدّعين أمام دائرة تنفيذ بيروت يوم 20 / 12 / 2013 بموجب مبلغ 150 ألف دولار لهم في ذمة مالك الباخرة. وعلمت «الأخبار» أنّه حُجز عليها من قبل جهاز أمن الرقابة في وزارة الأشغال يوم كان غازي العريضي وزيراً. كذلك عاود المحامي بارودي في 26 / 12 / 2013 التقدم بطلب حجز جديد على الباخرة مقابل مبلغ 130 ألف دولار لوكلائه في ذمة مالك السفينة. كذلك تقدم بارودي بطلب حجز ثالث ورابع من شركة دنماركية وشركة قبرصية لطلب مبلغ 23 ألف يورو لوكلائه في ذمة مالك السفينة. وبحسب المصادر، فإنّ المبلغ كان كبيراً على مالك السفينة الذي قرر عدم الدفع والتخلّي عن طاقم السفينة.

وفي شهر أيار من العام 2014، تقدّم المدير العام لوزارة النقل والأشغال العامة عبد الحفيظ القيسي بطلب لتعويم الباخرة أمام قضاء العجلة. جرى ذلك في عهد الوزير السابق غازي زعيتر، إلا أنّ مصادر الأخير تؤكد أن القيسي لم يُرسل أي رسالة يُبلغ فيها الوزير، مشيرة إلى أنّ القيسي خاطب هيئة القضايا من دون مراجعة الوزير.

أما في ما يتعلّق بعلاقة ابن وزير الأشغال السابق غازي زعيتر، فذكر محمد زعيتر لـ«الأخبار» أنّه تخرّج من الجامعة عام 2012 قبل أن يلتحق بمكتب المحاماة العائد لكميل بارودي للتدرج عنده، علماً بأنّ الأخير متخصص في الأمن البحري حيث لديه وكالات لشركات تأمين النقل البحري ولوكلاء بحريين. وذكر زعيتر أنّه عندما وصلت السفينة كان قد مرّ بضعة أيام على تدرّجه في هذا المكتب، علماً بأنّ والده لم يكن حينها وزيراً للأشغال.

في هذه الأثناء، وتحديداً في شهر أيار عام 2014 وصل إلى مكتب بارودي للمحاماة كتاب من منظمة حقوقية تبلغه أنّ هناك طاقماً محتجزاً على السفينة روسوس منذ ستة أشهر، طالبة منه النظر إنسانياً في ظروفهم لكونهم لا علاقة لهم بمالك السفينة، علماً بأنهم بقوا محتجزين على متن السفينة طوال الأشهر الستة. بناءً على هذا الكتاب، قرر بارودي في 20 نيسان عام 2014 التوكّل عنهم، وقدّم طلباً إلى قضاء العجلة في شهر حزيران يطلب فيه تركهم ليخرجوا من لبنان. مرّ شهران قبل أن يوافق قاضي الأمور المستعجلة في بيروت جاد المعلوف على تركهم في شهر آب عام 2014.

وفي تاريخ 7 /4 / 2014، تقدم بارودي بكتب إلى مديرية الجمارك وهيئة إدارة المرفأ يحذّر فيها من خطورة هذه البضائع بعنوان: «اتخاذ تدابير مستعجلة»، حيث استعرض الكوارث التي تسببت فيها نيترات الأمونيوم في العالم. ورداً على كتب بارودي، ردّ عبد الحفيظ القيسي بكتاب يفيد فيه بأنّه أرسل كتابيْن إلى وزارة العدل يطلب فيهما منها استعجال القضاء لبيع المواد المحتجزة في العنبر الرقم 12 في المرفأ.

(مروان طحطح)

هل يحال الملف على المجلس العدلي؟

يُشرف المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات على التحقيقات الجارية في تفجير مرفأ بيروت، إلا أنّ ضغوطاً تمارس لسحب الملف منه وإحالته على القضاء العسكري، على اعتبار أنّ الصلاحية منعقدة له. وبين إحالة الملف على القضاء العسكري أو إبقائه بيد القاضي عويدات، يحضر رأي ثالث يُطالب بإحالة جريمة تفجير المرفأ على المجلس العدلي على اعتباره جريمة مست الأمن القومي للبلاد. إزاء ذلك، تكشف مصادر قضائية عن عدم اختصاص القضاء العسكري بالنظر في تفجير مرفأ بيروت على اعتبار أنّ الاختصاص الأصيل للنائب العام التمييزي لكون المادة 16 من قانون أصول المحاكمات الجزائية تنيط بالنائب العام التمييزي الصلاحية لجهة إلزام كل من النائب العام الاستئنافي والنائب العام المالي ومفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية والمدير العام لقوى الأمن الداخلي والمدير العام للأمن العام والمدير العام لأمن الدولة إبلاغ النائب العام التمييزي عن الجرائم الخطرة. وبالتالي، فإنه يعطي التوجيهات ويُلزم سائر الجهات بتوجيهاته. وعليه، لا يمكن قانوناً نقل التحقيق من النائب العام التمييزي إلى جهات أخرى تتبع له. كما أنّ صلاحية القضاء العسكري هي للجرائم المرتكبة خلافاً لتدابير حالة الطوارئ والجرائم المرتكبة خلالها. كما أنّ الأفعال في جريمة المرفأ لا تشمل جرم المادة 72 من قانون الأسلحة والذخائر، إلا إذا اعتبر أنّ هناك من سرق هذه المواد أو استوردها أو قام ببيعها.

لبنان في التنافس التركي الفرنسي

محمد نور الدين

يكرر التاريخ نفسه، لكن هذه المرة بالأدوات نفسها.

في منتصف أيلول 2011، وكان نظام معمر القذافي قد انهار، تسابقت الدول التي شاركت في قصف ليبيا إلى زيارة طرابلس الغرب من أجل اقتطاع حصة لها من الكعكة الليبية. وإذ أعلن رئيس الحكومة التركية حينها رجب طيب إردوغان عزمه على زيارة طرابلس في 17 أيلول، فاجأه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس وزراء بريطانيا دايفيد كاميرون بزيارة مشتركة في 15 أيلول، أي قبل يومين من زيارة إردوغان. كان واضحاً أن ساركوزي تحديداً لم يكن يريد أن يسبقه إردوغان إلى هناك.

بعد انفجار مرفأ بيروت يوم الثلاثاء الماضي عاجل الرئيس الفرنسي خصومه بعد ذلك بيومين بزيارة عاجلة واستثنائية رسمية وشعبية. وما لبث أن أعلن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، بعد يوم من زيارة ماكرون، نيته إرسال نائبه فؤاد اوكتاي ووزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو، اللذين وصلا فعلاً يوم الأحد في زيارة رسمية لعدة ساعات.

وعلى ما يبدو فإن إردوغان، وهذا من عاداته، كان في قرارة نفسه يميل إلى القيام بنفسه بمثل هذه الزيارة. ولكن على الأرجح أن تقارير أمنية تركية قد حذرته من تلك الزيارة، وخصوصا بعد اتهامات رسمية لبنانية لتركيا بالتدخل في الشأن اللبناني الداخلي. فكان القرار بإرسال نائبه ووزير خارجيته.

تحوّل لبنان بزيارتي ماكرون وأوكتاي - تشاووش أوغلو إلى ساحة جديدة للصراع والتنافس بين تركيا وفرنسا. وهذا ربما سيرتّب أعباءً ثقيلة على لبنان والاستقرار فيه.

1- فاجأ ماكرون في لقائه مع ممثلي الأحزاب اللبنانية، مساء الخميس في قصر الصنوبر، الحاضرين بتحذيرهم من التحرك التركي في شمال لبنان وخطره على لبنان. جاء مثل هذا التحذير الرسمي من خارج السياق العام للزيارة التي جاءت للتعبير عن التضامن مع لبنان بعد انفجار المرفأ.

ولا شك في أن أنقرة قد شعرت بأنها في مرمى الاستهداف الفرنسي المباشر، ومن لبنان هذه المرة. فكان الرد على زيارة ماكرون بزيارة أوكتاي - تشاووش أوغلو. وهو مبدأ أقرّه رئيس الحكومة التركي السابق احمد داود اوغلو الذي قال مرة إنه حيث يرفرف علم فرنسي ستجدون قبالته علماً تركياً، ولا سيما في أفريقيا. ولسان حال تركيا اليوم أنه إذا كانت فرنسا استعمرت لبنان 25 سنة، فإن تركيا حكمته أربعمئة سنة.

2- قبل حادثة انفجار المرفأ، كثر الحديث عن طبيعة الدور التركي في لبنان؛ فوزير الداخلية محمد فهمي تحدث رسمياً عن مجموعات تحرّضها تركيا. ورئيس تكتل لبنان القوي جبران باسيل أشار إلى تدخل تركي أمني وتعاون حتى بعض القوى الأمنية اللبنانية مع هذا التدخل(؟). وبالتأكيد، فإن السفير التركي في لبنان حاقن تشاكيل أجرى اتصالات واسعة مع المسؤولين اللبنانيين لدحض هذه الاتهامات ونفيها. لكن انفجار بيروت جاء فرصة أخرى لكي توضح أنقرة مباشرة هذا الموضوع، من خلال مسؤولين رفيعي المستوى.

3- جاءت الزيارة التركية استباقية في مواجهة قوى على خصام وتنافس معها، مثل مصر والسعودية والإمارات. وباستثناء زيارة أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، فإن أنقرة سجلت هدفاً في مرمى خصومها من العرب الذين لم يرسلوا حتى اليوم أي مسؤول، ولو على مستوى وزير، إلى لبنان والاكتفاء باتصالات هاتفية، وإن على مستوى عال. وبالتالي فإن تركيا تستفيد، وهذا مشروع في قانون الصراع، من حالة الفراغ التي أحدثها انكفاء (لحسابات ضيقة ومستحيلة) بعض العرب، عن مدّ يد التوسط بين اللبنانيين المنقسمين من أجل وقف التدهور ومعافاة لبنان، وأكثر من ذلك الفراغ الذي تشهده «الساحة السنّية» مربط خيل الصراع التركي - العربي. وتركيا التي غابت عن لبنان مئة عام، تبدو أقرب إلى فهمه من أشقائه العرب الذين تجمعهم مظلة الجامعة العربية.

إن الصراع التركي - الفرنسي/ الخليجي/ المصري في لبنان قد يصبّ في مصلحة لبنان إذا كان تنافساً في مدّ يد المساعدة في هذه اللحظة «الفقيرة»، لكنه قد يصبح كابوساً إذا تُرجم فتاً متنقلة.

(مروان طحطح)

MetLife

مؤسسة متلايف تلتزم بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
لدعم جهود الإغاثة في لبنان

نيويورك، ٧ اب ٢٠٢٠ - أعلنت اليوم مؤسسة متلايف (MetLife Foundation) عن الالتزام بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار أمريكي لمساعدة لبنان على التعافي من انفجار ميناء بيروت وإعادة بناء الأجزاء المتضررة من المدينة.

تعليقا على الحدث قال ميشال خلف، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة متلايف: «شعرنا بالحزن لرؤية الدمار في بيروت، ونريد أن نفعل كل ما هو ممكن لمساعدة شعب لبنان». «هذا الدعم المالي من مؤسسة متلايف سيوفر الاحتياجات الفورية ويساعد في وضع البلاد على طريق التعافي والانتعاش.»

من خلال شركتها الرائدة Alico ، تعمل متلايف في لبنان منذ أكثر من ٦٥ عامًا وهي شركة رائدة للتأمين على الحياة.

لاتصالات وسائل الإعلام:
علي كيلاني هاتف: +٩٧١٥٤٧٧١٨٧٨٨
جوناثان بن هاتف: ٧٥٥٧ ١٦١٠١٨ (٠) ٤٤+

لمحة عن مؤسسة « متلايف»
نحن في مؤسسة «ميتلايف» نؤمن بأن الصحة المالية هي حق للجميع، ونجمع بين الحلول الجريئة والخبرة المالية المعمقة والمنح ذات الجدوى لبناء الصحة المالية للأفراد والمجتمعات التي لا تحصل على خدمات كافية وتتطلع إلى المزيد. كما نعقد شراكات مع مؤسسات حول العالم لخلق حلول الصحة المالية وبناء مجتمعات أقوى، من خلال إشراك موظفي «متلايف» للمساعدة في ترسيخ الأثر. وقد وصل عملنا في مجال الصحة المالية حتى اليوم إلى أكثر من ٦٠ ملايين شخص من ذوي الدخل المنخفض في ٤٢ بلداً. للمزيد من المعلومات حول مؤسسة «متلايف، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: metlife.org

لمحة عن شركة « متلايف»
تُعتبر شركة « متلايف » (المدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز NYSE:MET) من خلال شركاتها الفرعية والتابعة لها (والمشار إليها بـ« متلايف »)، إحدى شركات الخدمات المالية الرائدة في العالم. وتقدّم الشركة خدمات التأمين على الحياة والمعاشات السنوية ومنافع الموظفين وإدارة الأصول لمساعدة عملائها من الأفراد والمؤسسات على التنقل في عالمهم الآخذ في التغيّر. وتعمل الشركة، التي تأسست في عام ١٨٦٨، في ٤٠ سوقاً تقريباً، وتحتل مكانةً رائدةً في أسواق الولايات المتحدة واليابان وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط. للمزيد من المعلومات حول الشركة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.metlife.com.

هل تعوّض صيدا وصور عن مرفأ بيروت؟

أهالي خليك

في إطار «خطة التكامل بين المرافئ» التي أعلنتها وزارة الأشغال العامة والنقل، وبعد أسبوع على كارثة انفجار مرفأ بيروت، استقبل مرفأ صيدا الجديد باخرتي قمح على متنيهما 11 ألف طن ونصف طن، بين أمس واليوم، تشرف رئاسة مرفأ صيدا والأجهزة الأمنية على إفراغ الحمولتين اللتين حوّلت وجهتهما من بيروت إلى صيدا بعد الانفجار. وبحسب مصادر متابعة، فإن الباخرتين اللتين أُفرغت حمولتيهما لصالح أحد التجار، دشّنتا حركة البواخر التي سترسو في مرافئ صور وصيدا وطرابلس في الأشهر المقبلة.

وصول الباخرتين إلى مرفأ صيدا الجديد أعقب جولة لوزيري الصناعة عماد حب الله والأشغال والنقل ميشال نجار، الجمعة الماضي، عليه وعلى مرفأ صيدا القديم ومرفأ صور لتفقد جاهزيتها لاستقبال البواخر التجارية التي كانت قد حجزت مواعيد رسوّها في مرفأ بيروت. لكن هل يستطيع مرفأ صور وصيدا التعويض عن بيروت؟

في عام 2008، أعلن وزير الأشغال والنقل الأسبق محمد الصفدي عن خطة لتطوير المرافئ على طول الشاطئ اللبناني. أسلافه تبنّوا الخطة وأضافوا عليها من دون تطبيقها عملياً. آخر الإضافات سُجّل في عهد يوسف فنيانوس عام 2019 الذي ضمّن خطته بند «التجانس بين المرافئ الكبرى». وأقرّت الخطة «ضرورة تجانس نشاط المرافئ الكبرى وتكامل خدماتها واعتماد سياسة نقل بحري وملحقاتها وتوابعها عبر تطوير مرفأ بيروت واستكمال تطوير مرفأ طرابلس». والأفت أن تطوير مرفأي صيدا وصور ضمن الخطة كان بهدف «تنشيط دوريهما السياحي»! فنيانوس كان قد ألحق بالخطة إنشاء مرفأ ترانزيت في الناقورة.

ربما لم يخطر على بال القيمين المتعاقبين على وزارة الأشغال والنقل احتمال تعطّل العمل في مرفأ بيروت أو أي مرفأ رئيسي آخر، ووضع خطة عمل بديلة. الانفجار فرض هذا الواقع. لكن مرفأي صور

> استقبل مرفأ صيدا الجديد أمس باخرتين محمّلتين بـ11,5 طناً من القمح

وصيدا لا يستطيعان التعويض بالشكل المطلوب. الجولة الوزارية كشفت عن حاجة مرفأ صيدا القديم إلى الصيانة بعد تكسّر رصيف رسوّ البواخر، علماً بأنه في كل عاصفة شتوية تضربه، يتعرض لأضرار ويقفل قسراً أمام حركة الملاحة التي تقتصر في الأساس على البواخر الصغيرة الحجم. أما مرفأ صيدا الجديد، الذي أنشئ قبل خمس سنوات ليصبح بديلاً من المرفأ القديم الذي سيستخدم كميناء سياحي وللصيادين، فإنه يستوعب حالياً بواخر متوسطة الحجم في حوض بعمق 10 أمتار وعلى رصيف بطول 275 متراً. لكنه لم يفتتح رسمياً بعد، لأن الأشغال لم تنجز فيه. المرحلة الثالثة معلقة بانتظار رصد اعتمادات بقيمة 40 مليون دولار لاستحداث أرصفة جديدة وعناصر ومساحات إضافية ومراكز لوجستية لخدمة البواخر، بحسب نجار.

الجولة التفقدية شملت مرفأ صور الصغير الحجم وغير القابل سوى لاستقبال بواخر صغيرة. وطوال السنوات الماضية، تخصص في استقبال البواخر المعدة لنقل السيارات والأسماك. ولم يشهد منذ التسعينيات أي ورشة صيانة أو توسعة. وهو على غرار مرفأ صيدا القديم، تتسبب العواصف الشتوية في أضرار بالغة فيه، من دون أن يخضع للترميم من بعدها.

خطوة «غريبة» المرافئ التي فرضها انفجار مرفأ بيروت، تذكّر بمرفأ «نبيه بري للصيد والنزهة» في عدلون، الذي أنجز تشييده قبل عامين من دون أن يبدأ تشغيله. ورغم أنه يمتد على مساحة أكثر من 160 ألف متر مربع ويضم «سنسولي» حماية بطول 240 و600 متر و400 مرسى وتسعة أحواض، إلا أنه غير قادر على المساهمة في التعويض عن مرفأ بيروت. وفق مصدر مواكب، فإن المساحة بين الـ«سنسولين» ضيقة لا تسمح بدخول باخرة ولو صغيرة الحجم، كما أن عمق أحواضه لا يتجاوز خمسة أمتار.

على الغلاف

التفجير أباد القطاع السياحي

10 آلاف مؤسّسة تضرّرت و100 ألف بلا عمل

رضا حوايا

ثوان معدودة كانت كفيلة بالقضاء على القطاع السياحي وإرسال عشرات الآلاف إلى البطالة. أطلقت كارثة المرفأ رصاصة الرحمة على المؤسسات السياحية التي تعاني منذ سنوات والتي أغلقت المئات منها أبوابها منذ مطلع العام الجاري بسبب الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا. فيما من تبقّى منهم كان يحاول شراء الوقت والحدّ من الخسائر... إلى أن حلّت الفاجعة التي أدّت الى «محو» القطاع الذي كان يشكل ركيزة أساسية للاقتصاد (قُدّرت مداخيله بنحو 4 مليارات دولار عام 2018).

قبل الانفجار، كان القطاع السياحي يتحضر، في الأيام المقبلة، لإعلان «ثورة الكراسي والطاولات»، إلى أن قضت الكارثة «النووية» على ما تبقى من كراسٍ وطاولات كان يُفترض أن تُستخدم لقطع الطرقات في المناطق اللبنانية كافة، تعبيراً

> لا ثقة للمؤسسات بتعاميم سلامة ولا نيّة للترميم قريباً

عن احتجاج المؤسسات السياحية على تجاهل الحكومة لمطالبها لأشهر وعدم اتّخاذها أيّ مبادرة لدعم القطاع.

كانت الحكومة، لدى إعادة فتح المطار، تمنّي النفس بالـ Fresh Money عبر اجتذاب السياح كون لبنان أصبح بلداً «رخيصاً»، إلّا أنّ الانفجار أدّى إلى «إبادة» القطاع السياحي برمّته، مع خسائر تقدّر «بأكثر من مليار دولار»، بحسب طوني رامي، نائب رئيس اتحاد النقابات السياحية ونقيب أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي والباتيسري. وأوضح أن «70% من الكثافة السياحية في لبنان تتركز في نطاق بيروت الكبرى، وقد طاولت أضرار الانفجار، مباشرة وغير مباشرة، أكثر من 10 آلاف مؤسسة سياحية، من فنادق ومطاعم وملاهٍ وباتيسري وغيرها». وتراوح خسائر المؤسّسات بين عشرات الآلاف الدولارات لبعض المؤسسات وعشرات الملايين لأخرى، خصوصاً الفنادق التي «تضررت غالبيتها، خصوصاً الكبيرة منها التي توقفت عن العمل مثل فينيسيا ولو غراي وهيلتون وفور سيزنز ومونرو وغيرها»، بحسب نقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر. أما الأضرار غير المادية فهي أشدّ ضخامة. إذ يشير رامي إلى أن «أكثر من 100 ألف عامل في القطاع السياحي من أصل 150 ألفاً أصبحوا بلا عمل». وبطالتهم قد تطول كثيراً، خصوصاً أن لا نية لدى المؤسسات السياحية لتحمل كلفة الترميم، إذ، بحسب رامي، «لا ثقة لدينا بتعاميم رياض سلامة التي لم يطبّق أي منها، وندعوه إلى التوقف عن إصدار تعاميم وهمية وبالونية. ندرك أننا لن نحصل على أي قرض، لذلك فليوفّر علينا التنظير». الأشقر، من جهته، أكد أيضاً «رفضنا لتعميم الحاكم (رقم 152)، ونحن ننتظر صدور نتائج التحقيق وتحديد المسؤوليات. لن نرمي على حسابنا ولن نتحمل أي دين يُضاف إلى الديون التي نحملها في الأساس».

ويطلب تعميم سلامة الذي أصدره أول من أمس من المصارف والمؤسسات المالية «أن تمنح قروضاً استثنائية بالدولار الأميركي للمتضررين من الانفجار في مرفأ بيروت (أفراداً ومؤسّسات فردية ومؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وشركات، باستثناء المطورين العقاريين) بغية الترميم الأساسي لمنازلهم ولمقار مؤسساتهم».

أنقاض الانفجار طمرت القطاع السياحي الذي تشكل بيروت ركيزته الأساسية. لن تكون السياحة في المناطق، أياً بلغ نشاطها، قادرة على تعويض حجم الخسارة، إذ إن «مجمل الغرف الفندقية المتوفرة في فاريا وكفرديبان وفقرا وجزين، على سبيل المثال، لا يساوي عدد الغرف في فندق فينيسيا وحده»، على ما يقول الأشقر. أضف إلى ذلك أن لبنان كان بحاجة إلى «3 أو 4 أضعاف عدد السياح الذين كانوا يقصدونه سنوياً لتحقيق المداخيل نفسها التي كان يجنيها من القطاع السياحي قبل انهيار سعر صرف الليرة»، وفقاً للخبير الاقتصادي جهاد الحكيم.

(مروان بو حيدر)

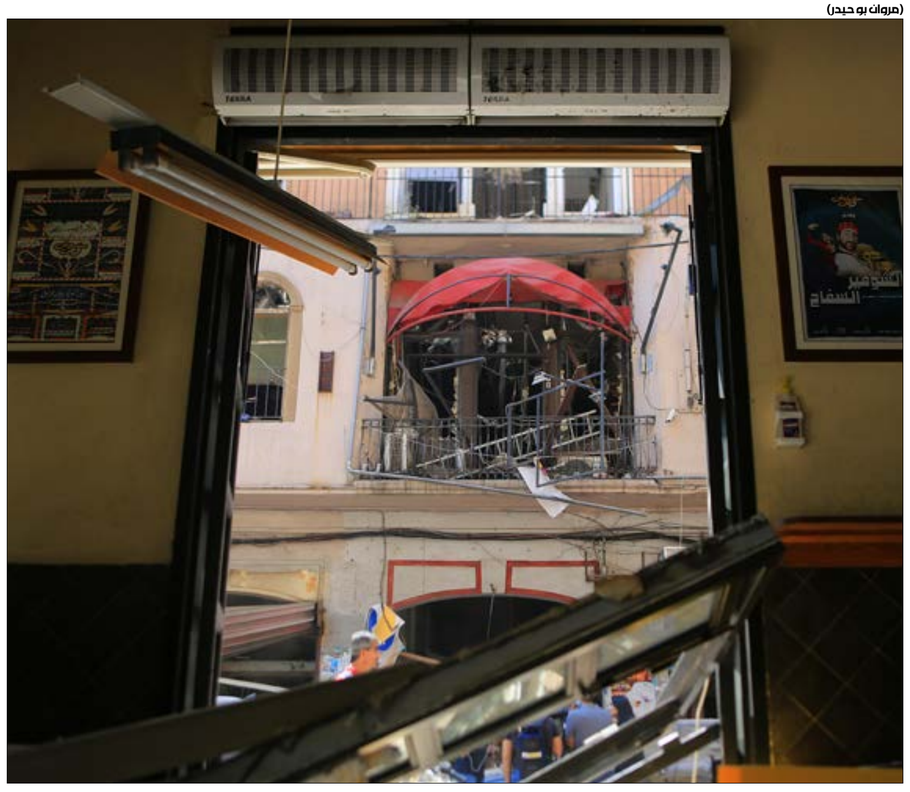

معركة الأبنية التراثية: التدعيم لا الهدم

رأجانا حمية

لم تستفق بيروت، بعد، من هول انفجار مرفئها. فحتى مع اليوم السادس لما بعد الكارثة، لا تزال المدينة تلملم أشلاء ساكنيها، المفقود تلو الآخر. وهي، لم تتفرغ بعد لتعداد ما خلّفه الانفجار من دمار، لا سيما ذلك الذي طال المباني والتي سُوّي عدد كبير منها بالأرض. أشلاء ناس وأشلاء بيوت تعدّها بيروت في كل يوم. في الشق الأول، لامس عدّاد الضحايا الـ160، فيما لم ترس الحصيلة على عدد محدّد في الشق الآخر. فإلى الآن لا تزال المعلومات التي ترد عن المباني محصورة في إطار التقديرات. وعلى سبيل التقدير، يشير محافظ بيروت، القاضي مروان عبود، إلى أن هناك ما لا يقل عن 8 آلاف وحدة متضررة بشكل كبير وغير صالحة للسكن، وهو رقم مرشّح للارتفاع، خصوصاً إذا ما أخذنا في الإعتبار أن العدد المطروح يشمل السكني فقط.

خارج هذه الأرقام، ثمة بيوت كثيرة لم تعد مسكونة منذ زمن. هجرها أصحابها، لكنها بقيت جزءاً أساسياً من ذاكرة بيروت وتاريخها. وفي الإنفجار الأخير الذي عصف بالمدينة، طال الدمار معظم البيوت الأثرية، وإن بدرجات متفاوتة. إلى الآن، لا أرقام يمكن إيرادها عن عدد تلك المباني التي تضررت، وكل ما يمكن قوله بناء على مسوح أولية - نظرية، أن 90% من الأبنية التراثية الموجودة شرق العاصمة بيروت تضررت، وبدرجة أقل الجزء الشمالي لجهة منطقة الصيفي، بحسب رجا نجيم، الناشط في التجمع للحفاظ على الأبنية التراثية. ويمكن تفصيل تلك الأضرار وفق ثلاثة مستويات أساسية: أضرار خفيفة (تحطم زجاج وأبواجورات) وأضرار متوسطة (تضرر بلكونات أو سقوطها وأحجار الواجهات) وأضرار كبيرة قد تصل حدّ انهيار جزء كبير من المنزل أو أجزاء أساسية فيه.

إلى الآن، تستند هذه التقديرات إلى المسوحات «النظرية» التي قامت بها جهات عدة من جمعيات إلى مهندسين إلى المديرية العامة للآثار التي أجرت مسحاً أولياً لثلاثة شوارع أساسية هي الجميزة ومار مخايل وباستور. ويضاف إلى ذلك، مسحان آخران قام بهما فريق الهندسة في بلدية بيروت وفريق آخر من المهندسين من شركة خطيب وعلمي.

ولأن المسح التفصيلي يتطلب جهداً ووقتاً، جرى العمل على تشكيل لجنة هي أشبه بـ«إطار جامع مساعد»، على ما يقول المهندس راشد سركيس، من أجل إجراء مسح شامل للأبنية كافة، تراثية وغيرها، من الزاوية الهندسية لتوفير «المعلومات اللازمة لمعرفة تصنيف مستوى الإصابات تمهيداً لعزل ما يشكل خطراً على السلامة العامة وتدعيم ما هو آيل للسقوط»، يقول سركيس. هذا في المبدأ العام. أما بالنسبة إلى الهدف الذي على أساسه قامت هذه اللجنة - أو المفترض - فهو أولوية «الدفاع» عن الأبنية «التقليدية»، على ما يقول نقيب المهندسين جاد تابت، لناحية الحفاظ عليها، على ان تكون «الأولوية للتدعيم لا الهدم». وفي هذا الإطار، يتحدث تابت عن مسارين أساسيين لعمل اللجنة التي تداعت للاجتماع في اليوم التالي للإنفجار، يتلاقيان في الأصل مع الهدف الأساس. في المسار الأول، وهو المسار السريع المتعلق بالكشف على الأبنية التي تحمل خطر انهيارها بشكل كامل أو أجزاء منها، والتي يقدّرها تابت بما بين 50 و60 مبنى، معظمها من الأبنية التقليدية. ومن المفترض ألا يطول العمل على ذلك أكثر من أسبوع، على أن يتبع تلك الخطوة تدعيمها في مرحلة أولى قبل ترميمها. أما المسار الآخر، فيتعلق بالكشف على كافة أضرار المباني التي طالها التفجير، تراثية كانت أم عادية. وفي هذا الإطار، يؤكد تابت أن الأولوية بالنسبة للبيوت التقليدية هو «تدعيمها وترميمها». وهو هدف دونه الكثير من المعارك، خصوصاً في ظل «استشراس» أصحاب تلك البيوت لاستكمال ما بدأه الإنفجار. فبعد أقل من يومين على التفجير، سُجلت محاولة من مالكي «بيت البستاني» لتهديمه. المعركة هنا هي في إقناع الجهات «الرسمية» - قبل المالكين - بضرورة الحفاظ على تلك المباني. ثمة مبدأ أساسي هنا، أنه «أيا كانت درجة الضرر، يمكن ترميم البيوت التراثية»، يقول رجا نجيم، الناشط في التجمع للحفاظ على الأبنية التراثية. بعبارة أخرى «ما في شي اسمو بيت تراثي للهدم». وهذه مسلّمة ستنطلق منها معركة الحفاظ على تلك الأبنية، وإن بقي ذلك رهناً بـ«النوايا».

> 90% من الأبنية التراثية الموجودة شرق العاصمة بيروت تضررت

بالعودة إلى اللجنة التي تشكّلت تحت مظلة نقابة المهندسين، فقد ضمت إلى المهندسين ممثلين عن عدد من الوزارات (الثقافة والأشغال العامة والدفاع) وبلدية بيروت والهيئة العليا للإغاثة. وقد عقدت أول اجتماعاتها في مقر النقابة. وفي هذا الإطار، يشير تابت إلى أنه سجّل إلى الآن 600 مهندس باختصاصات متنوعة للتطوع في عملية الكشف. ولفت إلى أنه جرى تقسيم المساحة إلى «90 مقاطعة»، على أن تتولى كل مقاطعة لجنة مؤلفة من عدد من المهندسين ويرأسها مهندس أساسي، «وهناك الآن حوالى 40 لجنة جاهزة»، ولكن العمل ينتظر «معرفة الجهة الرسمية التي ستتولى الكشف، فهل هي بلدية بيروت؟ أم مخابرات الجيش؟ أم جهة ثالثة؟». ومن المفترض أن يحدد مجلس الوزراء اليوم هوية الجهة المكلفة، على «أن نقوم نحن بتقديم المؤازرة»، يختم تابت.

(مروان بو حيدر)

(هيثم الموسوي)

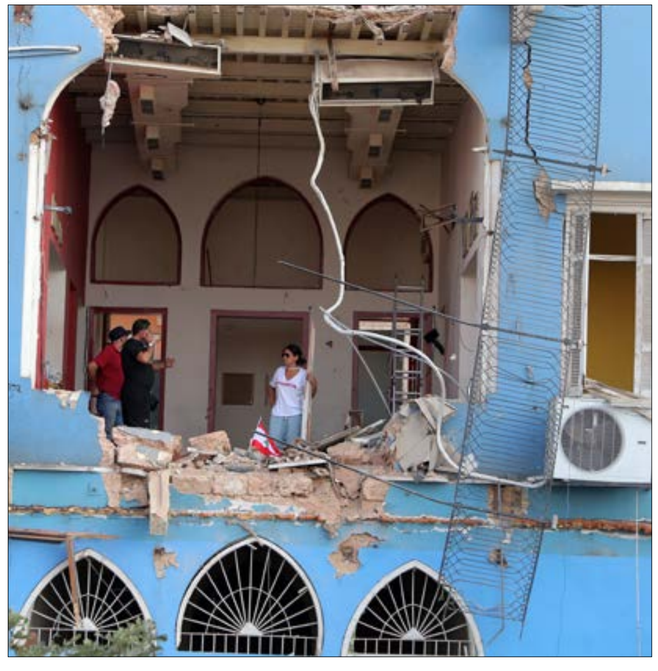

المفقودون 21... وفحوصات الـ dna لم تبدأ بعد

هديل فرفور

حتى الآن، لا يزال عدد المفقودين من جرّاء الانفجار متوقفاً عند الرقم 21، فيما لم يُعرف بعد إذا ما كانت الأشلاء التي وصلت إلى مُستشفى رفيق الحريري الحكومي تعود إلى بعضهم أو لا. ورغم مرور خمسة أيام على وقوع الكارثة التي حصدت، حتى الآن، 158 شهيداً ونحو 6000 جريح، لم يتم الإيعاز الى مشرحة مُستشفى الحريري بعد بالمباشرة في إجراء فحوصات الحمض النووي لتحديد هوية الضحايا.

في لبنان، حيث تتكرر سيناريوات التفجيرات والكوارث، جرت العادة أن يتولى إدارة الملف الطبي الجنائي قسم المختبر الجنائي في الجامعة اللبنانية، بالتعاون مع مُستشفى رفيق الحريري الحكومي، وبالتنسيق مع فريق الأدلة الجنائية التابع للأجهزة الأمنية المختصة. ووفق وزير الصحة السابق محمد جواد خليفة، «جرت العادة في الكوارث الوطنية الكبيرة على أن يقدّم فريق الجامعة اللبنانية تقاريره بشأن نتائج الفحوصات، وتجري مطابقتها مع التقارير التي تقدّمها الأجهزة الأمنية، قبل الإعلان عن هوية أحد من المفقودين».

رئيس الجامعة اللبنانية، الخبير الطبي الجنائي الدولي ورئيس قسم طب الأسنان الشرعي وتعريف الهوية الإنسانية سابقاً في الجامعة فؤاد أيوب، أوضح لـ«الأخبار» أن السلطات القضائية لم تُكلف القسم بعد بالمباشرة بالعمل، لافتاً إلى أن «هذا النوع من الأعمال يخضع لتكليف السلطة القضائية المختصة بالتحقيق في الانفجار (...) والأرجح أن السلطة القضائية المختصة لم تكلفنا بهذه القضية، لكون القوى الأمنية، نظراً الى التدريب الكثيف لعناصرها في الجامعة اللبنانية أو خارجها، يمكنها القيام بهذه المهمة».

إدارة الملف الطبي الجنائي في عهدة الأجهزة الأمنية، حصراً هذه المرة، فيما المطلوب هو تسريع حسم هوية المفقودين. مُدير العناية الطبية في وزارة الصحة الدكتور جوزف حلو قال في اتصال مع «الأخبار» إن التواصل بدأ مع أهالي المفقودين، تمهيداً لأخذ عيّنات منهم، لافتاً إلى أنّ إجراء الفحوصات يتطلب بعض الوقت.

> إدارة الملف الطبي الجنائي في عهدة الأجهزة الأمنية حصراً

ولكن، وفق مصادر مُستشفى الحريري، لم يتلقَّ المعنيون في مشرحة المُستشفى أيّ توصيات بعد بمباشرة الأعمال، علماً بأن الأشلاء التي وصلت إلى «الحريري» ربما تعود إلى جميع المفقودين الذين أعلن عنهم، وقد تعود إلى واحد منهم فقط، والأهم أنها قد تعود إلى أكثر من المعلن عن فقدانهم، إذ إن من الممكن أن يكون هناك كثير من الضحايا ممن لا أقارب لهم في لبنان يطالبون بهم.

أيوب أشار الى أن أهم ما يجب أن يقوم به الخبراء في تعريف الهوية الإنسانية هو تحديد العدد الأكبر للضحايا في منطقة الكارثة من خلال مقارنة البصمات الجينية بين عيّنات الأشلاء والعينات المرجعية المأخوذة من الأهالي الذين أعلنوا عن فقدان أولادهم. «وفي حال كانت النتيجة إيجابية، تسلّم الجثث أو الأشلاء لعائلاتها. أما تلك لا تثبت عودتها لأهالي المفقودين، فتحفظ تحت عنوان جثّة مجهولة الهوية أو أشلاء مجهولة الهوية».

خلال كارثة تحطم الطائرة الإثيوبية عام 2010، تمكّن لبنان من إجراء نحو أربعة آلاف فحص حمض نووي خلال أسبوع، «وقد تم التواصل معنا من منظمات دولية لإدراج مختبر رفيق الحريري ضمن المختبرات التي يمكن الاستعانة بها في حال حصول حوادث دولية»، وفق خليفة، لافتاً إلى «أننا نملك الإمكانيات والخبرات المطلوبة».

يعني ذلك انعدام الذرائع لتبرير المماطلة في صدور نتائج الفحوصات والتسريع في إقفال الملف فور الانتهاء من عملية المسح التي يجريها الجيش. وفي هذا السياق، أعلن قائد فوج الهندسة العقيد روجيه خوري، أمس، أن «من الممكن أن نقول إننا انتهينا من المرحلة الأولى، وهي مرحلة إمكانية العثور على أحياء»، مضيفاً «كتقنيين، باستطاعتنا القول إن الأمل ضعف في إمكانية العثور على أحياء، لذلك قرّرت عدة فرق أن تسحب عناصرها بعدما اعتبرت أن عملها انتهى «لتركّز حالياً على رفع الأنقاض والبحث عن أشلاء الضحايا».

سوريا لم تتأخّر دمشق في تلقّف الغضب الذي ولّدته عمليات الاغتيال المتكرّرة لشيوخ العشائر العربية في المنطقة الشرقية. إذ سارعت إلى إطلاق خطوات تنفيذية لاغتنام ما ترى أنها فرصة «لإطلاق مقاومة شعبية» بوجه الاحتلال الأميركي. وهو ما بدأت بوادره أمس، بإعلان قبيلة العكيدات تشكيل جناح عسكري لها بالتنسيق مع الجيش السوري

مجلس عسكري للعشائر برعاية دمشق
إطلاق المقاومة الشاملة بوجه الأميركيين!

أيهم مرعي

أثبتت التطوّرات التي رافقت حادثة اغتيال أحد أبرز شيوخ قبيلة العكيدات، مطشر الهفل، أن هذه الحادثة ستشكّل محطّة تأسيسية في مسار استعادة العشائر وزنها في المنطقة الشرقية، وهو ما برز أوّلاً في التضامن العشائري اللافت مع العكيدات بوجه الأميركيين الذين وُجّهت أصابع الاتهام إليهم بالوقوف وراء عمليات الاغتيال الأخيرة. هكذا، بدأت العشائر العربية تستردّ حضورها ومكانتها، بعد تهميش امتدّ منذ سيطرة مسلّحي «الجيش الحر»، ومن ثمّ «جبهة النصرة» و«داعش»، على مناطقها، وصولاً إلى انتشار الأميركيين و«قسد» في أرياف دير الزور خاصة. يأتي ذلك بعد مطالبات كثيرة من قِبَل العشائر لقوى الأمر الواقع بمنح أبنائها دوراً سياسياً وعسكرياً، في ظلّ استمرار غياب الحكومة السورية، ليأتي الردّ على تلك المطالبات بعمليات اغتيال طالت شيوخها ووجهاءها.

وعلى رغم أن من غير المحسوم هوية الجهة التي تقف وراء الاغتيالات، فضلاً عن إمكانية أن تكون لـ«داعش» يدٌ فيها، إلا أن وقوعها في مناطق سيطرة «قسد» و«التحالف» يجعل الكشف عن مرتكبيها من مسؤوليتهما. لكن، وبدلاً من بذل جهد جدّي وحقيقي في هذا الإطار، سعت «قسد» إلى لصق التهمة بدمشق، وهو ما قوبل برفض عشائري. وكانت دمشق، التي تعتقد أن من واجبها الوقوف مع أبناء العشائر في ما يتعرّضون له، رأت في الاغتيالات فرصة «لاستنهاض همّة العشائر لإطلاق مقاومة شعبية»، تُعوّل عليها في طرد الأميركيين من المنطقة، واستعادة سيادتها على ثرواتها النفطية والزراعية. وانطلاقاً من ذلك، رعت الحكومة السورية، أمس، بشكل غير مباشر، اجتماعاً لأبناء قبيلة العكيدات في مدينة دير الزور، أطلقت من خلاله القبيلة رسمياً «مقاومة شعبية ضدّ الوجود الأميركي في المنطقة»، إذ أعلن المجتمعون تأسيس مجلسين سياسي وعسكري للقبيلة، في محاولة لاستعادة حضورها ودورها في حزام المناطق النفطية في دير الزور. وأصدرت العكيدات بياناً أعلنت فيه «تشكيل جيش العكيدات، كجناح عسكري مسلّح لتحقيق التحرير الشامل للأراضي السورية بالتنسيق مع الجيش السوري، وللقضاء على الإرهاب». كما أعلنت «بدء المقاومة الشعبية ضدّ المحتلّ الأميركي وأدواته ومرتزقته، واعتبارهم هدفاً مشروعاً للمقاومة»، داعيةً «شيوخ ووجهاء العشائر المرتبطين بالمحتلّ وأعوانه من أبناء القبيلة والمنطقة إلى العودة إلى حضن الوطن». وتُوجّهة التحية إلى «الجيش السوري وحلفاء وأصدقاء سوريا والرئيس بشار الأسد». اللافت في البيان هو حرص القبيلة على التأكيد أن تحرّكها مدعوم من الجيش السوري، إضافة إلى رفضها ضمناً أيّ اتّهام لروسيا أو لإيران بالوقوف وراء حوادث الاغتيال. من جانبها، أرادت دمشق إشهار دعمها لهذه المقاومة، والذي سيعني حتماً إمدادها بالعتاد والسلاح.

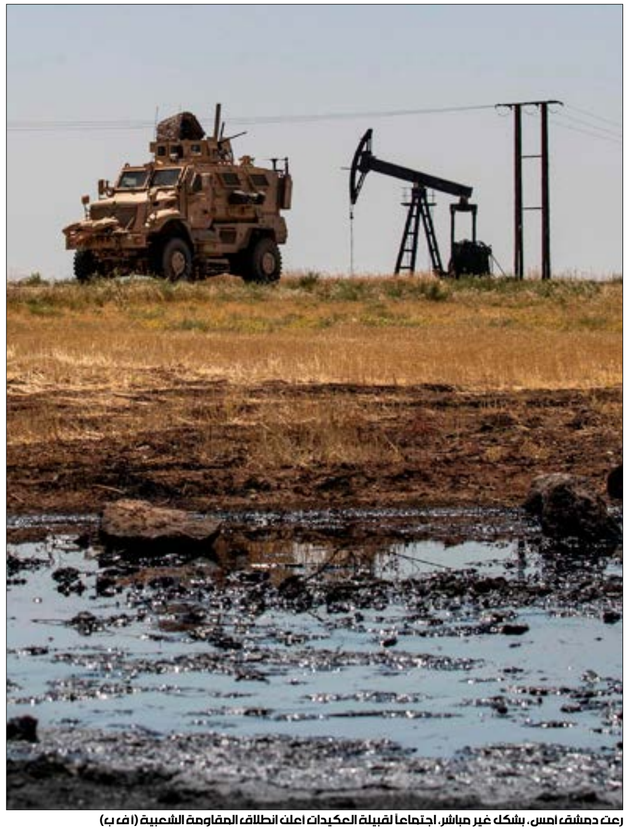
رعت دمشق أمس، بشكل غير مباشر، اجتماعاً لقبيلة العكيدات أعلن انطلاق المقاومة الشعبية (أ ف ب)

> أرادت دمشق إشهار دعمها لهذه المقاومة، والذي سيعني حتماً إمدادها بالسلاح

وفيما يُتوقّع أن يشهد يوم غدٍ الثلاثاء اجتماعاً لشيوخ قبيلة العكيدات ووجهائها في ديوان القبيلة في بلدة ذيبان بعد الانتهاء من مراسم العزاء بالشيخ مطشر الهفل، دعت قبيلة الشرابيين «أبناءها وكافة القبائل إلى مقاطعة قسد والتوحّد لمقاومة الأميركيين القَتَلة وأذنابهم في سوريا». وكانت «قسد» بدأت، في محاولة لامتصاص الغضب العشائري ضدّها، برفع حظر التجوال عن بلدات ذيبان والحويج والشحيل، بعد أربعة أيام من فرضه، وسمحت بعودة الحركة التجارية إلى هذه البلدات. كما أفرجت عن عدد من المدنيّين الذين اعتقلتهم خلال الأيام الماضية، بينما أبقت على عدد كبير من الحواجز في المنطقة لمواجهة أيّ هجمات جديدة على قواتها. جاء ذلك في وقت نشرت فيه مواقع كردية، مقرّبة من «قسد»، تصريحاً لأحد قيادات «قوات سوريا الديموقراطية» اتهم فيه «خلايا تابعة للنظام السوري باستهداف نقاط للأسايش في ريف دير الزور، بهدف زعزعة المنطقة ونشر الفتنة بين العشائر وقوات قسد». وأكدت وسائل إعلام سورية رسمية، من جهتها، «تدمير 3 آليات لقسد في مدينة الشدادي جنوب الحسكة، خلال توجّه رتل لها إلى حقل العمر النفطي في ريف دير الزور الشرقي»، فيما شنّ مسلّحون مجهولون هجوماً بالأسلحة الخفيفة على مقرّات «قسد» المنتشرة على ضفاف نهر الفرات، في بلدة جديد العكيدات في ريف دير الزور الشرقي.

في هذا الوقت، تداول ناشطون معارضون لـ«قسد» مقطعاً صوتياً لرئيس «مجلس دير الزور العسكري»، أحمد أبو خولة، يهاجم فيه العشائر ويقلّل من قدرتها على حكم مناطقها، وهو ما لاقى غضباً واسعاً في أوساط العشائر. ووفق المقطع الصوتي، قال أبو خولة إن «العشائر لن تنجح في إدارة مناطقها حالياً بوجود قسد والتحالف الدولي هناك، خصوصاً بعد فشلها إبّان سيطرة قوات المعارضة وداعش على تلك المناطق». وتابع: «عشائركم تريد أن تدير دولة، وهي قسم يُشبّح لأردوغان، وقسم يُشبّح للأسد (...) الآن الشوايا تريد أن تدير دولة».

مقالة

بومبيو يعيّن أبرامز

وليد شرارة

عند محاولته تفسير سبب اختياره من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب مستشاراً للأمن القومي، أكد جون بولتون أن الأخير قام بذلك ليس نتيجة لاقتناعه برؤاه وآرائه بالنسبة إلى الوضع الدولي وأزماته، بل لاستخدامه وأمثاله من المتشددين في الإدارة، كفزاعة تحمل الخصوم على الانصياع لإرادته ومطالبه. بكلام آخر، وبحسب بولتون، فإنه عُيّن في منصبه كجزء من تكتيك تفاوضي لرئيس يرى أنه قادر على عقد صفقات في السياسة الدولية كما كان يفعل في المضاربات العقارية.

هذا الواقع لا يلغي طبعاً أنه مُحاط بحزب حرب حقيقي، مؤيد لإسرائيل ومعادٍ جذرياً لإيران، دفعه إلى تصعيد مسعور ضدها بهدف استدراجها إلى حرب مفتوحة. ترامب لا يريد الحرب، بل صفقة تذعن فيها إيران لقسم كبير من إملاءاته، بينما المجموعة العقائدية-الأيديولوجية الملتفة حول الثنائي مايك بومبيو-مايك بنس تسعى إليها وهي تحاول خلق الظروف المناسبة لتتدحرج الأوضاع نحوها. وهي تعتبر أن تعزيز حضورها في محيط الرئيس الأميركي قد يسهم في نجاح المسعى المشار إليه.

مصادر مطلعة في العاصمة الأميركية أشارت لـ«الأخبار» إلى أن وزير الخارجية مايك بومبيو هو من عمل بكد لكي يعيّن إليوت أبرامز، الصهيوني العقائدي، كمسؤول لملف إيران بعد سلفه المستقيل براين هوك. أبرامز من المحافظين الجدد وسجلّه معروف، من المهام التي اضطلع فيها في حروب الولايات المتحدة القذرة في أميركا الوسطى في ثمانينيات القرن الماضي، إلى دوره الحيوي داخل التيار الأكثر تطرفاً في اللوبي الإسرائيلي. تقر المصادر المذكورة بأن أبرامز فشل في فنزويلا، وبأن فرصته في النجاح في مهمته الجديدة غير مضمونة البتة، لكنها تلفت إلى أنه سيكون من أعلى الأصوات المحرّضة على ضرب إيران في الإدارة، إلى درجة أن بومبيو بنفسه سيبدو معتدلاً مقارنة به.

وتؤكد المصادر أن «أبرامز هو بين مجموعة المحافظين الجدد التي كانت تكره ترامب، بسبب رفضه الحرب على العراق عام 2003، والتي عارضت تبنّيه كمرشح من قبل الحزب الجمهوري. قسم معتبر من هؤلاء، وبعض أقطابهم كبيل كريستول مثلاً، كان يجزم بأن ترامب انتهازي وغير مؤهل وأحمق وأنه لا يعقل أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة. لكن بعد انتخابه، رأى عدد منهم أن بإمكانهم، بفضل وجود عناصر مؤثرين عليه في إدارته، كبومبيو وبنس، يشاركونهم مواقفهم من إسرائيل وإيران، أن يعملوا على استكمال إنفاذ أجندتهم في الإقليم عبر ضرب إيران. بعد ما لحق بالعراق وليبيا وسوريا، لم يبقَ في نظر هؤلاء، سوى إيران.

ترامب صرّح أخيراً أنه في حال إعادة انتخابه، سيتوصل إلى عقد اتفاق مع كل من كوريا الشمالية وإيران. وعلى الرغم من أن هذا التصريح هو جزء من حملته الانتخابية، وغايته إقناع رأيه العام بأنه قادر على تحقيق إنجازات في السياسة الخارجية، وأن «يبيعه» فكرة أنه أفلح في تجنيب الولايات المتحدة خوض حرب جديدة، وأن ينسيه النتائج الكارثية لسياسته حيال جائحة «كورونا»، مع تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية المعروفة، إلا أن مجرد ذكره لهذا الأمر يثير حنق «حزب الحرب». يحاول أقطاب «حزب الحرب» رص الصفوف وتكثيف الضغوط للمزيد من التوتير مع إيران، وهم ينطلقون من قناعة لن يجهروا بها علناً، غير أن جون بولتون المُقال فعل ذلك نيابة عنهم عندما دعا إسرائيل إلى ضرب إيران قبل الانتخابات الأميركية. القناعات الأيديولوجية والعقائدية تطغى على تفكير هؤلاء وتمنعهم من تقدير الموقف وموازين القوى بشكل دقيق وهم لن يتوقفوا عن تحريض ترامب أو حتى عن السعي إلى توريطه في مواجهة مباشرة مع إيران. ولا ريب في أن أبرامز سيشارك في هذه الجهود بنشاط.

فلسطين

المقاومة تصعّد عملياتها: التفاهمات كاملةً... وإلا

غزة - رجب المدهون

يبدو أن الأوضاع في قطاع غزة تتّجه نحو مزيد من التصعيد، في ظلّ إصرار المقاومة على المضيّ في خطواتها حتى رفع الحصار عن القطاع، مقابل محاولة العدوّ الإبقاء على الستاتيكو القائم، تارةً بالتهديدات بـ«ردّ مؤلم»، وطوراً بالسعي إلى تصدير مسكّنات جديدة إلى الغزّيين

أرغم التصعيد المتزايد على حدود قطاع غزة، أمس، قوات العدو الإسرائيلي على سحب العمّال الذين يبنون الجدار الأرضي المضادّ لأنفاق المقاومة، بعدما أطلقت الأخيرة النار تجاههم، مستهدفةً بذلك رفع وتيرة ضغوطها التي بدأت منذ عدّة أيام، بإطلاق دفعات من البالونات المتفجّرة والحارقة تجاه المستوطنات المحاذية للقطاع.

ويتزامن هذا التصعيد مع تسارع التحرّكات السياسية من قِبَل الفصائل الفلسطينية، التي طلبت من الوسطاء ممارسة مزيد من الضغوط على سلطات الاحتلال من أجل إرغامها على رفع الحصار عن غزة، والالتزام بتفاهمات التهدئة التي لم يطبَّق منها سوى أشياء ضئيلة تتعلّق أساساً بالمنحة القطرية. وفي هذا الإطار تحديداً، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية أن طائرة إسرائيلية أقلعت باتّجاه الدوحة لجلب الدفعة الأخيرة من المنحة.

لكن مصادر فصائلية أوضحت، في حديث إلى «الأخبار»، أن التصعيد الأخير لا يستهدف الضغط في اتّجاه استكمال صرف المنحة القطرية، بل تطبيق كامل بنود تفاهمات التهدئة، وأهمّها تجديد المنحة وجعلها دائمة ورفع قيمتها، وتنفيذ المشاريع الدولية التي وعدت بها الأمم المتحدة من أجل تحسين الواقع الاقتصادي في القطاع، وإيجاد وظائف لآلاف العاطلين من العمل هناك.

ومنذ بدء التصعيد الأخير عبر استئناف إطلاق البالونات المتفجّرة على المستوطنات، بدا أن العدو الإسرائيلي يحاول تثبيت قواعد اشتباك جديدة، وخصوصاً لناحية قصف مواقع المقاومة مقابل البالونات. وفي هذا الاتجاه، سُجّلت عمليتا قصف على المواقع المذكورة خلال الأيام الثلاثة الماضية، فيما نقلت «القناة الـ 12» العبرية تحذير وزير الأمن بيني غانتس ورئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي، عقب اجتماعهما أمس، من أن استمرار إطلاق البالونات سيؤدي إلى ردّ عنيف، ولو كلّف الأمر تصعيداً كبيراً.

هذه التهديدات ردّت عليها الفصائل الفلسطينية، في خلال محادثاتها مع الوسطاء، بأنها لن تتراجع عن خطواتها حتى إرغام الاحتلال على رفع الحصار. كذلك، أكدت «حركة الجهاد الإسلامي»، على لسان عضو مكتبها السياسي وليد القططي، أن «المقاومة لن تسمح بتغيير قواعد الاشتباك التي رسّختها مع الاحتلال، وكبحت (من خلالها) جماحه عن استباحة الدم الفلسطيني»، مشدداً على أن «العدو لا تنفع معه سوى المقاومة، وردّ الاعتداء بنفس الطريقة التي يستخدمها».

ميدانياً، أعلن الناطق بلسان جيش الاحتلال، أمس، أن قوة عسكرية إسرائيلية تعرّضت لإطلاق نار على مقربة من الجدار الحدودي المحاذي لقطاع غزة، بعدما هرعت إلى موقع إطلاق النار على عمّال الجدار الأرضي، من دون أن يؤدّي ذلك إلى وقوع إصابات. وتزامن هذا التطوّر مع إغلاق الطرق القريبة من الحدود في تجمّع مستوطنات «أشكول» جنوبي القطاع، ومنع المستوطنين من الدخول إلى الأراضي المحاذية للحدود، والطلب إلى المزارعين الإسرائيليين إخلاء المناطق الزراعية.

بالتوازي مع ذلك، أفاد شهود عيان بأن قوات الاحتلال أطلقت النار صوب نقطتَي رصد على الحدود الشرقية لقطاع غزة، كما أطلقت عدداً من القنابل الدخانية قرب أعمال البناء التي توقّفت، فيما سُجّل سقوط قذيفة مدفعية صوب نقطة رصد تابعة للمقاومة شرق دير البلح. وفيما تواصلت عمليات إطلاق البالونات المتفجّرة على طول الحدود، تحدّثت مصادر عبرية عن اندلاع عدد من الحرائق في مستوطنات غلاف غزة، وسماع دويّ انفجارات كبيرة في سماء عدد من المستوطنات نتيجة المتفجّرات التي تحملها البالونات.

تواصلت أمس عمليات إطلاق البالونات المتفجرة على مستوطنات غلاف غزة (أ ف ب)

> يحاول الاحتلال تثبيت معادلة قصف مواقع المقاومة مقابل البالونات

تقرير

انطلاق انتخابات «الشيوخ»: مصريّو الخارج غير معنيّين

القاهرة - الأخبار

مع انطلاق تصويت المصريين في الخارج في انتخابات مجلس الشيوخ أمس الأحد، لا يُتوقع أن تشهد الانتخابات مشاركة أكثر من 5 آلاف مصري في الحدّ الأقصى، هم إجماليّ مَن سجّلوا للتصويت عبر البريد في السفارات المصرية في الخارج، لتكون هذه النسبة الأقلّ على الإطلاق منذ منح المغتربين حق التصويت بعد انتفاضة 2011.

ولا تشهد الانتخابات في الداخل منافسة قوية بين المرشحين، في ظلّ نقص المعلومات عن المجلس، ومحدودية فترة الدعاية، فضلاً عن الاعتماد على القوائم التي نَسّقتها الأجهزة الأمنية حتى للمعارضة، إذ تشارك في السباق قائمة انتخابية واحدة تضمّ 11 حزباً سياسياً، ستحصل على ثلث مقاعد المجلس حال حصولها على أصوات 5% مِن أصوات مَن يحقّ لهم الاقتراع.

ويعتبر المنافس الوحيد للقوائم التي أعدّتها الأجهزة الأمنية، «حزب النور» السلفي، الذي تعرّض لهجوم من قواعده الشعبية بعدما وصف نفسه بأنه ينتمي إلى خطّ ثالث، أي لا مؤيّد ولا معارض، في وقت لم يَعقد فيه الحزب أيّ تحالفات انتخابية. وبشكل تطوّعي، هاجم عدد من الصحافيين والإعلاميين المحسوبين على السلطة، «حزب النور»، داعين إلى عدم انتخابه، علماً بأنه لم تُسجَّل أيّ دعاية انتخابية خاصة بالحزب وبمرشّحيه عبر وسائل الإعلام، على العكس من قائمة «من أجل مصر» التي أعدّها الأمن، والتي استفردت بالدعاية.

وبالعودة إلى تصويت المصريين في الخارج، فتفيد مصادر مطّلعة «الأخبار» بأن هناك سفارات وقنصليات سجّلت أرقاماً هزيلة للغاية، على الرغم من وجود مئات الآلاف من المصريين في بلدان الاغتراب، وهو ما دفع وزارة الهجرة إلى رفض الإفصاح عن أيّ أرقام رسمية بخصوص اللجان وعدد المصوّتين المحتملين. كذلك، امتنعت الأجهزة الأمنية عن الإفصاح عن حقيقة الأسباب التي أدّت إلى ضعف الإقبال على التسجيل والمشاركة، علماً بأن إغلاق مكاتب البريد بسبب العطلة الأسبوعية في أوروبا والولايات المتحدة كان له دوره في هذا الإطار.

ووسط مخاوف من امتداد العزوف عن المشاركة إلى الداخل، بدأت «الهيئة الوطنية للانتخابات» العمل على تكثيف المواد الدعائية، القائمة في جانب منها على التحذير من تفعيل الغرامة ضدّ المتخلّفين عن التصويت. وفي ظلّ إجراءات أمنية مشدّدة، ستجري عملية الاقتراع في اللجان المختلفة، فيما يُحتمل حدوث مصادمات أمام اللجان بحسب تقارير تلقّاها وزير الداخلية من جهاز الأمن الوطني. ومن هنا، يُتوقع تسجيل عمليات مداهمة وتوقيف خلال الساعات المقبلة.

يذكر أن مجلس الشيوخ هو الغرفة الثانية للبرلمان، التي تمّت إضافتها بموجب التعديلات الدستورية الأخيرة، وهي عبارة عن مجلس استشاري بصورة رئيسة، لا يمتلك أيّ صلاحيات عملياً. ويتألف المجلس من 300 نائب، ثلثهم يُعيّنهم رئيس الجمهورية، والثلث الثاني يُنتخَب بالقائمة، والثلث الأخير ينتخب بشكل فردي.

تقرير

توسّع الشرخ في الائتلاف الحكومي: نتنياهو ماضٍ في تعجيل الانتخابات

على وقع اتّساع رقعة التظاهرات المطالبة برحيله، يجهد بنيامين نتنياهو في الدفع نحو انتخابات مبكرة، مواصلاً بذلك سياسة الهرب من محاكمة تنتظره أواخر العام. وفي هذا السياق، يستخدم نتنياهو الميزانية كورقة ابتزاز في وجه خصومه، فيما يشتغل على تأسيس حزب يميني جديد مستهدفاً ضمان حصوله على أغلبية في «الكنيست»

بيروت حمود

على إثر تصاعد حدّة الخلاف بين حزبَي «الليكود» و«أزرق أبيض» الإسرائيليَين، أعلن الحزبان، أمس، في بيانَين منفصلين، إلغاء الجلسة الحكومية الأسبوعية. وبحسب بيان «الليكود»، الذي يقوده رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، فإن حزب «أزرق أبيض رفض خطة مساعدات اقتصادية في أزمة كورونا تصل إلى 8,5 مليارات شيكل»، في إشارة إلى الخطة التي أعدّها نتنياهو، ووزير المالية يسرائيل كاتس. أما حزب «أزرق أبيض»، الذي يقوده وزير الأمن بيني غانتس، فعزا إلغاء الجلسة إلى «رفض الليكود المصادقة على البرامج التي تُحدّد عمل الحكومة وتضمن استقرارها»، لافتاً إلى أن «هذه ليست المرّة الأولى التي لا يفي فيها الليكود بتعهّداته، وأي أعذار أخرى تُعتبر كذباً على الجمهور».

وتشي هذه التطوّرات بمزيد من التأزّم في المشهد السياسي في إسرائيل، التي تبدو متّجهة إلى انتخابات رابعة مبكرة في أقلّ من عام ونصف عام. وعلى رغم أن ظاهر الخلاف يدور حول الميزانية التي يريد نتنياهو أن تكون للعام الحالي فقط فيما يتطلّع غانتس إلى أن تكون لعامَين فحسب، إلا أن الوقائع تنبئ بأن نتنياهو هو مَن يدفع في اتجاه الانتخابات المبكرة، التي ستكون أمراً واقعاً في حال عدم المصادقة على الميزانية قبيل الـ25 من الشهر الجاري. ويستهدف نتنياهو، من وراء ذلك، التهرّب من محاكمة تنتظره نهاية العام الحالي، مراهناً على فوزه مرّة جديدة في الانتخابات، أو أن يكون خلال تلك الفترة رئيس الوزراء الانتقالي.

وفيما نقل موقع «واي نت» عن مصدر رفيع في «الليكود» قوله إنه «في حال الانجرار إلى انتخابات مبكرة فإن الحزب لن يجري انتخابات داخلية»، ما يعني أن القائمة التي خاض بها الانتخابات الأخيرة ستظلّ هي نفسها، بدا لافتاً ما ذكرته مصادر «ليكودية» للموقع نفسه في شأن محاولات نتنياهو ضمان الفوز في الانتخابات المقبلة؛ إذ أشارت إلى أن نتنياهو يدفع في اتجاه تأسيس حزب يميني جديد، يقوده رئيس مستوطنة «موديعين» حاييم بيبيس، المقرّب منه، وذلك بهدف «زيادة التمثيل اليميني، بحيث يضمن نتنياهو أغلبية الـ61 عضو كنيست»، بعدما فشل في تشكيل كتلة مانعة وحكومة يمينية خلال ثلاث جولات انتخابية متتالية.

> تتّجه الأحزاب الحريدية إلى فكّ تحالفها مع «الليكود» بما يؤدّي إلى انفراط كتلة اليمين

وبيّنت أوساط سياسية إسرائيلية أهمّية خطّة نتنياهو هذه بالإشارة إلى أن «حاييم بيبيس، الناشط اليميني المعروف، سيُمثّل بالنسبة إلى كثير من اليمينيّين، خائبي الأمل من سياسة نتنياهو، العنوان الجديد لمنح الثقة»، فضلاً عن أن الخطة تمنع تسرّب الأصوات اليمينية إلى حزب «يوجد مستقبل»، الذي يقوده بائير لابيد. اللافت أن بيبيس لم ينفِ احتمال ترشحه لانتخابات مبكرة، وإن اعتبر احتمالها غير قائم حالياً، عادّاً إيّاها خيانة لثقة الجمهور، علماً بأن كلامه هذا سبق تارّم الخلاف بين شريكَي الائتلاف الحاكم.

في خضمّ ذلك، هدّدت الأحزاب الحريدية (اليهودية الأرثوذكسية) بتفكيك «كتلة اليمين» (المؤلّفة من الليكود والأحزاب الحريدية الداعمة لنتنياهو). ووفق ما نقله موقع صحيفة «معاريف» عن مصادر في «يهودات هتوراة» (يهودية التوراة)، فإن «الأخير يدرس بجدّية تفكيك كتلة اليمين بشكل نهائي، بحيث يبقى نتنياهو والليكود وحيدَين في الطريق إلى الانتخابات». وأوضح موقع «والا» الإلكتروني، من جهته، أن الأحزاب الحريدية تتخوّف من قيام نتنياهو بحلّ «الكنيست» قبل المصادقة على الميزانية، ما يعني تضرّر ميزانية «اليشيفوت» (المعاهد اليهودية) بشكل كبير. وفي تغريدة لافتة في هذا الإطار، كتب عضو الكنيست عن «يهدوت هتوراة»، يعقوب ميرغي، أن «أيّ أحد يتسبّب في انتخابات في هذه الفترة، فإن بالإمكان وضعه في أقرب مركز للصحة النفسية، لكي يعيدوا إليه رؤية الواقع المحزّن».

وفي وقت لاحق أمس، أعلن حزب «يوجد مستقبل» أنه سيطرح على «الكنيست»، يوم الأربعاء المقبل، مشروع قانون يقضي بمنع نتنياهو من تشكيل حكومة. ورأى رئيس الحزب، لابيد، أن «إلغاء الجلسة الحكومية اليوم (أمس)، وحقيقة كوننا نتّجه بسرعة نحو انتخابات لأن رئيس الوزراء يواجه لوائح اتهام، خزي وعار»، مشدّداً على أن «هذا الوضع لا يمكن أن يستمرّ».

بالتوازي مع ذلك، تتواصل التظاهرات أمام مقرّ إقامة رئيس الوزراء في القدس المحتلة، وفي عدد من المدن الرئيسية، بقيادة حركة «الأعلام السود». ويطالب المحتجّون، الذين قدّرت الشرطة عددهم بـ15 ألف متظاهر وفق ما نقلت «كان 11»، باستقالة نتنياهو، على خلفية توريّطه في عدد من قضايا الفساد، وبسبب فشل حكومته في إدارة أزمة كورونا وما نتج عنها من تداعيات اقتصادية واجتماعية.

استراحة

كلمات متقاطعة 3518

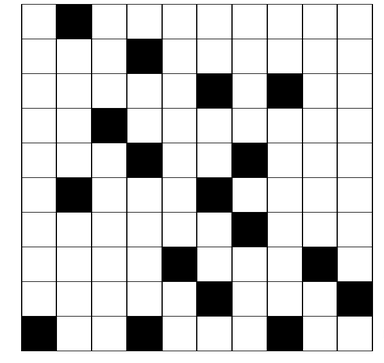

أفقيا

1- رئيس حكومة لبناني سابق – 2- نسبة الى مواطن من بلد أوروبي – مدينة فرنسية – 3- حرف جر – من الخضروات – 4- مدينة مغربية – نوتة موسيقية – 5- ريح طيّبة – حفر البئر – خليج ليبي في البحر الأبيض المتوسط – 6- لقب رئيس التبت الديني والمدني – إدراك أو شعور ظاهر – 7- نقيم في المكان – آلة في ماكينة الخياطة – 8- يضع جلسة – جزيرة إيطالية في البحر الأبيض المتوسط تُغني إليها نابليون بونابرت – 9- صنعة وحرفة بلغة العامة – ما كتب على ظهر الرسالة من إسم الشخص الذي كتب إليه ولقبه ومحل إقامته – 10- حيّة زعم العرب أنها تطير – كرسي الملك – برق وتلألأ

عمودياً

1- ملك المغول التاريخي وحفيد جانكيزخان أخضع إيران وأسيا من الهند الى العراق – 2- مدينة كندية – راحة اليد – 3- حرف نصب – جمهورية أفريقية هي رودسيا الشمالية سابقاً – 4- من زعماء الثورة الفرنسية مات قتلاً – قميص من زرد الحديد يُلبس وقاية من سلاح العدو – 5- في الفم – في القميص – أصل البناء – 6- مدينة قبرصية – بيت العصفور – 7- دق وفت وسحق – عاصمة عربية – 8- مجموعة أوراق الدعوى في اصطلاح المحاكم – مسوح جبابرة لهم عين واحدة وسط الجبهة كما تقول الميثولوجيا اليونانية – 9- يدخّر الأموال من أجل شراء سلعة معينة – من أسماء القمر – 10- دولة أوروبية مستقلة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- المنضد – حدس – 2- يثرب – تركيا – 3- ومض – قرد – أمّ – 4- ياللو – فرّ – 5- أف – نقيب – با – 6- لاوس – تراكل – 7- باع – قبرص – 8- دنّ – تقشعر – 9- يقصّ – أر – هلع – 10- قصر العيني

عمودياً

1- أيوب الصدّيق – 2- لثم – فا – نقص – 3- مرضي – وبَ – صر – 4- نب – أنسات – 5- قلق – عقال – 6- دترويت – شرع – 7- رد – برقع – 8- حك – أبرهن – 9- ديار بكر – لي – 10- سأم – الصلع

3518 sudoku

	6	3		9				1
	7	8	4			6		
	9	2	7					3
7				2				8
3	5					6		4
8				5				7
2					1	9	3	
		5			3	4	1	
9				4		8	7	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

3517

5	2	4	6	3	7	8	9	1
7	9	8	1	5	4	6	2	3
1	6	3	8	9	2	7	4	5
2	1	6	7	8	9	5	3	4
8	7	9	5	4	3	2	1	6
4	3	5	2	6	1	9	7	8
9	5	1	4	2	6	3	8	7
3	8	7	9	1	5	4	6	2
6	4	2	3	7	8	1	5	9

مشاهير 3518

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مصممة رقص وراقصة لبنانية معاصرة. درست في كاليفورنيا واشتهرت في المدرسة الفنية ستار اكاديمي. لها أعمال خارجية ناجحة خاصة في لندن ودبي 11+2+7+8+9 = مدينة أردنية ■ 1+3+4+6 = ضد أيمن ■ 10+5 = للنفي

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: جون بودرايارد

أفاد استطلاع رسمي للرأي بحصول لوكاشنكو على 79,7٪ من الأصوات (أ ف ب)

تقرير

لوكاشنكو يتقدّم الاقتراع: مينسك وموسكو على طريق التصعيد؟

لا تغيير واضحاً في المشهد البيلاروسي سوى ما اختُتمت الأيام التي ستلي الإعلان رسمياً عن فوز الكسندر لوكاشنكو بولاية رئاسية سادسة. تبدو مفتوحة على غير احتمال. وسط توتّر غير مسبوق في الشارع. يوازيه، من جهة أخرى، توتر سَكَره الرئيس المنتهية ولايته مع روسيا

تتّجة بيلاروسيا، اليوم، في ما يبدو، إلى إعلان فوز الكسندر لوكاشنكو بولاية رئاسية سادسة، في انتخابات شابها تزوير غير مسبوق، وفق ما يؤكّد معارضو الرئيس المنتهية ولايته، لكونها جرت في ظلّ توتّر ومنافسة غير مسبوقَين أولاً، واستندت إلى تصويب مبكر تواصل بين يومَي الثلاثاء والسبت، وعزّز من فرضية التزوير هذه، ثانياً، ولا يبدو أفق الولاية الجديدة واضحاً، في ظلّ جملة عوامل عزّزت الاستقطاب السياسي في هذا البلد، أبرزها: تشكيك طيف واسع من المعارضين في نزاهة عملية الاقتراع التي ستُعيد - والحال هذه - إنتاج المنظومة الحاكمة نفسها، توازياً مع دعوة وجّهتها ثلاث دول أوروبية، هي ألمانيا وفرنسا وبولندا، إلى مينسك لإجراء انتخابات نزيهة؛ ووسط خلافات مع موسكو تشير إلى انفراط التكامل بين «الدولتين الشقيقتين».

مساءً، وقبيل بدء صدور النتائج الرسمية، أفاد استطلاع رسمي للرأي أُجري لدى مغادرة الناخبين مراكز الاقتراع، بحصول لوكاشنكو على 79,7% من الأصوات، في مقابل 6,8% فقط من الأصوات للمعارضة. وحتى عصر يوم أمس، بلغت نسبة المشاركة 73,4%، من مجموع 6 ملايين و844 ألفاً و932 ناخباً في عملية اقتراع تابع سيرها حوالى 50 ألف مراقب محلي، و248 مراقباً أجنبياً. وبخلاف سابقاتها، شكّلت الانتخابات الرئاسية في بيلاروسيا تحدّياً للوكاشنكو (65 عاماً)، الذي يرأس الجمهورية السوفياتية السابقة الواقعة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، منذ ربع قرن (1994). وهو ضاعف جهوده لاحتواء صعود منافسته، المرشحة المستقلة من خارج عالم السياسة، سفيتلانا تيخانوفسكايا (37 سنة)، التي يتّهمها بالتواطؤ مع الكرملين لإطاحته. وتجلّى ذلك خصوصاً حين اقسم على مواجهة «الحرائق في قلب مينسك»، معتبراً أن خصومه يريدون إشعالها.

كذلك، جرت الانتخابات الرئاسية في مناخ تحدٍّ غير مسبوق لموسكو، من لوكاشنكو الذي يمثّل، في آن معاً، أقرب حلفائها وأكثرهم تقلباً. وعلى رغم مرور العلاقات بين «الدولتين الشقيقتين» بفترات مدّ وجزر، فإنها لم تشهد طوال 26 عاماً توتراً بهذا الوضوح، إذ اعتبر لوكاشنكو أن «الدمى» التي يحرّكها الكرملين تسعى إلى جعل بيلاروسيا بلداً تابعاً. ونهاية تموز/ يوليو، أوقف 33 روسياً في مينسك للاشتباه في انتمائهم إلى شركة «فاغنر» للمرتزقة، ليتمّ اتهامهم بالإعداد لـ«مجزرة» في العاصمة، وهو ما نفته موسكو، معتبرةً ما حدث محض «استعراض» انتخابي. وسعى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى تهدئة الأوضاع في اتصال هاتفي مع لوكاشنكو، تمنى فيه أن يكون الاقتراع «هادئاً» في «وضع سياسي داخلي مستقر»، وذلك بعدما أكّد الرئيس البيلاروسي، في خطاب ناري، أنه لن «يتخلى عن البلد» لمصلحة موسكو، وإعلانه إجراء مناورات عسكرية على الحدود. ونوّه في خطاب إلى الأمة بما وصفه بمحاولات من معارضيه لتدبير «مجزرة» في شوارع العاصمة مينسك، وقال إن منتقديه يتلقّون دعم «موارد بمليار دولار» لإشاعة الاضطرابات. وتساءل «هل ستنجو بيلاروس؟ هل ستنجو من هذه الحرب الهجينة؟». وبعدما أدلى بصوته أمس، قال الرئيس إنه لن «يسمح بخروج الأمور عن السيطرة» ولا «بالفوضى»، بينما كانت الدعوات إلى التظاهر تتوالى على مواقع التواصل الاجتماعي.

وهناك ثلاثة مرشحين آخرين، هم: الرئيس المشترك لحركة «قل الحقيقة» أندريه دميتريف، والمرشحة المستقلة العضو السابق في البرلمان آنا كانوباتسكايا، ومرشح «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» (غرامادا) سيرغي تشيرتشن. وهؤلاء لم ينجحوا في تحقيق تعبئة واسعة، بخلاف تيخانوفسكايا التي حلّت محلّ زوجها سيرغي تيخانوفسكي، المدوّن المسجون منذ أيار/ مايو الماضي، بينما كان يقوم بحملته. واستطاعت تيخانوفسكايا كسب تأييد واسع بعدما تحالفت مع سيدتين أخريين، هما: فيرونيكا تسيبكالو، رفيقة معارض في المنفى، وماريا كوليسنيكوفا، مديرة حملة فيكتور باباريكو المصرفي السابق الذي سُجن بينما كان يعدّ للترشح للانتخابات. وعلى رغم هذا الزخم، أكدت المرشحة المستقلة لأنصارها أنه ليست لديها أوهام في شأن النتيجة لأن «عمليات تزوير مشينة» جرت خلال التصويت المبكر الذي نُظّم من الثلاثاء إلى السبت، واقترع في خلاله حوالى ثلث الناخبين.

> جرت الانتخابات الرئاسية في مناخ تحدٍّ غير مسبوق لموسكو

كذلك، جرت الانتخابات الرئاسية في مناخ تحدٍّ غير مسبوق لموسكو، من لوكاشنكو الذي يمثّل، في آن معاً، أقرب حلفائها وأكثرهم تقلباً. وعلى رغم مرور العلاقات بين «الدولتين الشقيقتين» بفترات مدّ وجزر، فإنها لم تشهد طوال 26 عاماً توتراً بهذا الوضوح، إذ اعتبر لوكاشنكو أن «الدمى» التي يحرّكها الكرملين تسعى إلى جعل بيلاروسيا بلداً تابعاً. ونهاية تموز/ يوليو، أوقف 33 روسياً في مينسك للاشتباه في انتمائهم إلى شركة «فاغنر» للمرتزقة، ليتمّ اتهامهم بالإعداد لـ«مجزرة» في العاصمة، وهو ما نفته موسكو، معتبرةً ما حدث محض «استعراض» انتخابي. وسعى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى تهدئة الأوضاع في اتصال هاتفي مع لوكاشنكو، تمنى فيه أن يكون الاقتراع «هادئاً» في «وضع سياسي داخلي مستقر»، وذلك بعدما أكّد الرئيس البيلاروسي، في خطاب ناري، أنه لن «يتخلى عن البلد» لمصلحة موسكو، وإعلانه إجراء مناورات عسكرية على الحدود. ونوّه في خطاب إلى الأمة بما وصفه بمحاولات من معارضيه لتدبير «مجزرة» في شوارع العاصمة مينسك، وقال إن منتقديه يتلقّون دعم «موارد بمليار دولار» لإشاعة الاضطرابات. وتساءل «هل ستنجو بيلاروس؟ هل ستنجو من هذه الحرب الهجينة؟». وبعدما أدلى بصوته أمس، قال الرئيس إنه لن «يسمح بخروج الأمور عن السيطرة» ولا «بالفوضى»، بينما كانت الدعوات إلى التظاهر تتوالى على مواقع التواصل الاجتماعي.

(الأخبار)

وفيات

زوجته: عايدة غابي ناصيف
ولداه: فؤاد ربيع سليمان وعائلته
كريم ربيع سليمان
شقيقاه: وليد فؤاد سليمان وعائلته
وسام فؤاد سليمان وعائلته
ينعون اليكم فقيدهم
الدكتور ربيع فؤاد سليمان
المنتقل إلى رحمته تعالى في شيكاغو - الولايات المتحدة يوم السبت 8 آب 2020
للتعازي:
عايدة: +13129275555
ans7@aol.com
وليد: 03740740
w.f.sleiman@gmail.com
وسام: +447948490418
sleiman@hotmail.co.uk

انتقل الى رحمة ربه تعالى فقيدنا المرحوم الحاج
مصطفى مصباح جوني
(ابو مصباح)
شقيقه إبراهيم جوني (ابو اسماعيل)
أولاده: مصباح، لقمان وهيثم.
بناته: زينة زوجة عطا زرقط وآمنة زوجة طلال الرهاوي
بسبب الأوضاع الراهنة، تقبل التعازي في منزله في بلدته رومين في 10 و11 و12 آب 2020 مع مراعاة التباعد الاجتماعي، او الاتصال
مصباح: 71501599
لقمان: 03123811
هيثم: 03387364
عطا زرقط: 03535235
طلال الرهاوي: 78988315

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب رشيد أمين أبو شقرا وكيل العميد سامي بديع النكدي رئيس مؤسسة بيت اليتيم الدرزي للمورث فريد خطار أبو فخر سند تمليك بدل ضائع عن حصته في العقار 247 القبة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

نقابة المهندسين في طرابلس
دعوة الهيئة الانتخابية
عملاً بالمرّاد 18 – 29 – 32 – 34 من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمواد 5 (1 – 2 – 3 – 5 و6) ، 9 (2 و3) من النظام الداخلي والمادتين 4 و7 من قانون الصندوق التعاقدي.
وعطفاً على الظروف القاهرة التي استجدت على البلاد والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء تدعى الهيئة العامة لعقد جلسة انتخابية لانتخاب:
* النقيب
* عضو لمجلس النقابة عن فرع مهندسي الكهرباء الاستشاريين
* عضو لمجلس النقابة عن فرع مهندسي الميكانيك الاستشاريين
* عضوين لمجلس النقابة عن الهيئة العامة
- انتخاب عضو للجنة إدارة الصندوق التقاعدي من أعضاء المجلس السابقين.
- انتخاب عضوين أصليين وعضوين رديفين للمجلس التأديبي.
- انتخاب ثلاثة أعضاء للجنة مراقبة حسابات الصندوق التقاعدي.
تقدم الترشيحات لمركز النقيب، أعضاء المجلس المتممين، لجنة إدارة الصندوق التقاعدي، المجلس التأديبي ومراقبة حسابات الصندوق التقاعدي قبل الساعة الرابعة بعد الظهر نهار الجمعة الواقع في 2020/8/14 وتعتبر جميع الترشيحات السابقة مقبولة ما لم يتقدم المرشح بسحب طلب ترشيحه للانتخابات.
جلسة أولى: يوم الأحد في 2020/8/23
جلسة ثانية: يوم الأحد في 2020/8/30
تفتح صناديق الاقتراع من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة السادسة بعد الظهر.
ويشارك المهندسون الذين سددوا كافة الرسوم السنوية عن السنة المالية 2020/2019 قبل 30 تموز 2020.
النقيب بسام زيادة

مبوب

الأخبار

مطلوب

مطلوب محاسب للعمل في مركز يحنس الطبي: 04/983770 مقسّم 1122 (الرجاء الاتصال بين ال7:30 وال 14:30 من الاثنين إلى الجمعة و بين ال8:00 و ال13:00 نهار السبت)

خرج ولم يعد

غادر العامل MOHAMMAD NAZNU MIAH من التابعية البنغلادشية الرجاء ممن يجده الاتصال على الرقم 70994232

ماوراء الصورة

«سبت المشانق»: مشاهد مُمسرَحة... والمراسلون شهود زور

زينب حاوي

منذ وقوع تفجير المرفأ أو ما سمّي بـ «الثلاثاء الأسود»، وأنظار العالم أجمع، متّجهة إلى بيروت المنكوبة والمجروحة. استقدمت فرق صحافية عربية وأجنبية واستوطنت في العاصمة اللبنانية، ومعها عشرات الأطنان من المساعدات الطبية والغذائية. ظنّ كثيرون أن الوجهة ستبقى إعلامياً ــ ولو لأيام قليلة بعد هذه الفاجعة ــ في مسرح المرفأ ومحيطه، وفي تعقّب المفقودين وسماع قصص الناجين أو نقل جنازات الشهداء. لكن منذ يوم الخميس أي بعد يومين من انفجار المرفأ، بدأت تتبدى سلوكيات مختلفة لدى بعض وسائل الإعلام، أعطت إشارات واضحة عن مرحلة ما بعد الانفجار. أول من أمس، وعقب ما سمّي بـ «سبت المشانق»، تبدّى مشهد إعلامي مستجد نسف كل المشهدية السابقة التي فتحت الهواء طيلة ساعات النهار لحادثة تفجير المرفأ، ولعوائل الشهداء والجرحى، ولتعقب سير عمليات البحث عن المفقودين. نهار السبت الفائت، كنا أمام تظاهرة شعبية دعت إلى تعليق مشانق للسياسيين والمتورطين في الجريمة، وإذ بهذا المشهد ينقلب فجأة، مع جنوح كاميرات التلفزة عصراً صوب وسط بيروت، وتحديداً «ساحة النجمة» حيث حاول متظاهرون اقتحام «مجلس النواب»، ونجح بعضهم في إحداث ثغرة والتصادم مع القوى الأمنية. تدرجت المشهد إلى بعض الوزارات التي تم اقتحامها من قبل المتظاهرين والعبث بأوراقها، على رأسها «وزارة الخارجية» التي أعلنها «الثوار» مقراً لهم ونشروا على شرفتها لافتة ضخمة كُتب عليها «بيروت منزوعة السلاح». التغطيات الإعلامية المتلاحقة، لم تفسّر للمشاهد إلى من تتوجه هذه اللافتة، أو أقله لم يناقش المراسلون هؤلاء «الثوار» في مسألة ادعائهم بأنّ هذا الشعار قاله الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في زيارته لبنان؛ يمكن الدخول من خلال هذه الحادثة، إلى أداء المراسلين ووسائل الإعلام اللبنانية التي انقسمت بفعل الحدث البيروتي، وأعيد اصطفافها كما حصل إبان انتفاضة «17 تشرين»، فيما عزّزت القنوات الباقية من وجودها في الساحات، ومنحت شاشاتها مزيداً من الزخم والشحن. بدا هذا الزخم بإعلان بعض القنوات امتناعها عن نقل تصريحات السياسيين وردرشاتهم، كنوع من

الخبير في تصميم الإعلانات سامي صعب راح يتحدث عن رمزية وزارة الخارجية بالنسبة إلى «المجتمع الدولي»

17 تشرين»، من دون إجراء أي نوع من المراجعة أو المساحة النقدية والموضوعية مما حدث، فذهبت الأمور إلى ما ختمت به مقدمة mtv، في تلك الليلة: «الثوار على حق: الآن الآن وليس غداً، فلتعلّق المشانق». حتى إنّ قناة «المرّ» نشرت للمرة الأولى، عدداً كبيراً من مراسليها في وسط بيروت (وصل عددهم الى خمسة: منى صليبا، الان درغام، جويس عقيقي، نخلة عضيمي، جويل قزيلي)، في فائض واضح عن حاجة هذه المساحة إلى التغطية. لكن يبدو انه من زمن التحشيد. فيما اكتفت lbci بارسال ثلاثة من طاقمها: بترا أبو حيدر، واحمد عبد الله، وادمون ساسين الذي أصيب في رأسه ونقل إلى المستشفى.

كنا نهار السبت، أمام خطوة صغيرة، كادت أن تودي بالبلد إلى حافة الفتنة الأهلية، التي تراقصت في ذاك النهار، واوقفها عقلاء وقوى أمنية، على متاريس بيروت المستجدة، بعد انتشار للشتائم ولصور تخص قادة سياسيين علّقت مشانقهم على شاكلة مجسمات، فيما كانت القنوات طيلة النهار حتى انتهاء هذه «الهمروجة» تسمعنا كماً هائلاً من الشتائم، كان واضحاً أنها موجّهة لشخصيات محددة دون غيرها. وليست حادثة استشهاد أحد عناصر القوى الأمنية في أحد فنادق العاصمة في وسط بيروت، سوى عينة واضحة عن حجم التضليل. لعلّ المحطة التلفزيونية الأبرز في هذا المجال كانت «الجديد» التي نقلت روايتين متناقضتين عن استشهاد هذا العنصر، فقط لتدفع التهمة عن رواية إقدام أحد المتظاهرين على قتله عبر دفعه في فتحة المصعد. بل إنّ القناة نشرت خبراً كاذباً يشي بأن العنصر استشهد جراء إطلاق النار عليه من زملاء له في حرس المجلس النيابي. لكن بعد بيان قوى الأمن الداخلي، عادت المحطة وتراجعت وصنّفت خبرها الكاذب ضمن «الخبر الخاطئ»!

في خلاصة سريعة، يمكن استشفاف دخول لبنان مرحلة جديدة غير معروفة المعالم سياسياً وشعبياً، بعد انفجار المرفأ ومعه الجسم الإعلامي، الذي قفز أشواطاً عن الحدث الأساسي أي تفجير المرفأ، ودخل دهاليز أخرى ووضع على عينيه قماشة سوداء أعمت واقعية المشهد، وذهبت بنا إلى مشهد آخر مشغول عليه، (ما فوق الحدث) على شاكلة «ميني ثورة» كتلك التي اندلعت في البلدان العربية إبان «الربيع العربي».

دخول الموجة بطريقة شعبوية. هكذا، أفاقت هذه القنوات بعد يومين من التفجير الأليم، لتقرّر إعطاء الشعب المكلوم مساحة للكلام والتعبير، وإقفال المنابر بوجه السياسة، ولم تنتهِ أول من أمس مع إطلاق شعارات عشوائية، كما فعلت mtv، التي هرعت سريعاً، إلى وضع عبارة «تحقيق دولي» على يسار شاشتها، وأطلقت على ما حصل نهار السبت: «انتفاضة 8 آب». هكذا، يُستسهل إطلاق العبارات، من دون الدخول بشكل أعمق في ما حصل أول من أمس. إذ كان جلّ المراسلين، لا سيما من mtv و «الجديد» وlbci، يمارسون أدوار شهود الزور في التغطيات التي حصلت كلحظة اقتحام الوزارات، أو الصدامات التي حصلت مع القوى الأمنية في وسط بيروت. تسارع الأحداث أسهم في حجب التفكير عما يتداعى أمام المشاهد على تلك الشاشات، من صور كأنها «ممسرحة»: اقتحام، فتغطية، ولا سؤال من أي مراسل في مكان الحدث عمّا يحصل وعن كيفية حصوله! يمكننا هنا استذكار حادثة اقتحام «وزارة الخارجية» والنقاش القصير الذي دار بين مراسلة «الجديد» والخبير في تصميم الإعلانات سامي صعب، عندما أكدت له أنّ هذا الاقتحام لا يحتاج إلى «إخراج»، فأجابها: «كان بدو شوية إخراج». بعدها، راح يتحدث عن رمزية الوزارة لـ «المجتمع الدولي». يمكن هنا، استشفاف صمت المراسلة عما يعني التوجه إلى «المجتمع الدولي»، وثانياً، غياب تعليقها عن «الإخراج الفني» الذي حصل، وأبرزه جهوزية اللافتات الضخمة التي عُلّقت على واجهة المبنى.

مراسلة «الجديد» كما غيرها، من المراسلين، راحوا طيلة تغطية نهار السبت، يتحدثون وينقلون صورة لم يشاهدها المتابع على الشاشة، وكانت عبارة عن استماتة في تجزئة الحدث، وشيطنة قوى الأمن، واتهامها باستخدام الرصاص الحيّ (أمر استدعى نفياً منها) واعتبار أنّ كل ما نشاهده من حرائق وتحطيم وشتائم مجرد ردة فعل غاضبة في الشارع، واستكمال لـ«انتفاضة

mtv رأس الحربة في الحرب على المقاومة

زكية الديراني

انفجار المرفأ مهّد لمرحلة جديدة، بشكّل الإعلام ميدانها وساحتها وأحد أبرز تجلياتها. تزامناً مع كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله مساء الجمعة الماضي، وجدت القنوات نفسها أمام سيناريوات متباينة تنوعت بين مقاطعة كلمة السيد وحده كما حصل مع mtv، أو عرضها كما فعلت قناة «الجديد»، أو حجب كل كلمات السياسيين كما أعلنت lbci. بدأت الصورة تتبلور حين أعلنت lbci بداية عبر بيان صحافي عن «وقف النقل المباشر للخطابات والمؤتمرات والدردشات والبيانات»، وعلّلت هذه الخطوة «بأن ما بعد 4 آب ليس كما قبله». رأى بعضهم أنّ خطوة lbci تندرج ضمن الاستعراض الإعلامي وركوب الموجة، وربما أيضاً للحصول على تمويل من بعض الدول والأقطاب التي تسعى جاهدة لاستغلال حادثة الانفجار في حربها على جهة سياسية محددة في لبنان. علماً أنّ lbci لم تنقل كلمة نصر الله على شاشتها، لكنها نقلتها عبر حساباتها على السوشال ميديا. ويذكّر بعضهم هنا أنّ lbci نفسها هي التي فتحت هواءها في الماضي (قبل انفجار المرفأ) لنقل وجهات نظر الجهات المتورّطة اليوم في الانفجار، كمدير عام الجمارك بدري ضاهر.

لم تمرّ ساعات على بيان lbci حتى نشرت قناة mtv على صفحاتها على السوشال ميديا بياناً، معلنةً فيه بأنه «جرى التنسيق منذ صباح اليوم (أي الجمعة) بين mtv و lbci و«الجديد» لإصدار موقف مشترك من تغطية كلمة نصر الله، وقد رحّبت mtv بهذا الأمر. علماً أنّها كانت تمتنع حصراً عن نقل إطلالات السيّد المسائيّة، بسبب البرمجة الليليّة التي لا يجوز للسياسيّين احتكارها» على حد تعبير المحطة. وتابعت: «إلا أنّ lbci عبّرت عنه في بيان أعلنت فيه عن مقاطعة جميع السياسيّين، وهي سعت من خلال ذلك كي لا تظهر في موقع المقاطع لنصر الله، في وقت تراجعت فيه «الجديد» وقرّرت النقل المباشر». وختمت mtv بيانها بأنّ «مواقفها مبدئيّة وليست استلحاقيّة، ولا، خصوصاً، شعبويّة. وهي لا تتراجع خوفاً ولا تقدم ارتجالياً».

من يعرف حقيقة الخلافات الإعلامية بين قناتَي mtv وlbci، يلفت انتباهه أمر واحد في بيان mtv، هو الحديث عن تنسيق بين رئيس مجلس إدارة lbci بيار الضاهر والمرّ. في اتصال مع «الأخبار»، ينفي الضاهر ما ذكره بيان mtv، قائلاً «اتصلت بنائبة رئيس مجلس إدارة «الجديد» كرمى خياط فقط، لإعلمها بخطوتي بمقاطعة جميع السياسيين من دون استثناء وليس كلام السيد فقط. لكن «الجديد» قرّرت المضي ببث أخبار جميع السياسيين، وهذا الأمر يعود لها. أما بالنسبة إلى قناة mtv، فلم يحصل أي اتصال أو اتفاق بيني وبين المرّ». يعلل الضاهر خطوة مقاطعة السياسيين، بأن الانفجار الذي حصل، يحتاج إلى خطوة إعلامية قوية ربّما تتضح حقيقته ويتم اعتقال المجرمين، نافياً في الوقت نفسه التعتيم على نوّاب أو وزراء حزب الله فقط، ومؤكداً أنّ قراره يشمل جميع السياسيين من دون استثناء، وليس موجهاً ضد جهة سياسية معينة. وفي متابعة لبيان mtv، فقد سقطت عند امتحانها الإعلامي الأول. خلال التظاهرات أول من أمس، فتحت mtv هواءها لرئيس حزب القوات سمير جعجع خلال وجوده في منطقة ساسين في الأشرفية. كذلك نقلت كلام النائب سامي الجميل خلال تأبين النائب نديم الجميل. بهذه الخطوة، تكون mtv قد قررت استكمال حربها على حزب الله، هي التي جنّدت مراسليها وبرامجها وعلى رأسها برنامج «صار الوقت» (مرسال غانم) للتحريض على الحزب.

في هذا السياق، تشير مصادر مطلعة لـ «الأخبار» إلى أنه يتضح من بيان mtv ونقلها للبوم التالي

> **خلال التظاهرات، فتحت mtv هواءها لرئيس حزب القوات سمير جعجع**

كلمتي جعجع والجميل، بأن المرّ يستطيع أن يخرج من عباءة أي سياسي باستثناء جعجع الذي يقدّم له الدعم المالي. وتشير إلى أن mtv تسعى لتقديم أوراق اعتماد إلى الدول الخليجية، بأنها ستوقف كل جهدها في استهداف حزب الله، وهي تسعى بذلك لاستقطاب كلّ دعم مالي خارجي قد يخصَّص للإعلام اللبناني في المرحلة المستقبلية في مقابل خدمة أجندات خليجية ودولية تستهدف الحزب وتحالفاته، خصوصاً أنّ ماكينة أبلسة الحزب انطلقت منذ اللحظة الأولى لانفجار المرفأ في الإعلام الخليجي، والسعودي تحديداً، قبل أن تمتدّ إلى بعض الإعلام اللبناني الإلكتروني والمرئي.

الإعلام السعودي يكرّر أسطوانته المفضّلة

في وقت استقدمت فيه «الجزيرة» بعضاً من طاقمها اللبناني من الدوحة، مع وصول طلائع المساعدات الإغاثية القطرية إلى لبنان قبل أيام قليلة، وتخصيص استديو ميداني بالقرب من مكان التفجير في مرفأ بيروت، تحرص الشبكة القطرية، في تغطيتها، على تجنّب الدخول في لعبة باقي الإعلام الخليجي، وإقحام «حزب الله» وأمينه العام في اتهامات التفجير، فيما بقيت «العربية» السعودية التي تجهد هذه الأيام لتظهير ومواكبة المساعدات الطبية والغذائية السعودية للبنانيين، وفي الموازاة تلقي بثقلها على المشهد اللبناني المشتعل في الساحات، وتلتقط زاوية منه، وتعمل على تضخيمها كما يحصل في العادة.

هكذا، ومع تظاهرة أول من أمس في «ساحة الشهداء» التي استحالت صدامية مع القوى الأمنية، وسادها الفوضى وإطلاق شتائم وتعليق مشانق لشخصيات سياسية ودينية، ركزت الشبكة السعودية على ما خرج إبان انتهاء خطاب الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله، ونفيه بشكل قاطع أي علاقة للحزب بالمرفأ اللبناني، وعلى الحملة الإلكترونية التي شنّت بعد الخطاب، وتولاها كما هو ظاهر، الجيش الإلكتروني السعودي الذي ملأ ضمن بضع ساعات موقع

حلقات الشبكة السعودية لمواكبة مساعدات المملكة وبالتوازي شنّت هجوماً على «حزب الله»

تويتر بهاشتاغ : « #حزب الله_سرطان_لبنان». اتخذت القناة من هذا الوسم وغيره من الوسوم التي انتشرت سريعاً، رافعة لشنّ هجوم على الحزب، وتقاطعه مع ما نقل أول من أمس، أمام مسجد «الأمين» (وسط بيروت)، في وصف «حزب الله» بـ «الإرهابي». ويبدو أن الشبكة لم تكتفِ بهذا القدر من الهجوم، فراحت تروّج لنظرية جديدة تتعلق بعلاقة الحزب بـ«المشروع التوسعي التركي»، و«التكاملي مع إيران». تقرير بثته أمس، على شاكلة «انفوغراف»، يحاول ربط علاقة هذه الأطراف ببعضها، ويؤكد «المصلحة المشتركة» في ما بينها. ويبدو أن إعلاء الصوت في هذا المجال، مردّه إلى الدور التركي اللافت في قضية تفجير المرفأ، ومجموعة الخدمات التي يطرحها على لبنان في إعادة إعمار ما تهدم. مشهد «سبت المشانق» أو «سبت الماحسبة»، جذب الإعلام الخليجي لا سيما السعودي منه الذي انتقى منه فقط جزئية تعليق المشانق افتراضياً للسيد نصر الله ولرئيس «المجلس النيابي» نبيه بري، ولرئيس الجمهورية ميشال عون. فقد عنونت «الشرق الأوسط»: «صور نصر الله وبري على مشانق احتجاجات يوم الحساب في بيروت». أما موقع «إيلاف» السعودي، فعنون بدوره: «لبنانيون يشنقون حسن نصر الله وميشال عون في وسط بيروت». وفي متن الخبر، ذكر المحرر أن التظاهرة أتت على وقع «صرخات كلن يعني كلن وإرهابي إرهابي... حسن نصر الله إرهابي».

زينب...

بريد كندا

وحش أسطوري يلتهم بيروت

كمال دبب *

وجهي بين يدي وأنا مطرق إلى الأمام في غرفتي السوداء، أرتشف كوب الشاي وأتأمل بيروت الغارقة بالعتمة لانقطاع الكهرباء. من نافذتي الأخرى أشاهد المرتفعات وكأنها أشباح خرافية في روايات إدغار آلان بو.

وفيما أنا في صمتي الحائر، إذ بوحش أسطوري مجنّح يحطّ على جبال لبنان مزمجراً على بعد بضعة كيلومترات من نافذتي. فتهتزّ لقوّته المعمورة وترتجّ الأرض دون أن تفرغ ما في جوفها. ثم يلتفت الوحش إلى من حوله وكأنّه يقيس الأبعاد كما يفعل مهندس المساحة، ثم يشخص إلى مرفأ بيروت وكأنّه حضر إلى لبنان لهدف ما.

فيفتح شدقيه وسع السماوات والأرض، لينقض على سلالم الشرق، فيشرّق رؤوس الجبال ويلتهم التراب الأحمر والينابيع والمنازل والناس داخل المنازل والأنهار والأحراش والمدارس، والأطفال داخل المدارس، والمستشفيات والمرضى وعبوات الدم داخل المستشفيات.. ثم ينقلب على بيروت ليحجب ظلّه شعاع الشمس الضئيل فوق المدينة، ويضرب قلبها بقبضته الخارقة، ويتابع التهام المدينة، حتى فرغت الدنيا وعادت اليابسة إلى سيرتها الأولى، رأساً بريّاً ممتداً من الجبل إلى البحر. لم يبقَ منها سوى المبنى الذي أطلّ منه وبقايا حسكية لأبنية صمدت مئات السنين. وقبل أن يغادر الوحش، بصق كمية من رمال الصحراء غطّت المساحة التي تحتلّها بيروت ثم عصفت نحو الوديان والسفوح وصولاً إلى أعالي الجبال.

ومع شروق شمس اليوم التالي، انقشع الطقس وهدأ الرماد، فارتديت ملابسي وخرجت لأشاهد مساحات الرمال الشاسعة القاتمة تغطي بيروت من المرفأ إلى قلب المدينة.. مدينة لا حياة فيها، وقد زالت الألوان، فلا أزهار ولا بيوت ولا تراب أحمر أو بنياً ولا أعشاب ولا أشجار ولا بشر ولا طرقات أو سيارات، ولا أعمدة كهرباء. فآخذ «مديح الظل العالي» من جبيني وأقرأ فيه: «هذه أمم تفتّش عن إجازاتها من الجَمَل المزخرف.. هذه الصحراء تكبر من حولنا.. صحراء من كل الجهات.. صحراء تأتينا لتلتهم القصيدة والحسام.. هل نختفي فيما يفسّرُنا ويشبهنا؟ وهل ..هل نستطيع الموت في ميلادنا الكحليّ؟».

> **لن يعود الاخضرار إلا متى عاد الخير والصدق والاستقامة إلى قلوب الناس**

ألتفتُ إلى الوراء حيث البحر الأبيض المتوسط، فأجده يحافظ على زرقته، ويدخل قلبي بعض الطمأنينة. جلست على صخرة لم يبتلعها الوحش. فتحت كتاب نيتشه «هكذا تكلم زرادشت» وأقرأ فيه. عندها تجيء فتاتان جميلتان بملابس بيضاء، فتاتان من بنات هذه الصحراء الجديدة، تجلسان إلى جانبي على الصخرة. رائع حقاً ها أنا أجلس هنا في الصحراء. وفيما أنا مستلق على الصخرة وعلى جانبيّ هاتان الغادتان الصامتتان المليئتان أسراراً وألغازاً، فتحت الفتاة الأولى فمها وهمست شيئاً ثم بدأت الفتاتان بالبكاء من منظر الانفجار المرعب المحيط بنا وقد استحالت مدينة بيروت صحراء شاسعة.

ثم تسألني الفتاة بعدما جففْتُ دموعها بمنديلي: هل تعلم من أين جاء هذا الوحش المجنّح؟

أجيب: لا. ولكني أريد أن أعلم. من أين لكِ أن تعرفي؟

أجابت: هذا وحش تكوّن في سماء لبنان من تكثّف الفساد والرياء والخداع والكذب. لقد تعب الناس من الحروب المتتالية، وبدلاً من أن يعمدوا هذه المرة إلى حرب أخرى، أراحهم هذا الوحش الذي وُلد من نفوسهم، فابتلعهم وفرش الأرض برمال الصحراء التي رفضوها ومقتوها ولكنهم قبلوا الأموال التي جاءت من الصحراء. إلى أن جاءت الصحراء إلى هنا. ولن يعود الاخضرار إلا متى عاد الخير والصدق والاستقامة إلى قلوب الناس. وعندها سيستحيل الوحش عصفوراً نارياً جميلاً لم ترَ ريش أجنحته أعين بشر بعد. وسوف تعود بيروت ويعود لبنان إلى أجمل صورة.

استمعتُ بدهشة إلى الفتاة الجميلة وبساطة ما روته لي. وحدقتُ أبحث في الأفق متسائلاً متى سيظهر هذا الطائر الناري العملاق. أريد أن أكون أول بشري يرى ألوان أجنحته!

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 10 آب 2020 العدد 4120

قومي من تحت الردم

صورة وخبر

منذ وقوع الفاجعة في بيروت في الرابع من آب (أغسطس) الحالي، يحظى اللبنانيون بدعم واسع من مختلف دول العالم، لا سيّما من قبل المشاهير. منشورات ومواقف افتراضية يدعو جزء يسير منها إلى التبرّع للمتضرّرين، وأخرى يعبّر من خلالها فنانون عن مشاعرهم تجاه ما حلّ بالعاصمة اللبنانية بعد الانفجار الهائل الذي ضرب مرفأها. من بين هؤلاء رسام الكاريكاتور المكسيكي أنطونيو رودريغيز غارسيا الذي أنجز أعمالاً عدّة يصوّر من خلالها ألم بيروت وأهلها ويؤكد الوقوف إلى جانبهم في هذه المحنة. ومما قاله على فايسبوك: «تضامننا العميق وصلواتنا تذهب للشعب وأصدقائنا وزملائنا الأعزاء في بيروت في هذا الوقت العصيب».

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

خيارُ المقتول

خوفاً من الموتِ على يدِ خائن
أَسلمتُ أمريَ للخوف والتجأتُ إلى حارسٍ جبان.
وها أنا الآن (إذْ لا خيارَ لديّ إلاّ أنْ أموتَ مطعوناً
في ظهري، أو متروكاً في العراءِ بلا ظهر)
ها أنا : لا خيارَ أمامي إلاّ
أنْ أموتَ مغدوراً، أو أنْ أموتَ خائباً.

أبناءُ العَشيرة

فيما أنا أُبغِضُكم (أبغِضُكم على ما أنتم عليه)
أبتلعُ لساني وغصّتي، وأستحي مِن قولِ
الحقيقةْ.
وفيما أنا أُؤدّي فروضَ محبّتكم
أعضُّ على جروحِ قلبي النازفة (تلكَ التي
صنعتُموها)
وأستحي أكثر.

لقاء الـ «يونسكو»: نجدةً للتراث الثقافي

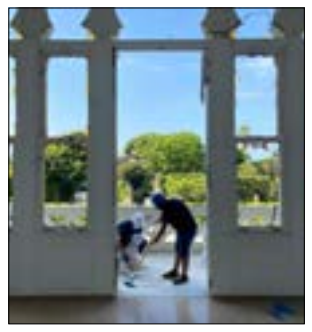

الانفجار الذي ضرب العاصمة اللبنانية في 4 آب (أغسطس) الحالي، أتى على مواقع تراثية وفضاءات ثقافية بيروتية. وفي سبيل تقييم الوضع وتحديد كيف يمكن للمجتمع الدولي دعم لبنان في جهوده لحماية التراث الثقافي القيّم، تنظم «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة»، اليوم الاثنين، لقاءً بالتعاون مع المديرية العامة للآثار و ALIPH، وARC-WH، و Blue Shield وICCROM، وICOM، و ICOMOS. ولفتت الـ «يونسكو» في بيان إلى أنّ حماية التراث الثقافي وإعادة تأهيله ومنع المزيد من الضرر والخسارة، «أمران مهمّان لإنعاش المدينة وسكانها على المدى الطويل»، مؤكداً أنّ الهدف من هذا الاجتماع التنسيقي الأوّل هو «تحديد التدابير الملموسة التي يمكن اقتراحها على الحكومة السلطات والمؤسسات المحلية».

المجتمع الموسيقي العالمي ... لدعم العاصمة اللبنانية

تدعو منظمات ثقافية ومهرجانات ومؤسسات ومنخرطون في صناعة الموسيقى إلى دعم سكان بيروت بعد انفجار المرفأ. تحت عنوان «نداء من المجتمع الموسيقي العالمي لدعم بيروت»، يؤكد المبادرون أنّ «كلّاً منا يمكنه إحداث فرق، أولاً عبر دعم المنظمات المحلية التي تساعد المتضررين... ندعو للمساعدة من خلال التبرع». وأدرج هؤلاء مجموعة من الجهات التي يمكن مساعدتها، مشددين على أنّه «على المستوى الثقافي، من المهم تخفيف التوتر والصدمات التي تصيب بيروت من خلال دعم الموسيقى والفن». وقدّم هؤلاء قائمة بالموسيقيين وشركات إنتاج وفنانين لبنانيين (أمثال زيد حمدان/ الصورة وشريف صحناوي...) يمكنك دعمهم مباشرة من خلال شراء أعمالهم. علماً بأنّ بعضهم يتبرّع بالعائدات للصليب الأحمر اللبناني.

(رابط القائمة على موقعنا)

مثقفون يكفكفون جراح «بيروت الأنوار»

في أعقاب الانفجار الذي ضرب بيروت الأسبوع الماضي، وبمبادرة من الكاتبَيْن عبد اللطيف اللعبي وعيسى مخلوف، وقّع عدد من المبدعين والمثقفين من جنسيات مختلفة على بيان يدعو إلى «التضامن مع الشعب اللبناني في محنته الرهيبة، وإنقاذ البلاد من الانهيار». لفت الموقعون إلى أنّ الفاجعة التي ألّمت بلبنان، أتت في وقت يمرّ فيه هذا البلد بإحدى أكثر اللحظات سواداً في تاريخه، مستعرضين أبرز المشاكل التي يرزح تحتها، من التدخّلات الأجنبيّة إلى زعماء الطوائف الذين يكرّسون الانقسام الأهلي. وفيما لفت البيان إلى تظاهرات تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي وإعلان «شرعة الإنقاذ الوطني» على يد ناشطين وكتّاب ومثقفين مؤمنين بأهداف مَن نزلوا إلى الشوارع اللبنانية آنذاك، تطرّق أيضاً إلى الانهيار الاقتصادي وتردّي الوضع الاجتماعي والمعيشي والثقافي. واعتبر الموقعون أنّ تهديد وجود لبنان سينعكس على المنطقة بأكملها، خصوصاً: «أنّه إطاحة المعقل الأخير للتعدّد والتنوّع والانفتاح في تلك البقعة من العالم... وإنهاء لدور لبنان كصلة وصل بين الشرق والغرب، وكرئة لفكرة الديموقراطية ومركزية الثقافة في المنطقة العربية».

وختم البيان: «نحن اللبنانيين ومحبّي لبنان في جميع أنحاء العالم نؤكّد هنا رفضنا الاستسلام لهذه الكارثة. ننحني اليوم أمام ضحايا الرابع من آب ونتضامن مع عائلاتهم معتبرين أنّ خسارتهم هي خسارتنا جميعاً.. ولكي تكون الكلمة الأخيرة للحياة، فإننا نعرب عن دعمنا الكامل لحراك المجتمع المدني الذي سيواصل نضاله من أجل لبنان جديد تتحقّق فيه دولة القانون المحرّرة من القيود الطائفيّة، والضامنة لجميع حقوق وحريات المواطنة الكاملة». من بين الأسماء الموقعة على البيان، نذكر: إدغار موران، أسادور ، يمني العيد، عبّاس بيضون، فتحي بنسلامة، الطاهر بن جلّون، إيلين سيكسو، محمد برّادة، وديع سعادة، عبد الرحمن الباشا، قاسم حدّاد، فينوس خوري غاتا، شوقي بزيع، ياسين عدنان، أندريه فيلتير، محمود الزيباوي، عالية ممدوح، محمد المليحي، محمد ناصر الدين، يحيى يخلف، حسن نجمي، أحمد عبد الحسين، علي أنوزلا، علي المقري، أسعد عرابي، سيف الرحبي، ليانة بدر، أنطوان الدويهي، إنعام كجه جي، أنيسة أحمد فخرو، يعقوب يوسف المحرّقي والحبيب السالمي.

(البيان كاملًا وقائمة الموقعين على موقعنا)

يمنى العيد من بين الموقعين على البيان

الإثنين 10 آب 2020 العدد 113
Lundi 10 Août 2020 no113

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر حسين
الصين لإعمار المرفأ

03
توفيق سنان
احذروا مافيات العقارات

04
حسين رمال
الزراعة في مواجهة الإقطاع السياسي والعقاري

05
كمال ديب
مؤتمر دعم لبنان العودة إلى أجواء 1996؟

08
الأمجد سلامة
بيروقراطية الكيان العبثيّ

الإستيراد عبر المعابر الحدودية (طن)

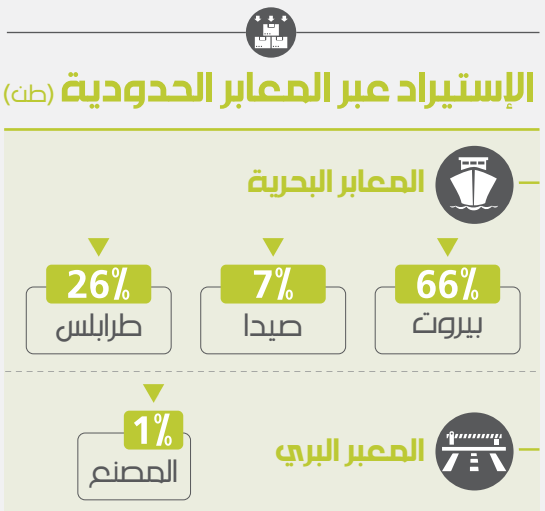

التصدير عبر المعابر الحدودية (طن)

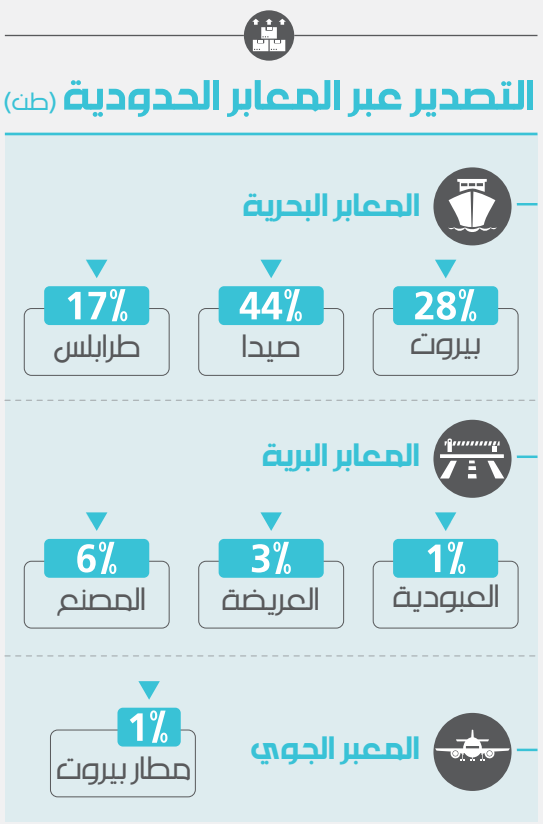

حصّة المحافظات من الواردات عبر مرفأ بيروت وعدد الأسر فيها

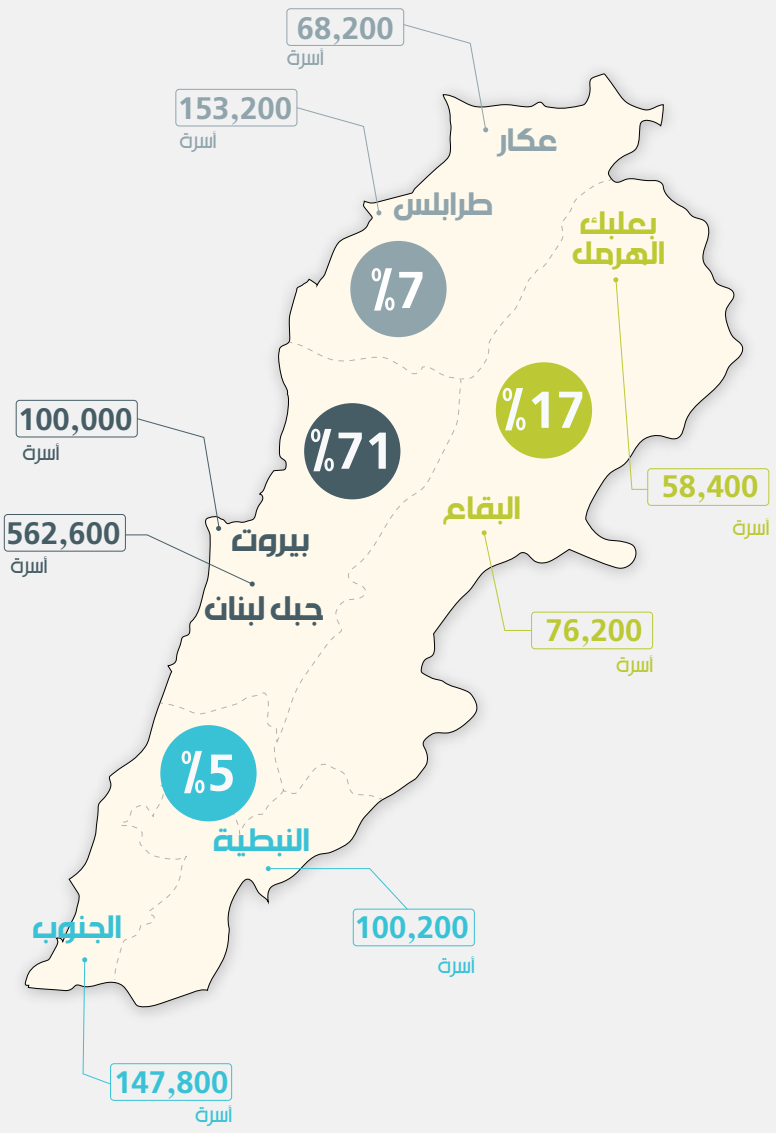

المصدر: الجمارك اللبنانية - الإحصاء المركزي - خطيب وعلمي - moaffatt & nichol تصميم: علي فران

أيّ مستقبل لمرفأ بيروت؟

حسن شقراني

لحظة الانفجار في مرفأ بيروت تحوّلت إلى نقطة مفصليّة في تاريخ لبنان كاشفة مواطن ضعفه وفساده للعالم. أيضاً، فتحت هذه اللحظة المجال للتسويات السياسية مع تدخّل الدول للوساطة عشية انتخابات أميركية مرتقبة. أما إعادة إعمار المرفأ، وإذ تُشكّل إحدى مفاصل التحوّل في البلاد، تتعلق بمجموعة اعتبارات اقتصادية وجيوسياسية.

مرفأ في عصر الحروب التجارية

أولاً، أضحت توقعات نموّ الطلب على النقل البحري أكثر صعوبة في ظل الركود الاقتصادي في ظل وباء كوفيد-19. والتحولات في هذا القطاع ومعها دور المرافئ في التجارة الدولية، نابعة من تطورات العولمة وانتشار السياسات الحمائية التي توثّر بحدّة على تبادل السلع في ظل إعادة صياغة سلاسل الإنتاج في اتجاه التموضع الإقليمي والبدائل التكنولوجية والتركيز على السياسات القومية. وبدأت ملامح هذا الأمر تظهر منذ 2018 مع تراجع نموّ التجارة الدولية بسبب حرب الرسوم التجارية بين الصين والولايات المتحدة. فقد انخفضت نسبة نمو التجارة البحرية إلى 2,7% من 4,1% مسجلة في العام السابق. وخلال عام 2019 هوت إيرادات مرفأ بيروت بنسبة 13% إلى 208 ملايين دولار في ظلّ انخفاض عدد السفن التي رست فيه وكمية البضائع التي تم نقلها عبره. وبغضّ النظر عن أسباب هذا التراجع في ظلّ الأزمة الاقتصادية المحلية، فإن البحث الجديّ عن فلسفة لمرفأ جديد، عليه أن يأخذ هذه المعطيات في الاعتبار ومعها دوره الإقليمي وارتباط لبنان الحيوي بسوريا.

هل تُصبح طرابلس المحور؟

ثانياً، وضعية لبنان في صياغة سياساته الوطنية وخياراته الاقتصادية. فالمعروف أن السياسات الاقتصادية التي اعتُمدت خلال العقود الثلاثة الماضية، أدّت إلى تركيز النشاط الاقتصادي في العاصمة وإهمال الأطراف، علماً بأن انكشاف لبنان عبر ساحل غير متقطّع على البحر الأبيض المتوسط، يمنحه تنافسية عالية. هنا يدخل مرفأ طرابلس في المعادلة. في الأحوال العادية تعادل معدلات التشغيل المحقّق في هذا المرفأ ثلث المسجل في بيروت، لجهة البضائع المستوردة والمصدّرة، ويؤكّد مشغّلو مرفأ طرابلس أنه قادر على تحمّل أعباء التشغيل الإضافي بسبب خروج مرفأ بيروت من الخدمة، لكن هناك تساؤلات حول استدامة حلّ كهذا في ظلّ المركزية القائمة. أكثر من ذلك، تلعب الأكلاف الناتجة عن النقل عبر الشبكات الداخلية دوراً مهماً في تحديد الجدوى الاقتصادية العامة لعمل المرافئ وسط تركّز النشاط الاقتصادي والاستهلاكي في بيروت وجبل لبنان. لذا، هناك حسابات مهمّة ضرورية قبل رسم واقع جديد على الخريطة التجارية في البلاد، وهي تشمل الانعكاسات الاقتصادية على مستوى التشغيل، علماً بأن الأبحاث في هذا المجال تخلص إلى أن كل وظيفة مباشرة في المرفأ مرتبطة بتوليد ما بين ثلاث وخمس وظائف غير مباشرة في الدورة الاقتصادية المناطقية التي ينتمي إليها.

إعادة الإنشاء: قطاع خاص وسياسة دولية

ثالثاً، كلفة إعادة الإنشاء وفلسفة التشغيل والتمويل. فلم يكد الدخان يهدأ بعد الانفجار حتى بدأ التهامس حول الخيارات الاستثمارية. هناك أفكار تنحو إلى فصل الاستثمار والتشغيل عن الدولة عبر عقود بناء وتشغيل ونقل (BOT)، وهو نوع من الخصخصة المؤقتّة يضمن، بحسب مناصريه، تشييد المرفق بتمويل خاص وتشغيله ثم نقل ملكيته إلى الدولة. الاعتبارات السياسية دخلت بدورها على الخط مع عرض قدّمه نائب الرئيس التركي فؤاد أوكتاي خلال زيارة بيروت، استعداد أنقرة للمساعدة في إعادة بناء مرفأ بيروت بالتعاون مع مرفأ مدينة مرسين. كل ذلك من شأنه أن يُحتم ارتهانات سياسية، أو للقطاع الخاص، درجتها معلّقة بقدرة الدولة القوية على التفاوض واستراتيجية التعامل مع الخدمات العامة. كذلك هناك كلفة إعادة إعمار مرفأ بيروت المقدّرة وسطياً بنحو 7 مليارات دولار بالاستناد إلى قاعدة بيانات المشاريع الاستثمارية التي تُنفّذ في إطار مبادرة الحزام والطريق التي تسعى الصين عبرها إلى تعزيز وجودها الجيواقتصادي العالمي. استثمار كهذا يبدو مرهقاً للبنان ولخزينته مع وصول الدين العام لحدود 100 مليار دولار.

الارتهان للشركات وللفساد

رابعاً، الاستراتيجيات التي تعتمدها شركات الشحن والأسواق التي تصوب عليها، وبالتالي تموضع مرفأ بيروت بين خيارات ضيقة. هنا لا بدّ من تحديد السياسة الحاكمة لبناء وتطوير المرفأ. في المبدأ توجد خمسة أنواع من المرافئ البحرية حول العالم مقسّمة بحسب ملكيتها وفلسفة تشغيلها؛ من مرافئ الخدمة العامة حيث تنفّذ سلطة المرفأ جميع الأعمال والخدمات فيه وتملك بنيته التحتية، وصولاً إلى الخصخصة الكاملة التي بموجبها تتولى شركة خاصة كل الأعمال وتضطلع بكل المسؤوليات.

وهنا لا بدّ من التذكير أن مرفأ بيروت كان يُستخدم لفترة طويلة كمساحة لركن الحاويات الفارغة في إطار سياسة تراعي الشركات وتؤمن أموالاً سهلة لمحظيين، ولطالما كان منصّة سهلة للفساد والمحاصصة والتهريب، وقد فُضحت هذه الممارسات مراراً واستُخدم شعار «مكافحة الفساد الذي يُرتب خسائر تُقدر بـ1,5 مليار دولار على المرفأ» طويلاً في اللعبة السياسية الداخلية. اليوم، محا الانفجار الكبير كل شيء، فهل يُبنى المرفأ الجديد على باطل أم ينتقل مع لبنان إلى واقع نظيف؟

الصين لإعمار المرفأ

جاء انفجار مرفأ بيروت كارثة فوق أزمة إفلاس. لن يكون سهلاً الخروج من هذا الوضع من دون تسوّل. لكن يمكن إعمار مرفأ بيروت بواسطة الشركات الصينية التي تملك خبرة واسعة في هذا المجال. ولديها صيت ذائع في سرعة التنفيذ. وقادرة على منح التمويل الميسّر

ماهر حسين

تقدّر قوّة الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت ضمن دائرة كيلومتر واحد بزلزال يفوق ثمان درجات، بينما يقدّر فعله العام بحدود أربع درجات ونصف الدرجة. لم يكن هذا الانفجار هو الوحيد من نوعه في العالم، وإن كان الأقوى مقارنة مع انفجارات مماثلة لجهة قوّته التدميرية وصداه الذي اجتاز 80 كيلومتراً في لبنان جنوباً وشمالاً وشرقاً وإلى قبرص غرباً.

كوارث مماثلة

من بين الانفجارات المماثلة، هناك انفجار تولوز في 2001 الذي حدث في مخزن يحوي 300 طن من نيترات الأمونيوم. قُدّرت قوّة هذا الانفجار بما يعادل 20 - 40 طناً من مادة الـTNT. وبحسب تقرير المفتشية العامة للبيئة، فإن ما بين 40 و80 طناً من نيترات الأمونيوم هي فقط التي انفجرت. يومها اشتعلت النيران في مبنى مجهّز لتخزين نيترات الأمونيوم ليس فيه نظام إنذار مبكر لكشف أكسيد النيتروجين، ما أدى إلى مقتل 30 شخصاً وإصابة 2500 شخص.

والحادثة الأقرب لما حصل في بيروت، حصلت في مرفأ تكساس عام 1947 حيث كانت الباخرة Grandcamp محمّلة بنحو 2300 طن من نيترات الأمونيوم، واكتُشف دخان يتصاعد من حمولتها عند الثامنة من صباح 16 نيسان 1947. محاولات إطفاء الحريق امتدت لساعة خلالها تجمهر الناس على الخطّ البحري مفترضين أنهم بمأمن، ثم انفجرت مادة نيترات الأمونيوم موقعة نحو 581 قتيلاً و5000 جريح ومحدثةً دماراً هائلاً.

لحقت أضرار واسعة بقطاعات السكن والتجارة والصناعة والبنى التحتية. فقد نزح 40% من سكان تكساس وبقي 2000 مواطن من دون مأوى بعدما تحوّل 539 منزلاً إلى مساكن غير آمنة. الأكثر تضرراً كانت مجتمعات الأقليات الإسبانية والسوداء. كما تحطمت 1100 سيارة بالكامل، وطاولت الأضرار المدارس والإمـلاك البلدية، وتضرّر نحو 130 متجراً للبيع بالتجزئة وفقدت جزءاً أو كل مخزوناتها. وتدمّرت الأحواض والمكاتب والمعدّات في المرفأ. كما فُقدت ثلاث سفن أيضاً. كذلك تضرر مصنع ستيرين (styrene)، وصهاريج تخزين مصفاة النفط.

شكّل التطوّع أساس عمليات إعادة البناء. نظّمت عمليات تطوع للكشف على المباني المتضررة شملت 120 مبنى تجارياً و3500 مبنى سكني. وتطوّع نجارون من هيوستن وباقي المجتمعات المحلية، بإصلاح المنازل المتضرّرة جزئياً، وبعد ستة أشهر تم إصلاح جميع الوحدات السكنية القابلة للإصلاح، وفي غضون عام تم بناء 500 وحدة سكنية للعائلات التي فقدت منازلها بشكل دائم.

توزّع تمويل إعادة إعمار قطاعات الصناعة والبنى التحتية والتجارة بين شركات التأمين والحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية والتبرعات الفردية والقطاع

> **شركات الشحن الصينية تصنّع 96% من حاويات نقل البضائع في العالم**

الخاص. كان الكونغرس أحد مصادر التمويل الرئيسية، بينما خفّض المجلس التشريعي لولاية تكساس الضرائب لمدة 3 سنوات، إلا أنه لم تكن هناك إدارة طوارئ فيدرالية لتقديم المساعدة للإسكان والشركات، فتركّزت أنشطة الإغاثة والإنعاش في إطار لا مركزي من المتطوعين والكنائس والشركات والأفراد، وبدرجة أقل من البلديات والمقاطعات والولاية. الأفراد والشركات تبرعوا من «خلال صندوق إغاثة مدينة تكساس».

(هيثم الموسوي)

الخروج من الأزمة

في تقدير أوّلي للخسائر، يشير محافظ بيروت إلى أن 8000 وحدة سكنية باتت غير قابلة للسكن، بالإضافة إلى خسائر بمليارات الدولارات. في وضع لبنان الحالي، أو حتى في أفضل أوضاعه الاقتصادية، هي كلفة هائلة لا قدرة له على توفيرها. لذا، من الطبيعي التعويل على التبرعات الخارجية، بالتوازي مع سياسات مالية محلية للدعم الحكومي، فضلاً عن الأعباء التي ستتحمّلها الجمعيات المحلية والمبادرات الفردية. لكن إذا كانت قدرات لبنان محدودة للتعامل مع حجم الكارثة، فما هو الحل في ظلّ الحصار الذي يقع على لبنان؟

قد تشكّل الصين أحد أهم المسارات التي يجب اللجوء إليها اليوم. فبحسب دراسة أعدّتها جود بلانشيت وآخرون بعنوان «موانئ خفيّة»، فإن شركات الشحن الصينية تصنّع 96% من حاويات نقل البضائع في العالم، كما أنها تصنّع أكثر من 80% من رافعات المرافئ في العالم. وبحسب ديبرا براوتيغام في ورقتها البحثية بعنوان «نظرة نقدية على دبلوماسية فخ الديون الصينية»، فإن الصين شاركت في عمليات بناء 116 مرفأ في 62 دولة حول العالم.

هكذا تبدو الصين أفضل خيار لإعادة إعمار مرفأ بيروت سواء لجهة خبرات الشركات الصينية، أو قدراتها التمويلية بصيغ ملائمة، وصيتها الذائع في سرعة تنفيذ المشاريع. هذا ما يحتاج إليه لبنان لأن البقاء بلا مرفأ بيروت لفترة طويلة سيكون له أثر مدمّر على الاقتصاد المتصدّع أصلاً.

مقال

احذروا مافيات العقارات

توفيق سنان*

تشكّل الأزمات فرصاً لرؤوس الأموال. بحثهم عن هذه الفرص دائم. يسعون إلى استغلال كل ثغرة قانونية، ويتكئون إلى منظومة فساد تحميهم وتتيح لهم تنفيذ مخطّطاتهم. مهما كانت الفرص كبيرة أو صغيرة هم جاهزون. هناك الكثير من الأمثلة عن استغلال الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الزلازل أو أي أحداث مماثلة تؤدّي إلى دمار كبير كالذي حصل بعد الحرب الأهلية، أو بعد حرب تموز، أو في مرفأ بيروت والمنطقة المحيطة. فالدمار يمثّل فرصة ملائمة لوضع اليد على مشاريع عقارية أو مشاريع بنية تحتية، أو حتى لرفع الردم.

في الحرب الأهلية، كان بعض أصحاب رؤوس الأموال يطلبون من الميليشيات المسلحة تدمير هذا المبنى أو ذاك لتهجير سكانه من المستأجرين القدامى. أتاح هذا الأمر لهم استملاك الأرض بسعر بخس، أو تفريغ المبنى من السكان بكلفة متواضعة قياساً إلى الأرباح التي يمكن تحقيقها من إعادة تشييد البناء وبيعه بأسعار باهظة أو تأجيره بالأسعار الاستثمارية الحرّة.

هذا السياق التاريخي تكرّر في أكثر من مرحلة. اليوم، من الأكيد أن هناك من يفكّر بكيفية الاستيلاء على الأحياء التي تدمّرت في العاصمة بسبب الانفجار في مرفأ بيروت. فهذا الانفجار ضرب منطقة تعتبر، عقارياً، منطقة أساسية على الواجهة البحرية لمدينة بيروت. وتتميّز هذه المنطقة بمعدلات استثمار مرتفعة، وفيها الكثير من المباني القديمة والكثير من المستأجرين القدامى أيضاً. الخوف يطاول هذه الأحياء بشكل أساسي، من المافيات العقارية المتحكّمة التي تمتهن الرقص على الجثث والاغتناء على حساب السكان الأصليين. من الضروري التحذير من سعي هذه المافيات وضرب تفكيرها الرامي إلى وضع اليد على هذه الأحياء. هم يريدون إفراغ المنطقة من السكان بذريعة الحفاظ على السلامة العامة من أجل طرد السكان وتشييد ناطحات سحاب بدلاً منها تحقق الثراء الكبير لهم.

تكمن مخاطر هذا السلوك في التهجير الجماعي لهذه المنطقة من سكانها، وتغيير النسيج الاجتماعي فيها، وتفريغ المدينة

> **هناك من يفكّر بالاستيلاء على الأحياء التي تدمّرت بسبب الانفجار في مرفأ بيروت**

من أبنائها تماماً كما حصل في مراحل سابقة ومناطق من لبنان. سيتغيّر وجه المدينة، وسنخسر الذاكرة الجماعية والتراثية، وسنفقد هوية أساسية من أجل تحويل بيروت أو بعض أحيائها إلى مدينة اصطناعية.

من أجل الربح السريع والسهل، ستستغل المافيا العقارية الوضع الناشئ بسبب الانفجار وما ألحقه من أضرار بالمدينة ومرفئها الحيوي، وسيدّعون الرغبة في الحفاظ على أرواح الناس من أجل طرد السكان. وستكون دعواهم مبطنة بأسباب مالية ريعية وقحة يتحكّم بها رأس المال. فلا يمكن الادعاء بأن الحفاظ على السلامة العامة يكون عبر طرد السكان.

وفي سبيل هذا الادعاء، هناك آليات قانونية المطلوب الانتباه إليها اليوم. فهناك قانون يسمح بإخلاء المأجور بذريعة هدمه والحفاظ على السلامة العامة. سيزعمون أن المساكن باتت تشكّل خطراً وأنهم مضطرون لهدمها. هذه المافيا تتحرّك في كل الأوضاع. فقد لاحظنا أثناء الحرب الأهلية، أن بعض كبار أصحاب العقارات يطلبون من المستأجرين هدم مبانيهم للتخلص من أعباء القانون وتضارب الصلاحيات بين القوى الموجودة على الأرض. للاستيلاء على مبانٍ تراثية تشكّل ذاكرة جمالية للبنان ولمراحل عيش اللبنانيين.

في الواقع، تشكّل الأحياء التي تضررت بسبب الانفجار واجهة بحرية ومكاناً رائعاً على الشريط الساحلي لمدينة بيروت، وهي تتمتع باستثمار عالٍ ويمكن بناء عليها أبنية مرتفعة، وهذا يعني أنه بدلاً من المباني الصغيرة والقديمة، ستشيّد أبنية مرتفعة لا تشبه المدينة ولا تاريخها، وسينجم عن ذلك فرز طبقي مذل وسريع. علينا الحذر من الذين ينظرون اليوم إلى الخريطة ويخطّطون للاستيا، على المنطقة واستغلال ما حصل.

يتوجب على الدولة حماية المدينة من تغيير هويتها. عليها حماية السكان. عليها حماية الطبقة الفقيرة والمتوسطة التي تسكن في تلك المنطقة. هذه أولوية لا يمكن التغاضي عنها. يجب أن تكون هناك جهة واحدة صاحبة الصلاحية في السيطرة على الأرض وعزل المناطق المنكوبة وإدارة عمليات الإعمار فيها. ومن أجل المزيد من الرقابة، يجب أن يتم الأمر بإشراف نقابة المهندسين ومديرية الآثار والمتخصصين في الأبنية التراثية.

من الناحية الإنشائية، لا يوجد مبنى لا يمكن ترميمه. هذه كذبة. أي مبنى بأي وضعية بأي خطورة يمكن ترميمه. الاختلاف قد يكون في الكلفة، لكنها مبرّرة في إطار الحفاظ على الذاكرة الجمالية والإرث الثقافي والهوية اللبنانية.

*عضو مجلس نقابة المهندسين

موثر

79,9% دولرة الودائع في نهاية أيار 2020

في نهاية أيار 2020 بلغت نسبة دولرة الودائع نحو 79,9% مقارنة مع 76% في نهاية كانون الأول 2019. يعود هذا الارتفاع في الدولرة إلى عاملين أساسيين. فقد قرّر مصرف لبنان إطفاء عدد كبير من الحسابات عبر تسديدها بالليرة اللبنانية وفق سعر الصرف الذي يحدّده للمصارف (كان في البدء 3000 ليرة لكل دولار ثم ارتفع لاحقاً إلى 3850 ليرة لكل دولار). كما أن مصرف لبنان لم يتوقف عن بيع الدولارات للمصارف التي تستعملها من أجل تحويل ودائع الزبائن من الليرة إلى الدولار.

بنتيجة هذه المسارات، انخفض حجم الودائع الإجمالية في المصارف بقيمة 12,69 مليار دولار في نهاية أيار 2020 منها انخفاض بقيمة 4,35 مليارات دولار في ودائع الدولار.

عملياً، ما يحصل هو أن المصارف تجري عمليات تحويل الودائع من الليرة إلى الدولار. إلى زبائن محظيين يُتاح لهم مضاعفة قيمة أموالهم بالحدّ الأدنى لأن مصرف لبنان يبيع هذه الدولارات بالسعر النظامي المحدّد من قبله بقيمة 1507,5 ليرات وسطياً، ما يتيح لهؤلاء الزبائن الذين تختارهم المصارف وفق حساباتها الضيقة. وفي الغالب يكون الأمر من أجل إفادة كبار المودعين الذين يُسمح لهم بسحب الدولارات وفق السعر المحدّد للسحب في المنصة التي خلقها مصرف لبنان والتي ضاعفت سعر

> **هناك علاقة واضحة وقوية بين ارتفاع سعر الصرف وبين تضخّم حجم النقد المتداول بالليرة**

الدولار ليبلغ أخيراً 3850 ليرة لكل دولار. وبحسب المعطيات المتداولة بين المصارف، فإن نحو سبعة مصارف تحصل على كامل الدولارات التي يضخّها مصرف لبنان. يقدّر بعض المصرفيين أن هناك نحو 300 مليون دولار يبيعها مصرف لبنان شهرياً لهذه المصارف المصنّفة ضمن فئة «ألف»، بينما هناك مصارف صغيرة ومتوسطة لا تحصل على أي دولارات.

وفي مقابل ضخّ هذه الدولارات في شرايين المصارف، يقوم مصرف لبنان بسحب هذه الدولارات عبر ضخّ ليرات إضافية في السوق. ففي نهاية كانون الأول 2019، كانت قيمة النقد المتداول خارج مصرف لبنان نحو 9817 مليار ليرة، ثم ارتفعت إلى 16420 مليار ليرة، وبلغت في نهاية تموز 2020 نحو 20818 مليار ليرة. أي أن مصرف لبنان خلق نقداً إضافياً في السوق في الأشهر السبعة الأولى من السنة الجارية بقيمة 11001 مليار ليرة، بمعدل شهريّ يبلغ 1571 مليار ليرة.

هذا المسار قد ينطوي على شيء من الانتحار. فمصرف لبنان يعمل على طباعة النقد من أجل إطفاء الودائع بالدولارات من المصارف ومن ميزانيته كون هذه الأخيرة وظّفت لديه نحو 89 مليار دولار. إن إطفاء نصف هذا المبلغ يرتّب أثراً بالغاً على سعر صرف الليرة، فهناك علاقة واضحة وقوية بين ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، وبين تضخّم حجم النقد المتداول بالليرة. هذه العلاقة هي تناقصية، أي إنه كلما ازداد حجم النقد في التداول كلما انخفضت قيمة الليرة وارتفعت قيمة الدولار. وارتفاع نسبة الدولرة تزامناً مع انخفاض حجم الودائع وتضخّم الكتلة النقدية المتداولة بالليرة، يشير بوضوح إلى أن تسارع وتيرة طباعة العملة التي يمارسها مصرف لبنان بهدف إطفاء الدولارات التي يحملها في ميزانيته.

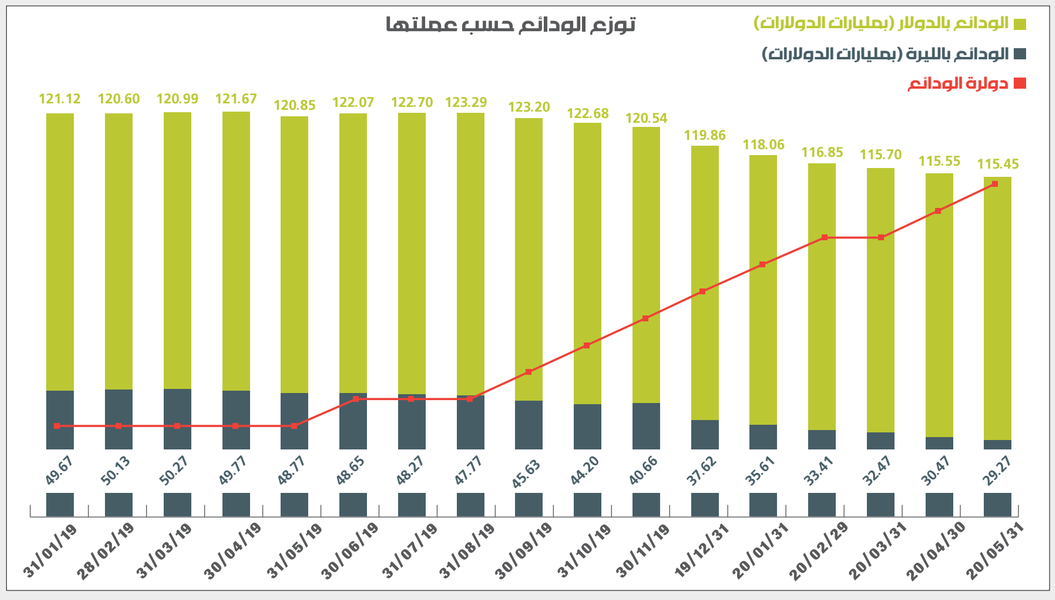

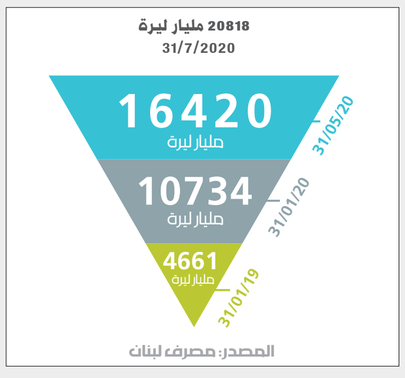

الزراعة في مواجهة الإقطاع السياسي والعقاري

قضم السهل الساحلي

حسين رمّال*

إذا كانت الزراعة البعلية قد فقدت أهمّ عناصر الاستثمار فيها في ظل غياب الفلاحين والعمّال الزراعيّين عنها، الأمر الذي حوّل الأراضي المتروكة إلى أراضي بور، فإنّ الزراعة المرويّة تعاني أصلاً من غياب الفلاحين بعدما تحوّلت ملكيّة الأرض إلى حيازات عملاقة يملكها الإقطاع بوجهيه: السياسي والعقاري. كذلك انكشفت الملكيّات الكبيرة على رؤوس الأموال الوافدة من الاغتراب، والتي وجدت في العقار ملاذاً آمناً لتوظيفها. الغريب في أمر هؤلاء الوافدين الطارئين أنهم يعيشون خارج القطاع، ولا تشكّل الزراعة بالنسبة إليهم مهنة رئيسيّة أو مصدراً للعيش.

يدير عملية الإنتاج في الواحدات الكبيرة «وكيل غشيم» في غالب الأحيان، ويساعده في إدارة البستان شخص طارئ آخر هو الضامن «le fermier» الذي يتولّى رعاية الثمار وتصريفها. وهو أيضاً يصدر أوامره للوكيل كي يوزّع المزيد من الأسمدة وكمّيات إضافية من مياه الريّ تفوق بكثير حاجة الأشجار، ظناً منه أنّ الكمّيات تؤدّي إلى زيادة الإنتاج من دون الأخذ في الاعتبار الخطر المترتّب على حياة الشجرة بسبب هذه الإضافات. هذا الأسلوب يعتمد في 90% من الحيازات الكبيرة في السهل الساحلي الجنوبي.

كذلك تعاني الزراعة المرويّة من حالات اختناق أخرى أشدّ وقعاً وضرراً؛ كانسداد الأسواق التقليديّة في وجه الإنتاج اللبناني، وحالات أخرى قد تؤدّي في حال استمرارها إلى زوال هذا القطاع الغني، والمنتج في الزراعة اللبنانيّة. كلنا نتذكر «المجزرة» التي تعرّضت لها بساتين الليمون في أواخر سبعينيات القرن الماضي. يومها أقدم عدد من مزارعي الليمون على اقتلاع الشجرة من مكانها الطبيعي وإحلال شجرة الموز الغريبة محلّها، ردّاً على انسداد الأسواق. خلال عقدين من الزمن، احتل الموز 60% من مساحة السهل الإجماليّة حتى بات إنتاجه يفوق حاجة السوق المحلية، أما الأسواق العربية فقد أغلقت بوجه الموز اللبناني وتحوّل جيراننا العرب إلى استيراده من أفريقيا أو من أميركا اللاتينية على اعتبار أنه أقلّ ثمناً من الموز اللبناني. باختصار، كانت الهجمة على زراعة الموز غير مدروسة وغير مخطّط لها من قبل الإدارة المشرفة على القطاع، وبنتيجتها انخفض سعر الموز في السوق المحلّية إلى ما دون سعر البطاطا مع أن أكلاف هذه الزراعة المتطلّبة تزيد أضعافاً عن أكلاف سائر الزراعات المرويّة الأخرى نظراً إلى حاجتها المرتفعة لمياه الريّ وللمخصّبات ولمتطلبات أخرى.

لا يتّسع هذا العرض الموجز لإيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها قطاع الزراعة المرويّة، فهذا يحتاج إلى تدخّل جديّ من الإدارة المشرفة على القطاع على المستويات الإدارية والمائية والتشريعية والتجارية كافة التي يعود إليها بناء السدود وترخيص الآبار الجوفيّة والتفتيش عن أسواق خارجية لتصريف الإنتاج، بل يقتصر الأمر على تسليط الضوء على أهمّ المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع الزراعة المرويّة وتأثيرها على حاضر ومستقبل هذه الزراعة الغنيّة. هذه المشاكل هي على نوعين:

- النوع الأول يتعلق بنسبة الملكية الزراعية وطرق استثمارها «structure de la propriété foncière et mode d'exploitation».

- النوع الثاني يتعلق بالحاجات الجديدة التي استهدفت الزراعة المرويّة بدءاً بجائحة التلوث عبر مياه الريّ ومروراً بجائحة زحف الباطون على الأراضي الخصبة وصولاً إلى جائحة رؤوس الأموال الوافدة من الخارج واعتبار ملكيّة الأراضي ملجأ آمناً لها.

سيطرة الحيازة الكبيرة

تبدو ظاهرة سيطرة الحيازات الكبيرة على الملكيات الزراعية، جليّة في الحيازات التابعة لمشروع ريّ القاسميّة وراس العين التي وصل عددها حالياً إلى 1290 حيازة تبلغ مساحاتها الإجمالية نحو 3100 هكتار. هناك 5% فقط من الحائزين يملكون نحو 60% من المساحة الإجمالية، كما أن 90% من مالكي البساتين في السهل الساحلي يعيشون خارج القطاع. بالنسبة إليهم الزراعة عبارة عن نشاط هامشيّ إلى جانب عملهم الأصلي سواء في قطاع الخدمات أو في المهن الحرّة (طبيب، محام، مهندس...)، أو يعيشون في بلاد الاغتراب، أي اشترى كل واحد منهم بستاناً ذا مردود عالٍ في السوق العقاري أو يمكن تحويلة إلى متنزه لقضاء عطلة نهاية الأسبوع... في المجمل يكون مردوده العقاري أو الخدماتي أعلى من مردوده الزراعي.

كذلك هناك ظاهرة الاستثمار بطريقة الضمان «par fermage» نتيجة ظاهرة الغياب «hiabsentéisme» التي تنتشر في السهل الساحلي وفي البقاع الغربي بشكل خاص. إذ يُعهد بإدارة البستان أو الحقل المزروع بالبقوليّات إلى «ضامن» Fermier يدخل البستان قبل حلول موعد القطاف بأشهر ليتولّى تصريف الإنتاج. ومنه يتلقّى الوكيل المكلّف برعاية البستان تنفيذ العمليّات الزراعية الأخرى. ففي السهل الساحلي الجنوبيّ، يجول ضامنو البساتين على الحيازات الزراعيّة الكبيرة في جولات استطلاعيّة يقدّرون خلالها إنتاج البستان من قروط الموز أو أقفاص الليمون، ثم يرفعون تقديرهم لسعر ضمان البستان إلى المالك بواسطة وكيله في حال غيابه خارج الوطن، أو يقدمون عرضهم مباشرة إلى التاجر أو المحامي أو الطبيب في مركز عمله في المدينة. وعندما يُتفق على ضمان البستان، على المستثمر أن يبدأ بالإشراف على خدمة البستان بواسطة وكيل المالك الذي تقع عليه مسؤولية دفع بدل المياه والأسمدة والمبيدات التي يحدّد أوقات تنفيذها وكمّياتها المستثمر الجديد.

هذه الطريقة في الاستثمار تغطّي نحو 90% من بساتين الساحل الجنوبي. وهناك طريقة ثانية مماثلة ومتّبعة في القطاع المروي من مشروع ريّ البقاع الجنوبي. هناك تتكفل البلديّات في القرعون، ولالا، وكامد اللوز، وجب جنين، بتأجير أراضي المغتربين في أميركا اللاتينية لشركات تحويل وتصنيع الإنتاج الزراعي «agro alimentaire». وتسبّب طريقة الاستثمار المكثّف «exploitation intensive» للأرض من خلال استعمال المزيد من النيترات للحصول على مواسم أضخم من البطاطا، بتلوث المياه السطحيّة والجوفيّة عبر تسرّب النيترات إليها، وهو ما يُعرف بالتلوّث الزراعي الذي أصاب بحيرة القرعون والخزّان الجوفي للمياه في هذا القطاع.

> 90% من مالكي البساتين في السهل الساحلي يعيشون خارج القطاع والزراعة بالنسبة إليهم عبارة عن نشاط هامشي

إن طريقة الاستثمار بالضمان، بما تحمله من تأثير سلبيّ على الزراعة وخصوبة التربة، أصبحت مشكلة تهدّد الزراعة المرويّة، وهي ناتجة أصلاً من غياب الفلاحين وأصحاب الحيازات عن الأرض.

كما يعاني قطاع الزراعة المرويّة من مشاكل أخرى اجتاحته مؤخّراً، ونظراً إلى خطورتها يصحّ أن نطلق عليها صفة «جائحة» ويمكن إدراجها بحسب خطورتها على الشكل التالي:

- جائحة زحف الباطون «avancement du béton»

اندلعت هذه الجائحة مع بدء الحرب الأهلية في عام 1975 مستغلّة غياب الدولة وأجهزتها الرقابيّة فأتت على قضم شقي طرابلس الفيحاء، واقتلعت البساتين الغضّة التي كانت تحتضن المدينة وتحميها من اجتياح رمال البحر. كذلك أتت على بساتين صيدا ابتداء بمستشفيات الراعي وعسيران وأبو ظهر وحمّود، مروراً بساحة الغيمة والبستان الكبير، وصولاً إلى مجرى ومصبّ نهر الأولي. وارتفعت مكانها بنايات سكنيّة ومدن صناعيّة ومؤسسات صرفيّة. كما حلّ الباطون محلّ بساتين دوّار الزهراني والعقيبة وصولاً إلى مستشفى علاء الدين التي أنشئت محلّ بستان ليمون كان في عزّ عطائه. إضافة إلى ذلك احتلّت المدن الصناعية والمحلات التجارية جوانب الطريق من عدلون إلى مفرق العباسيّة والبصّ، فتحوّل سهل العبّاسيّة الذي تزيد مساحته على أربعة آلاف دونم إلى مبانٍ سكنيّة وكراجات على حساب بساتين الموز والليمون.

حصلت هذه الكوارث نتيجة غياب تشريع ريفي «code rural» يحمي الحيازة الزراعية من التعدّي عليها ومن تحويلها إلى استخدام آخر بعيد عن الاستثمار الزراعي. لقد أكل زحف الباطون نحو 10 آلاف دونم من الأراضي المرويّة الخصبة في السهل الساحلي لوحده، فضلاً عن تأثيره السلبي على البيئة والمحيط الجغرافي للمدن. كما طالت هذه الهجمة مياه الريّ، وحُفرت الآبار من دون الحصول على ترخيص من وزارة الطاقة.

- جائحة التلوّث

اجتاحت جائحة التلوّث، بالدرجة الأولى، الثروة المائيّة (السطحية والجوفية). ونذكّر هنا بكارثة التلوث التي حلّت بنهر الليطاني وبحيرة القرعون وتعميمه على مآخذ المياه التي تروي السهل الساحلي الجنوبي، وقطاع الريّ النموذجي شرقي صيدا. كما تروي جزءاً معتبراً من مشروع ريّ البقاع الغربي/ الجنوبي. وينتظر قريباً أن يصيب التلوّث قطاع الريّ الذي تنقله القناة 800. كما ستشرب بيروت مستقبلاً من المياه المنضغطة «eaux turbines» في معامل إنتاج الطاقة في مجرى نهر الأولي التي شارف على الانتهاء نقلها إلى بيروت.

وفي خطوة جريئة، أقدم المشتركون بمياه القناة 900 في البقاع الغربي، منذ سنتين على سدّ مدخل القناة بالحجارة لمنع وصول مياهها إلى مزروعاتهم التي أحجم المستهلكون عن شرائها لأنها تروى بمياه بحيرة القرعون الملوّثة.

- جائحة رؤوس الأموال الوافدة من الخارج

منذ بدء الحرب الأهلية، واجتياحات إسرائيل التي أعقبتها، بدأت رؤوس الأموال الوافدة من المغتربين في القارة الإفريقية تبحث عن ملجأ آمن لها وعن مردود يوفّر الربح السريع. وجدت هذه الأموال أراضي السهل الساحلي الجنوبي متروكة من أصحابها ومن الإقطاع نتيجة اضطراب الوضع الأمني وسيطرة قوى الأمر الواقع على بعض البساتين. وبسبب تدهور قيمة العملة الوطنية، استغلّت رؤوس الأموال الوافدة هذا الوضع، وباشرت بشراء آلاف الدونمات التي أخلاها أصحابها مستغلّة فرق السعر بين ما تحمله من عملة صعبة وبين قيمة العملة المحلية المتدهورة، ما أتاح لها السيطرة على أكثر من ثلث مساحة السهل. ومع دخولها السريع هذا تراجعت مردودية وإنتاجية السهل في ظل غياب أصحابها الأصليين عنها. وفي ظل عوامل أخرى ليس أقلها انسداد أسواق تصريف الإنتاج.

- جائحة انسداد الأسواق الخارجية

من المعروف لدى الجميع أن معظم الإنتاج الزراعي اللبناني، وبشكل أساسي التفاح والليمون والموز، كان يتمّ تصريفه في سوريا وسائر بلدان الخليج العربي والعراق. لكن في مطلع الثمانينات، حقّقت سوريا اكتفاءها الذاتي من الحمضيات بشكل خاص. وبسبب الحرب الأهلية في لبنان، وحروب إسرائيل عليه، والحروب الإقليمية التي نشبت في سوريا والعراق وليبيا و اليمن، انسدّ معظم المعابر البَرّيّة المؤدّية إلى هذه الأسواق، ما سبّب إغراقاً خانقاً للسوق المحلية بالمنتجات الزراعية، وخصوصاً الموز الذي زادت المساحة المزروعة منه بمعدّل ضعفي حاجة السوق المحلّي. كذلك ارتفعت أكلاف الإنتاج، ما دفع بعض الدول العربية ومنها سوريا إلى استيراد الموز من الخارج بكلفة أقل. في المحصّلة أدّى الإغراق إلى انخفاض أسعار الموز والليمون في الأسواق المحلّية بشكل دراماتيكي ووصل سعر الكيلو من هذين المنتَجين إلى نصف سعر كيلو البطاطا أو البصل أو البقوليّات أخرى. فهل يؤدّي ذلك إلى اقتلاع شجرة الموز مجدّداً واستبدالها بزراعة أخرى أعلى مردودية وأكثر إنتاجاً؟

- جائحة التأخير في تنفيذ مشاريع الريّ

منذ الاستقلال، كان أول مشروع ريّ تنجزه الإدارة الزراعية في لبنان هو مشروع ريّ القاسمية ورأس العين ضمن مساحة 4000 هكتار، علماً بأن منشأته الأولى نفّذتها سلطة الانتداب. وبعد مضيّ عشرين عاماً، نفّذت الإدارة أولّ سدّ جمع في بحيّرته نحو 200 مليون متر مكعب وهو سدّ القرعون. بعد ذلك، تم إنجاز مشاريع ريّ كبرى تزيد مساحتها على 60 ألف هكتار، ولعلّ أكبرها مشروع ريّ الجنوب بمساحة 2100 هكتار، ومشروع ريّ البقاع الغربي بمساحة 2100 هكتار أيضاً. يضاف إليها، مشاريع ريّ صغرى ومتوسّطة في سهل عكار والقاع والهرمل والكورة وزغرتا والتي أنجزت دراساتها في أواسط السبعينات من القرن الماضي. كذلك وضعت الإدارة المشرفة على قطاع المياه، الخطّة العشريّة للسدود، إلّا أنه لم ينفّذ من هاتين المحاولتين سوى ثلاثة سدود صغيرة أشبه بالبحيرات الجبلية ضمن مساحة 2000 هكتار من مشروع ريّ البقاع الجنوبي. بينما نفّذت سوريا سدّها الثالث عشر على نهر العاصي ولم ينفّذ لبنان سدّ القاع – الهرمل.

أيضاً، سرقت إسرائيل مياه الحاصباني/ الوزاني، وخزانات جبل الشيخ إلى النقب، فما الذي ينتظره لبنان لإنجاز مشاريعه فيما تنساب مياهه إلى البحر؟

لا شكّ بأن جائحة التأخير المدمّرة أصابت الإدارة الزراعيّة وحوّلتها إلى إدارة معوقة ومُعيقة. فمع كل هذه الجوائح والمعوقات، تلجأ الإدارة المشرفة على القطاع حالياً، إلى رفع سعر المياه المسحوبة من الآبار في وقت يواجه المزارع فيه ارتفاع سعر المحروقات، وقطع الغيار. بينما يواجه إنتاجه المزيد من تدهور أسعاره وانسداد أسواق تصريفه.

بهذا العرض الموجز لمشاكل الزراعة المرويّة وهمومها، بتّ على قناعة تامّة بأن هذه الأعباء باتت كافية لحمل المستثمر في قطاع الريّ والزراعة إلى إقفال مآخذ المياه وإخلاء بستانه والالتحاق بزميله في الزراعة البعليّة الذي تركها وسبقه إلى ضواحي المدن منذ زمن بعيد.

* مهندس زراعي

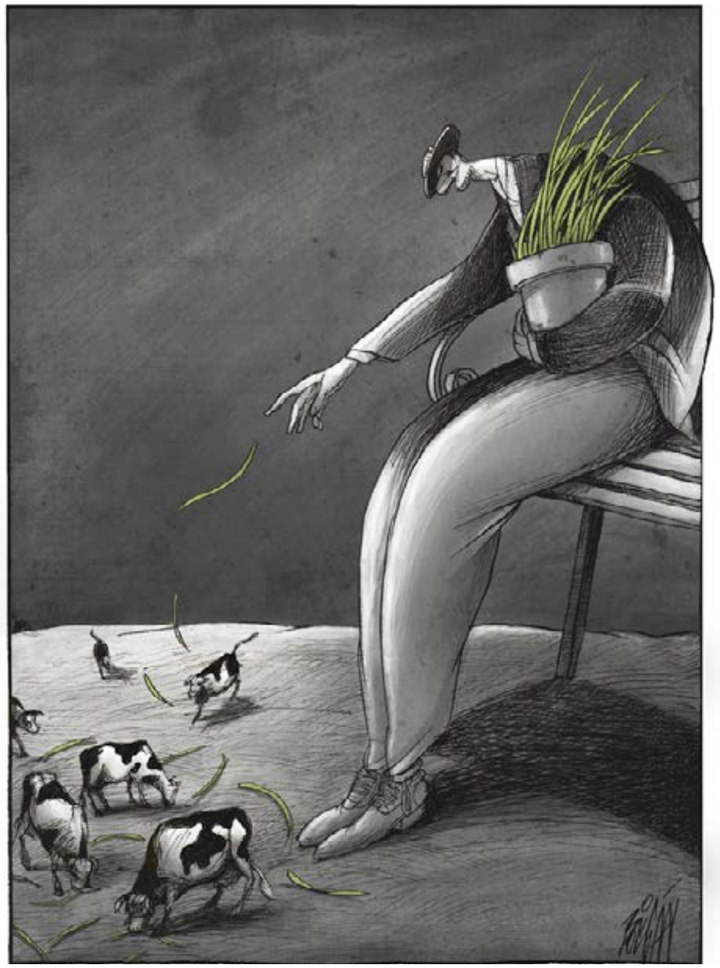

انجلا بوليغان ـ المكسيك

وجهة نظر

مؤتمر دعم لبنان

العودة إلى أجواء 1996؟

كمال ديب

حضر الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون إلى بيروت ممثّلاً الأسرة الدولية ونزل في مطار بيروت بضع طائرات تحمل المساعدات الإنسانية. لكن لا هذا ولا ذاك سيمنحان ما يحتاجه لبنان فعلاً: عشرات مليارات الدولارات لإعادة الإعمار ولتأهيل البنية التحتية المهترئة، ما عدا الكارثة الدائمة في المالية العامة وحالة النقد الوطني. العودة إلى تجربة لبنان الفاشلة منذ التسعينيات، تبيّن أنّ اهتمام الخارج بمصير لبنان يناهز الصفر، والتركيز دوماً هو حول ما ينزع أسباب قوّته.

الثلاثاء 4 آب الماضي، كانت الثانية عشرة ظهراً هنا في مكتبي الجامعي في كندا، عندما وصلتني رسالة على الهاتف تتضمن فيديو قصيراً. فشاهدت مطلع الفيديو وفيه انفجار نووي. قُلت لعلّه فيلم جديد لجيمس بوند. ولكن مهلاً. هذا مشهد مألوف. إنه مرفأ بيروت. قلب بيروت. أعدت المشاهدة. فعلوها أخيراً، وأسدلوا الستارة على الانهيار الاقتصادي للبنان. وسيمضي وقت طويل قبل صدور تقرير رسمي لبناني ودولي يشخّص الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتفجير مرفأ بيروت، ولكن هذا لا يمنع من تقديم موجز أوّلي نختصره بما يلي: أولاً، على صعيد الخسائر، إنّ أرقام وزارة الصحة اللبنانية تشير إلى سقوط نحو 6000 شخص بين قتيل وجريح جراء الانفجار. وأعلن محافظ بيروت أنّ 300 ألف شخص باتوا بلا مأوى، وأنّ الخسائر المادية تتراوح بين 3 و5 مليارات دولار. إلا أنّ المحافظ عدّل في حجم الخسائر التي ذكرها صعوداً نحو 10 إلى 15 مليار دولار بعد يوم من الانفجار. ذلك أنّ العصف التفجيري وصل إلى المناطق السكنية والوسط التجاري. وعلى سبيل المقارنة حول فداحة الضربة، فإنّ خسائر حرب السنتين في محيط مرفأ بيروت 1975 - 1976 لم تزد على ملياري دولار، منها 600 مليون دولار خسائر القطاع العام، و430 مليون دولار خسائر قطاع الخدمات، و350 مليون دولار خسائر قطاعات أخرى وأملاك خاصة.

مرفأ بيروت نفسه لم يتضرّر كثيراً في حرب لبنان الطويلة، بل وقع ضحية النهب والاستيلاء والجميزة ومار مخايل.

ثالثاً، مصادر تمويل إنقاذ الاقتصاد وإعادة الإعمار: رغم تدفّق المساعدات الطيّبة والعينيّة الآنيّة طوال أيام بعد الانفجار، فهي قليلة جداً مقارنة بالمبالغ الضخمة التي يحتاجها لبنان.

وفي هذا السياق، بلغت قيمة أكبر خطة إنقاذ دولية أدارها صندوق النقد الدولي نحو 57 مليار دولار للأرجنتين عام 2018. لكن انهيار لبنان الحالي يحتاج إلى واقعية وإلى مراجعة ما حصل سابقاً: لبنان نسيه العالم عام 1990 واختفى عن رادار الإعلام العربي والغربي. والانهيار الذي بدأ في عام 1985 تواصل في السنوات الأولى لزمن السلم، ولم يأتِ الإنقاذ المالي حتى بعد خمس سنوات من حكومة مرضي عنها تماماً أميركياً وعربياً وأوروبياً. وفقط بعد صمود لبنان بوجه إسرائيل في نيسان 1996، نال لبنان بعض الاهتمام من الغرب عندما وُلدت لجنة تفاهم نيسان من الولايات المتحدة وفرنسا وسورية ولبنان وإسرائيل في 26 نيسان 1996، ما تطوّر إلى آلية سمحت لرئيس الحكومة آنذاك رفيق الحريري بالقيام بزيارة حول العالم توّجت بمؤتمر أصدقاء لبنان في واشنطن في 16 كانون الأول 1996. وجاء في رسالة الرئيس الأميركي بيل كلنتون إلى الرئيس اللبناني الياس الهرواي أنّ لا لبنان بأكمله بات بلداً منكوباً. لقد دأبنا منذ مطلع 2018 على نفي حملة التهويل والتخويف التي انطلقت في الإعلام العربي والغربي ورديفه اللبناني والتي تحدثت يومياً عن انهيار اقتصادي.

كان منطقنا أنّ الانهيار يعني أن تستيقظ في الصباح وتري الأبنية من حولك مهدّمة والشوارع مشقّقة وهذا لم يحصل، بل اقتصر الأمر على أزمة مالية عامة وسط حاجة إلى معالجات يمكن تنفيذها لينهض البلد بإمكانياته: فالمصارف والفنادق والمستشفيات والجامعات والمؤسّسات الأخرى موجودة وجاهزة، وكذلك البنية التحتية على تواضعها من مطار ومرفأ وطرق ووسائل اتصالات هي في مكانها. وحتى مع جائحة كورونا منذ آذار الفائت وتدهور العملة ووحش الغلاء، كان لا يزال ثمّة أمل في نهوض لبنان.

غير أنّ انفجار مرفأ بيروت، غيّر كل هذه الحسابات، وبات مشهد الانهيار الذي ثابرنا على نفيه، واضحاً أمامنا يوم 4 آب. إذ وحتى مساء 3 آب الجاري، كان النقاش في بيروت بين الحكومة وجمعية المصارف ومصرف لبنان هو حول توزيع الخسائر، وهو نقاش نظري أين منه نقاش الإغريق حول جنس الملائكة فيما الأتراك يدكّون جدران بيزنطية. وفيما لبنان يحتاج عملياً

> ربما ستخرج وعود بالمساعدة بعيدة عن حاجات لبنان وتجربة الماضي تُظهر أنّ المطلوب شيء آخر

إلى تأهيل البنية التحتية وتجديد شبكة الماء والكهرباء والطرق خارج بيروت، برزت فجأة كوارث بالجملة تحتاج إلى إعادة إعمار مرفأ بيروت وأحياء في الوسط التجاري والجميزة ومار مخايل.

وإعادة الإعمار: رغم تدفّق المساعدات الطيّبة والعينيّة الآنيّة طوال أيام بعد الانفجار، فهي قليلة جداً مقارنة بالمبالغ الضخمة التي يحتاجها لبنان.

تجدر الإشارة إلى أنّ خسائر انفجار مرفأ بيروت يوم 4 آب 2020 لا تكتمل من دون الإشارة إلى خسائر الدخل الفائت جراء تعطيل التجارة البرية والترانزيت مع الدول العربية عبر مرفأ بيروت منذ اندلاع الحرب السورية في ربيع 2011، وغياب السياح العرب والأجانب عن وسط بيروت التجاري ما حوّله إلى مدينة أشباح.

وكان ثمّة أمل أن تنتهي حرب سورية لتبدأ ورشة عمل يكون لمرفأ بيروت حصّة فيها. أمّا وقد أصاب مرفأ بيروت الدمار، فالآذية باتت مضاعفة لأنّها أوقفت أيضاً 80% من حركة الاستيراد للاستهلاك المحلي، خصوصاً أنّ لبنان يستورد معظم حاجاته الغذائية والسلعية من الخارج. وكذلك التصدير الصناعي والزراعي اللبناني (والخسائر الفائتة من مساهمة مرفأ بيروت في الناتج المحلي القائم تحتاج إلى معالجة مستقلة).

ثانياً، حول كلفة إعادة الإعمار: إنّ إعلان مجلس الوزراء اللبناني في 5 آب أنّ بيروت مدينة منكوبة هو تجميل للمشهد الرهيب، منذ مطلع 2018 على نفي حملة التهويل والتخويف التي انطلقت في الإعلام العربي والغربي ورديفه اللبناني والتي تحدثت يومياً عن انهيار اقتصادي.

> ربما ستخرج وعود بالمساعدة بعيدة عن حاجات لبنان وتجربة الماضي تُظهر أنّ المطلوب شيء آخر

إلى تأهيل البنية التحتية وتجديد شبكة الماء والكهرباء والطرق خارج بيروت، برزت فجأة كوارث بالجملة تحتاج إلى إعادة إعمار مرفأ بيروت وأحياء في الوسط التجاري والجميزة ومار مخايل.

ثالثاً، مصادر تمويل إنقاذ الاقتصاد وإعادة الإعمار: رغم تدفّق المساعدات الطيّبة والعينيّة الآنيّة طوال أيام بعد الانفجار، فهي قليلة جداً مقارنة بالمبالغ الضخمة التي يحتاجها لبنان.

وفي هذا السياق، بلغت قيمة أكبر خطة إنقاذ دولية أدارها صندوق النقد الدولي نحو 57 مليار دولار للأرجنتين عام 2018. لكن انهيار لبنان الحالي يحتاج إلى واقعية وإلى مراجعة ما حصل سابقاً: لبنان نسيه العالم عام 1990 واختفى عن رادار الإعلام العربي والغربي. والانهيار الذي بدأ في عام 1985 تواصل في السنوات الأولى لزمن السلم، ولم يأتِ الإنقاذ المالي حتى بعد خمس سنوات من حكومة مرضي عنها تماماً أميركياً وعربياً وأوروبياً. وفقط بعد صمود لبنان بوجه إسرائيل في نيسان 1996، نال لبنان بعض الاهتمام من الغرب عندما وُلدت لجنة تفاهم نيسان من الولايات المتحدة وفرنسا وسورية ولبنان وإسرائيل في 26 نيسان 1996، ما تطوّر إلى آلية سمحت لرئيس الحكومة آنذاك رفيق الحريري بالقيام بزيارة حول العالم توّجت بمؤتمر أصدقاء لبنان في واشنطن في 16 كانون الأول 1996. وجاء في رسالة الرئيس الأميركي بيل كلنتون إلى الرئيس اللبناني الياس الهرواي أنّ هدف المؤتمر «سيتخطى ما خلّفته عملية نيسان من دمار، ويتناول إعادة إعمار لبنان عموماً».

هنا تصاعدت يوفوريا حكومية وشعبية في لبنان وقامت ورشة رسمية بابتكار 31 مشروعاً رسمياً بكلفة 5 مليارات وهو المبلغ الذي طلبه لبنان من المؤتمر. شارك في مؤتمر أصدقاء لبنان 30 دولة عربية وأجنبية و8 مؤسسات تمويل دولية. وفيما التزمت الدول المانحة بتقديم 3.2 مليار دولار تبيّن أنّها ستبدأ بمبلغ مليار دولار فقط عام 1997 لتنفيذ مشاريع محدّدة مع البنك الدولي، في حين ينتشر المبلغ المتبقي على عدّة سنوات.

لذا، فقدت حكومة الحريري الأمل في مال يأتي من الخارج، وباشرت بالاستدانة منذ 1997 من أجل تمويل إعادة الإعمار استناداً إلى توقعات شركة بكتيل الأميركية بأنّ النمو الاقتصادي الناتج من الإعمار سيصل إلى 10% وسيعوّض عن الدين. غير أن هذا لم يحصل، بل إنّ الفساد والمحاصصة والهدر كانوا أسياد الموقف، وتحوّل برنامج التمويل عبر الاستدانة إلى تورّم سرطاني ضخم تجاوز 100 مليار دولار في عام 2020.

حاول رفيق الحريري مجدّداً الحصول على مساعدات دولية بعد عودته إلى رئاسة الحكومة عام 2000. نجح بمساعدة فرنسا في إقامة مؤتمر باريس 1 في عام 2001 وباريس 2 في عام 2003. لكن المؤتمرَين فشلا فشلاً ذريعاً بسبب الموقف الأميركي الرافض الذي لزّم صندوق النقد الدولي والدول الصناعية الكبرى بعدم مساعدة لبنان. ثم جاء مؤتمر سيدر في باريس في نيسان 2018 واكبته حكومة سعد الحريري، وهو يمثّل باريس 4. ووعد المؤتمر الذي حضرته 50 دولة ومؤسسة بمبلغ 12 مليار دولار منها، للأسف، نحو 9 مليارات دولار قروض مقابل هبات بقيمة 860 مليون دولار. والحبكة كانت ربط المساعدة بسلسلة شروط وطلبات ملغومة، بعضها بريء يدعو للإصلاح، ولكن معظمها استنفد بالنقاش. يبقى أنّ اهتمام الخارج بلبنان جاء بعد الصورة المثيرة للانفجار التي بثتها أجهزة التلفزة حول العالم، ما حرّك مشاعر شعوب وحكومات عربية وأجنبية. وجاء الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى قلب المأساة.

ربما ستخرج وعود كثيرة بالمساعدة - التي لا تزال عينية وإنسانية بعيدة عن الحاجات الكبيرة التي يريدها لبنان للنهوض – لكن تجربة الماضي تُظهر أنّ المطلوب من لبنان هو شيء آخر، ما عيدنا إلى أجواء 1996:

إنّ طلب الرئيس ماكرون مكافحة الفساد كبداية للمساعدات المالية، هو قمّة جبل الجليد فقط ويخفي وراءه أنّ على لبنان أن يمرّ عبر شروط صندوق النقد الدولي قبل أن يتأمل الحصول على العون المالي. وفي صندوق النقد يكمن شيطان التفاصيل وأقواها سياسي. فالطبقة الفاسدة في لبنان معظمها مرتهن للجهة التي تهيمن على إرادة صندوق النقد والطلب الغربي بمكافحة الفساد ترد للرماد في العيون، لأنّ تلك الطبقة مستمرة في التحكّم بمفاصل السلطة في لبنان وفي دولته العميقة. وما توظيف الخارج الغربي والعربي لنكسة بيروت بعد دقائق من الانفجار لتحميل المسؤولية لجهة سياسية معينة في لبنان سوى إمعان في التركيع وفي الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة وأعوانها على لبنان منذ 1996. أي عودٌ على بدء.

قراءات

كشف مستور الشركات العقارية الأجنبية الوهمية

كريم ضاهر

خلال العقود الثلاثة الماضية، أضحى لبنان ملاذاً آمناً للأموال التائهة أو الخارجة عن الشرعية الضريبية الدولية، أو الناتجة عن تبييض الأموال، ومرتعاً للفاسدين والمفسدين والمتطاولين والمتهربين المحليين من أصحاب نفوذ و/أو مال ومن هو في مقامهم أو منظومتهم أو تحوم حوله الشكوك والشبهات. من أهم العوامل الراعية، أو المسهّلة لهذه الأعمال الجائرة والمخالفات الفادحة، هو تلك الثغرات ونقاط الضعف العديدة التي تكتنف نظامنا التشريعي والضريبي البالي والمترهّل، والذي بات ملعباً للتذاكي وترجيح المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية. وقد أثرَ ذلك بشكل ملحوظ وسلبي على سمعة لبنان، وحَرَمَ الخزينة من أرصدة وإيرادات هي أحوج ما تكون إليها اليوم في الظروف القاسية والعصيبة والمتدهورة التي نواجه.

شكّل موضوع التخفّي وراء أشخاص طبيعيين أو معنويين مستعارين (ولا سيما شركات الأوف شور الأجنبية في الجنات الضريبية)، بهدف إخفاء مظاهر الإثراء غير المبرر أو التهرّب من تسديد الضرائب والرسوم المترتبة، مادّة أساسية للنقاش والتجاذب بين مدّعي الحفاظ على وجه لبنان الليبرالي الرأسمالي الجاذب للاستثمارات والرساميل (أياً كان مصدرها أو موضوع استثمارها)، وبين من يطالب بإصلاح هيكلي للنظام يدعم الاقتصاد الفعلي ويحفّز النمو ويخلق فرص عمل ويعيد توزيع الثروة بشكل عادل من خلال الخدمات العامة والبنى التحتية ذات القيمة المضافة.

استفاد العديد من المتمولين من هذه الثغرات، ولا سيما لجهة نظام الضرائب النوعيّة ومبدأ إقليمية الضريبة المنصوص عنه في المادة الثالثة من قانون ضريبة الدخل (المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته)، بحيث لم يخضع لضريبة الدخل إلا ربح التحسين الناتج عن تفرّغ كلي أو جزئي عن عقارات وأموال غير منقولة مبنيّة أو غير مبنيّة مصنّفة على أنها أصول ثابتة لشركات محليّة وفقاً للأصول المحدّدة للمكلّفين على طريقة الربح الحقيقي. هذا الأمر أتاح المجال واسعاً للاستعانة بكيان أجنبي لتملّك العقار أو البناء أو الشقة واستثماره وبيعه بمعزل عن أي موجب ضريبي أو تصريح.

غير أنه ومع العولمة ومساعي الدول للتقارب والتعاون التقني والتبليغ عن المستفيدين الفعليين من الحقوق أو أصحاب الحقوق الاقتصادية ومن يدور في فلكهم. وقد شكّلت المعاهدة المتعدّدة الأطراف للتعاون التقني في المجال الضريبي Multilateral Convention on) Mutual Administrative Assistance (in Tax Matters حجر الأساس لهذا التبدل وتبعتها الاتفاقية المتعلقة بالسلطات المختصة (MCAA) التي أرست مبدأ التبادل التلقائي (automatic exchange) للمعلومات في المجال الضريبي للحدّ من هذه الظواهر ومكافحة التهرب بدأت الأمور تتبدل شيئاً فشيئاً، وأثمرت وضع وتطبيق أنظمة امتثال وتبادل وشفافية موحّدة ضمن ما يُعرف بالمنتدى الدولي حول الشفافية وتبادل المعلومات لغايات ضريبية الذي ضيّق الخناق بإلزام المكلفين والمتعاملين معهم بإفشاء المعلومات وتطبيق قواعد وأنظمة صارمة للعناية والتتبع بعد التبادل غب الطلب (upon request).

داريو كاستيليخوس ـ المكسيك

تماشياً مع ذلك، صدرت عن مجلس النواب خلال السنوات الأخيرة رزمة من القوانين منها القانون رقم 55 الصادر في 2016/10/27 الذي يحدّد الأصول والإجراءات الجديدة الواجبة لتبادل المعلومات الضريبية بشكل يتلاءم مع ما هو مطلوب من المنتدى العالمي والمعاهدات المتعددة الأطراف. كذلك صدر القانون رقم 106 في 2018/11/30 الذي يلزم عدداً من الجهات ومنها الشركات، بالإفشاء عن صاحب الحقّ الاقتصادي الفعلي تحت طائلة المساءلة والمسؤولية والتغريم.

هكذا، أصبح متاحاً اليوم مكافحة ظاهرة التهرّب والتخفّي عبر الشركات الأجنبية الوهمية المالكة لعقارات في لبنان وإلزامها بالكشف عن أصحابها ومساهميها الفعليين وتطبيق القوانين المرعيّة بحقهم، وخصوصاً قانون الإثراء غير المشروع رقم 154 تاريخ 1999/11/27 والقانون رقم 44 تاريخ 2015/11/24 (مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب) وقانون العقوبات بالنسبة إلى الجرائم المخلّة بواجبات الوظيفية وقانون محاربة التهرّب الضريبي وفقاً للمرسوم الاشتراعي رقم 150 تاريخ 1983/9/16 وسواها؛ وذلك، من خلال عملية جمع وتفسير النصوص القانونية المترابطة بطريقة التوسيع (interprétation extensive) والقياس والتناسب (raisonnement par analogie ou association des textes).

فقد عُدّل قانون ضريبة الدخل ليخضع أرباح التفرّغ عن العقارات لضريبة بمعدل 15%، سواء كانت تعود لأشخاص طبيعيين ومعنويين غير خاضعين للضريبة على الدخل، أو يتمتّعون بإعفاءات دائمة أو خاصة أو استثنائية من تلك الضريبة، أو لأشخاص طبيعيين خاضعين للضريبة على الدخل ولا تشكل هذه العقارات أصلاً من أصول ممارسة المهنة. واستثنيت من هذه الضريبة أمكنة السكن الأساسية. ومن أجل احتساب ربح التفرغ، تنزّل عن كل سنة كاملة تفصل بين تاريخ حيازة العقار وتاريخ التفرغ عنه، نسبة 8% من قيمة ربح التفرغ. ويُعفى من الضريبة المتفرغ الذي استمرّ في حيازة العقار لمدة 12 سنة كاملة وما فوق على أن يدفع الفرق في السنة التي يحصل خلالها التفرغ.

كذلك حدّدت المادة 18 من القرار التطبيقي رقم 517 تاريخ 2018/04/17 المعدّل بموجب القرار رقم 747/ 2019 فئات الخاضعين لهذه الضريبة: «الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الذين لا يمارسون عملاً خاضعاً لضريبة الدخل على الأرباح وبصرف النظر عن مكان إقامة أو جنسية الشخص المتفرغ، ما لم تكن عملية التفرغ على شكل تقاسم بين الورثة بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين»، بالإضافة إلى «الأشخاص الطبيعيون الخاضعون لضريبة الدخل على الأرباح ولا يشكل العقار المتفرغ عنه أصلاً من أصول ممارسة المهنة ما لم تكن عملية التفرغ على شكل تقاسم بين الورثة»، و«الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الذين يتمتعون بإعفاءات دائمة أو خاصة أو استثنائية من ضريبة الدخل على الأرباح أياً يكن شكلهم القانوني، ما لم تكن عملية التفرغ على شكل تقاسم بين الورثة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين».

ولما كانت المادة 1 من قانون الإجراءات الضريبية رقم 44 تاريخ 2008/11/11 مع تعديلاته قد عرّفت المكلف على أنه: «كل شخص مُلزم بحكم القوانين الضريبية بموجبات ضريبية»؛ فإن هذا التوصيف ينطبق حكماً على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المشمولين بنطاق تطبيق المادة 18 من القرار التطبيقي رقم 517 تاريخ 2018/04/17 الآنف الذكر. وقد فرض البند (1) من المادة 32 من نفس القانون: «على كل شخص يباشر عملاً خاضعاً للضريبة أن يحيط الإدارة الضريبية علماً بذلك بموجب طلب تسجيل يقدمه إليها خلال شهرين من تاريخ مباشرة العمل وذلك وفقاً لمعايير وإجراءات تحدد بقرار يصدر عن وزير المالية». وعليه، تعطي الإدارة الضريبية المكلف عند تسجيله رقماً ضريبياً واحداً لجميع أنواع الضرائب بما فيها الرسوم الجمركية والعقارية، وذلك وفقا لإجراءات تحدد بقرار يصدر عن وزير المالية (المادة 34). ولا نخال التملك مع نتائج التفرغ اللاحق عملاً بأحكام المادة 13 من القانون رقم 2017/64 يخرج عن نطاق الأعمال الخاضعة للضريبة أي التي توجب التسجيل عملاً بما تقدم.

وبعد التعديلات التي طاولت القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11، بات لزاماً على المكلفين مسك وتيويم سجلّ خاص بأصحاب الحقوق الاقتصادية يتضمن: الاسم الثلاثي، الجنسية، تاريخ الولادة، عنوان الإقامة وعنوان المراسلة، رقم الهوية أو جواز السفر للبنانيين، رقم جواز السفر للأجانب، مكان الإقامة الضريبية، الرقم الضريبي، نسبة توزع الحق. كما يتوجب عليهم حفظ المستندات التي تبيّن هيكلة ملكية الشخص المعنوي و/أو كيفية السيطرة عليه وكل المعلومات والمستندات المتعلقة بأصحاب الحقوق الاقتصادية لمدة عشر سنوات، حتى بعد انتفاء صفة صاحب الحق الاقتصادي عن الشخص المعني، أو حتى بعد توقفهم عن العمل.

وبموجب المرسوم 3692 تاريخ 2016/6/22 الذي حدد دقائق تطبيق أحكام المواد 41 و42 و43 (ضريبة غير المقيمين) من المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12، بات تملك عقار من قبل شركة أجنبية وتأجيرها أو إشغاله من دون مقابل من قبل أصحاب الشركة يُعتبر على أنه مزاولة نشاط يستتبع تطبيق سائر وجميع المواد والأحكام السابق ذكرها. فقد اعتبر أنه في حال اتخاذ محل لمزاولة المهنة في لبنان يتوجب التسجل لدى وزارة المالية والخضوع للضريبة وفقاً للقوانين المرعية الإجراء. ويقصد بعبارة «محل لمزاولة المهنة» أي مركز عمل يمارس من خلاله المكلف نشاطه لمدة تتجاوز 6 أشهر خلال أي فترة اثني عشر شهراً بالنسبة للإشغال العامة والخاصة ولمدة تتجاوز 3 أشهر خلال أي فترة من الاثني عشر شهراً لباقي الأنشطة، سواء كان هذا المركز مملوكاً أو مستأجراً من قبل المكلف أو موضوعاً تحت تصرفه بأي وسيلة كانت.

كما أن المادة 29 من قانون التجارة اللبناني قد فرضت هي أيضا بدورها على كل «شركة تجارية أجنبية لها فرع أو وكالة في لبنان موجب التسجيل في سجل التجارة (إلخ)».

وبانضمام لبنان إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف للتعاون التقني في المجال الضريبي (MAC)، بات يتوجب على الأعضاء تزويد المعلومات الضريبية والمالية، العائدة لمقيمي ورعايا الدول الأعضاء الأخرى المستقصية، غب الطلب (upon request) دون قيد أو شرط (ولا سيما لجهة السرية المصرفية)، وأحياناً بصورة عفوية (spontaneous) في حال توفر الظروف لذلك، لكي تتمكن الدولة مقدّمة الطلب من تطبيق قوانينها الضريبية بصورة فعالة والحدّ من التهرب الضريبي. مع العلم، ان معظم الدول التي تنتمي إليها الشركات الأجنبية مالكة العقارات والحقوق العينية العقارية في لبنان هي من عداد الدول الموقعة على المعاهدة والشريكة أيضاً (Partner States) في الاتفاقية المتعلقة بالسلطات المختصة (MCAA).

لذا، يقتضي إلزام الشركات الأجنبية مالكة العقارات والحقوق العينية العقارية في لبنان التسجيل في وزارتي المال والاقتصاد وفي السجل التجاري وإلزام المسؤولين عنها بمسك وتيويم سجل خاص بأصحاب الحقوق الاقتصادية وحفظ المستندات التي تبين كيفية هيكلة ملكية الشخص المعنوي و/أو كيفية السيطرة عليه وكل المعلومات والمستندات المتعلقة بأصحاب الحقوق الاقتصادية وتزويد المراجع المختصة المذكورة بها لكي تقارنها مع تلك التي سوف تستحصل عليها غب الطلب أو تلقائياً من الدول الأجنبية حيث هي مسجلة بموجب اتفاقيتي التبادل MAC وMCAA.

> لم يخضع لضريبة الدخل إلا ربح التحسين الناتج عن تفرّغ كلي أو جزئي عن عقارات وأموال غير منقولة مبنيّة او غير مبنيّة مصنّفة على انها اصول ثابتة لشركات محليّة وفقاً للاصول المحدّدة للمكلّفين على طريقة الربح الحقيقي، ما أتاح المجال واسعاً للاستعانة بكيان اجنبي لتملّك العقار او البناء او الشقة واستثماره وبيعه بمعزل عن اي موجب ضريبي او تصريح

الخطة الشاملة لترتيب الأراضي في 2005

الأزمة حاصلة حكماً

ورد في الخطة الشاملة لترتيب الأراضي الصادرة في 2005 بمشاركة مجموعة واسعة من خبراء الاقتصاد، ما يشير بوضوح إلى أن النموذج القائم في لبنان لا يمكنه الاستمرار إلى ما لا نهاية، بل رسمت هذه الخطة في فقرة التحديات، تشخيصاً دقيقاً للوضع الاقتصادي في لبنان وآفاق الإفلاس الذي نمرّ به اليوم ونتائجه. فقد أشارت، باختصار، إلى أن أنه لا يمكن أن يستمر الاختلال في مداخيل أي بلد مع قيمة ما ينتجه، لافتة إلى أن تساوي المداخيل والإنتاج قد يتم عبر المستوى الأدنى، أي انخفاض المداخيل وانعدام القدرة على الاحتفاظ بالرساميل ما سبب ركوداً اقتصادياً وهجرة.

هذا ما ورد في الخطة الشاملة لترتيب الأراضي:

آفاق الاقتصاد الكلّي

شأنه شأن كل البلدان الصغيرة ذات الاقتصاد المنفتح على العالم، فإن لبنان حساس جداً تجاه التغيرات التي يمكن أن تطرأ على سعر المنتجات القابلة للاستيراد والتصدير، لأن أسعار هذه المنتجات لا تخضع إلى قواعد العرض والطلب الداخلية، بل هي مفروضة من الخارج.

الاتجاه العام في السنوات المقبلة سيميل نحو انخفاض هذه الأسعار بسبب آفاق العولمة وإلغاء الحواجز الجمركية. وهذا التحوّل يمثّل تحدّياً جسيماً بالنسبة إلى الاقتصاد اللبناني إذ أن انخفاض أسعار السلع المستوردة يهدّد الإنتاج اللبناني لهذه الأنواع من السلع، ويشجّع في الوقت نفسه على استهلاكها.

هناك خطر حقيقي في أن نرى بعض القطاعات الإنتاجية يتدهور بفعل هذه المنافسة، ما يؤدي إلى تركيز الجزء الأساسي من الإنتاج اللبناني من الأنشطة غير الخاضعة للمنافسة الدولية (منتجات وخدمات غير قابلة للاستيراد والتصدير: خدمات للأشخاص، مقاولات...). إن هكذا تحوّل سيؤدّي بالضرورة إلى خفض كتلة المداخيل التي يمكن أن يحصل عليها اللبنانيون من الإنتاج الوطني.

أمام هذا التحدّي يتوجب بذل جهود كثيرة للحفاظ على مستوى معيشي مقبول للبنانيين. أما الوضع الراهن حيث تتجاوز مداخيل لبنان بـ20% قيمة ما ينتج (المحاسبة العمومية 1997)، فهو لا يمكن أن يدوم إلى الأبد، لأن هذا الفائض من المداخيل هو بشكل أساسي ناتج من القروض.

إن مدخول أي بلد لا بدّ أن يوازي في النهاية قيمة ما ينتجه. وفي حالة لبنان الخاصة، فإن تساوي المداخيل والإنتاج يمكن أن يتم تبعاً لسيناريوهات مختلفة:

إما أن يرى لبنان مداخيله تنخفض لأنه لا ينتج كفاية ولم يعد يستطيع الاحتفاظ بالرساميل، وفي هذه الحالة إن عمليات الاستيراد ستنتهي إلى الانخفاض، ولكن سعر السلعة المحلية غير المستوردة سينخفض أيضاً. وبالتالي فإن التوازن سيتم على المستوى الأكثر تدنياً. هذا هو التصويب الأكثر عفوية ولكنه الأقل فائدة ومن الممكن في هذه الحالة أن تشهد الحركة تجدّداً للهجرة بسبب حالة الركود الاقتصادي. وبالتالي فإن المقيمين الأقل عدداً والأقل تطلباً سيتقاسمون المداخيل المتوافرة.

إنه تصويب «من تحت» أي في الحدّ الأدنى، إلا أن كلفته عالية نتيجة لخسائر الطاقة البشرية، أو أن ينجح لبنان، في مهلة قصيرة، في زيادة قدرته التنافسية في ميدان المنتجات الخاضعة للمنافسة الدولية (سلع قابلة للاستيراد والتصدير): في هذه الحالة تكون الصورة أصعب ولكنها أكثر نفعاً. غير أن إدارة المرحلة الانتقالية في سيناريو كهذا سوف تواجه تحديات جساماً.

إن الأفق الأكثر فائدة قد يكون ذلك الذي يتمثّل في التلازم ما بين وتيرة سريعة في زيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلي من جهة، ووتيرة بطيئة في انخفاض أسعار السلع المستوردة من جهة أخرى. لذلك يجب العمل على خفض الأكلاف الداخلية (عقارات، خدمات إدارية، طاقة...) التي ما زالت مرتفعة جداً في لبنان قياساً إلى أكلاف السلع المشابهة في مختلف بلدان المنطقة وحتى عبر العالم.

10% نسبة التخلّف عن سداد القروض السكنية

بحسب الإحصاءات المتداولة في مصرف لبنان، فإنه للمرّة الأولى ترتفع نسب التخلّف عن سداد القروض السكنية إلى هذا المستوى بعدما كانت تبلغ 3,24% في نهاية 2018، إلا أنها ارتفعت بعد بضعة أشهر، أي في تشرين الأول 2019 إلى 5,2%. ومنذ ذلك الوقت ازدادت هذه النسبة بوتيرة متسارعة وكبيرة. إلا أنه بسبب تعاميم مصرف لبنان المتعلقة بإعادة هيكلة الديون في الأشهر التي شهدت فيها البلاد إقفالاً بسبب جائحة كورونا وما سبقها من اضطرابات نجمت عن التحرّكات الشعبية في 17 تشرين الأول، ازدادت معدلات القروض المشكوك بتحصيلها لتبلغ نحو 10%. لكن التوقعات تشير إلى أن نسب التخلّف عن سداد القروض السكنية أعلى بكثير، لكنها لا تظهر في الإحصاءات بسبب عدم تصنيف الزبائن متعثّرين، وبسبب الضغوط على التسديد المسبق التي تخفض كتلة الديون السكنية وتسحب معها نسب التعثّر.

القروض السكنية
نهاية كانون الاول 2018

عدد القروض	128987
قيمة القروض	19426 مليار ليرة
نسبة التعثّر	%3,24

مقاولو المباني السكنية
نهاية كانون الاول 2018

عدد المقاولين	2466
قيمة القروض	4345 مليار ليرة
نسبة التعثّر	%17

نهاية تشرين الثاني 2019

عدد القروض	126361
قيمة القروض	18500 مليار ليرة
نسبة التعثّر	%5,2

نهاية تشرين الثاني 2019

عدد المقاولين	2382
قيمة القروض	3915 مليار ليرة
نسبة التعثّر	%30

المصدر: مصرف لبنان

مقال

بيروقراطية الكيان العبثيّ

الأمجد سلامة

يصعب توصيف هول الكارثة التي حلّت في بيروت الثلاثاء الماضي أو استيعاب أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسهولة. قد يتطلّب الأمر مضي أسابيع حتى تتلاشى حالة الصدمة. ولا يمكن حسم السيناريو الذي أدّى إلى هذه الكارثة المهولة قبل اختتام التحقيقات. لكن المحسوم والأكيد، إلى الآن، أن المنظومة البيروقراطية الرسمية في لبنان هي العامل المؤسّس لهذه الكارثة. فما نُشر من تقصيّات صحافية، وما رشح حتى الآن عن التحقيقات الرسمية، يُظهر أن هذه المنظومة مسؤولة عن الفشل في التعامل (لجهة الطريقة والموقع والصيانة والتخزين وآليات التخلّص أو التلف) مع كمية هائلة من مادّة شديدة الخطورة. هذا في أقل تقدير، وقد تُظهر التحقيقات ما هو أسوأ.

البنية التحتية المعطوبة

في المبدأ لا يمكن الحديث عن المنظومة البيروقراطية الرسمية في أي كيان سياسي يطمح أهله بأن يُصنّف دولة، من دون الاطلاع على بيئة الكيان السياسي وتناسبها مع بناء منظومة بيروقراطية حديثة سليمة. في كتابهما «قوانين للعالم»، يقول مايكل بارنيت ومارثا فينمور، أنّه يتم تعريف البيروقراطية الحديثة بأربع سمات رئيسية:

السمة الأولى هي التسلسل الهرمي، حيث إن لكل مسؤول مجالاً واضحاً من الكفاءة ضمن تقسيم العمل، وهو مسؤول أمام رؤسائه.

السمة الثانية هي الاستمرارية، لأن للمنصب هيكلية راتب، ويكون بدوام كامل، ويوفر إمكانية التقدّم الوظيفي المنتظم.

السمة الثالثة هي التناسق، فالعمل يتم ضمن مجموعة قواعد مقررة مسبقاً، وضمن إجراءات التشغيل التي تحيّد التأثيرات الاعتباطية والمسيّسة.

السمة الرابعة هي الكفاءة والخبرة، فاختيار المسؤولين يتم وفقاً للجدارة، ويتم تدريبهم على وظائفهم وعلى التحكم في الوصول إلى المعرفة المخزنة في الملفات.

في ظل هذه السمات تقسّم المنظومة البيروقراطية المشاكل إلى مهام قابلة للإدارة وذات طابع متكرّر. وهذه المهام تُخصَّص لمناصب معينة ويجري تنسيقها تحت قيادة هرمية. في هذا الإطار تفتقد المنظومة البيروقراطية اللبنانية إلى السمتين الثالثة والرابعة. فأي متابع لتفاصيل الحياة العامة اللبنانية يعرف مدى قابلية هذه المنظومة لأخذ قرارات سياسية واعتباطية تكون قانونية ومتوافقة مع القواعد أيضاً. أمّا لجهة الكفاءة والخبرة، فلا حاجة لشرح ابتلاءات المنظومة البيروقراطية اللبنانية بغيابها منذ تأسيس الكيان إلى اليوم. لذا يمكننا منذ البداية القول إن المنظومة البيروقراطية اللبنانية معطوبة. ولكن هذه ليست كل الحكاية.

فالمنظومة البيروقراطية تتّبع، ومع الوقت تُرسي، مجموعة من القواعد التي تترك آثاراً متنوعة، كما يقول بارنيت وفينمور. أوّل أثر ناتج من هذه القواعد، هو الإجراءات المفروضة على الجهات الفاعلة داخل وخارج المنظومة. داخلياً، القواعد البيروقراطية هي إجراءات التشغيل القياسية التي تسمح للمنظومة بالاستجابة بشكل أكثر كفاءة ومتوقع لمطالب البيئة المحيطة بها.

وثاني أثر يتعلق بما تتيحه هذه القواعد للبيروقراطيين لجهة تحديد البيئة المحيطة بهم وإدراك المشاكل التي يواجهونها وتقسيم البيئة إلى مستويات وتصنيفات. وثالث أثر، أن البيروقراطيين يستخدمون قواعدهم للمساعدة في إنشاء أو تشكيل البيئة الاجتماعية. وهم يميلون إلى ذلك بطرق تجعلها عرضة للتدخل من قبل البيروقراطيين أنفسهم. أخيراً، يمكن أن تكون القواعد مكوّنة للهوية، خاصةً هوية المنظومة.

في المحصّلة، إن قواعد المنظومة البيروقراطية تشكّل أنشطتها وتفاهماتها وهويتها وممارساتها، أي أنها تخلق ثقافة تنتج حلولاً، ثم تمأسسها باعتبارها قواعد وطقوساً وقيماً للمجموعة أو المنظومة. وكل المنظومات البيروقراطية تطوّر ثقافات متميزة عن البيئة التي تندمج فيها. وهي تعتمد دائماً على عناصر مرتبطة بالمعايير المهنية ومتطلبات الشرعية التي يفرضها المجتمع الأكبر. بمعنى آخر، إن الثقافة البيروقراطية توجّه العمل لكنها لا تحدّده.

ونظرة البيروقراطيين للبيئة المحيطة بهم تتشكّل من قواعد وروتينات تحدّد مهامهم الاجتماعية، وترسم اهتماماتهم، وتوجههم بطرق مماثلة نحو البيئة. إنهم يقومون بأكثر من تفعيل العقلانية المقيّدة؛ فعقلانيتهم التي تدفع الوسائل والغايات التي يقدّرونها، هي بدورها تتشكل من الثقافة البيروقراطية نفسها.

إذا أردنا أن نقارن هذا الشرح، بالثقافة البيروقراطية في المنظومة اللبنانية والقواعد التي تحدّدها، سنجد أن الأخيرة لا تسمح بالعمل بكفاءة ولا تنتج بيروقراطيين يجيدون تصنيف المشاكل والبيئة المحيطة بهم، بينما مساهمتهم في تشكيل البيئة الاجتماعية المحيطة بهم سلبية باعثة للتنافر مع هياكل الدولة. باختصار، إن الثقافة البيروقراطية اللبنانية ثقافة سامّة، بينما المنظومة بحدّ ذاتها منظومة عبثيّة.

رغم أن بارنيت وفينمور تحدثا عن أن المنظومة البيروقراطية تطوّر ثقافة متميزة عن البيئة التي تندمج فيها، إلا أنهما أوضحا أيضاً أنّ الثقافة البيروقراطية تعتمد على متطلّبات الشرعية التي يفرضها المجتمع الأكبر؛ وهنا يكمن أصل المشكلة.

المشكلة في الكيان

عندما تشكّل النموذج الذي بُني عليه الكيان اللبناني في عام 1920 جاء من تزاوج عاملين؛ الأول هو مصالح احتكارية نشأت بسبب انفتاح واندماج السواحل السورية مع الأسواق الغربية الرأسمالية في القرن الثامن عشر. والثاني مرتبط بشكل عضوي بالأول، وهو بناء الوعي والحدود السياسيين للطوائف اللبنانية واحدة تلو الأخرى (بداية مع الموارنة)، ليتحوّل أبناء جبل لبنان من أبناء عشائر ذوي انتماء ديني إلى رعايا طوائف. كذلك تحوّل سادة العشائر إلى زعماء لها. ثم أصبحت الضرائب التي يجبيها زعماء العشائر نيابة عن العثمانيين، حقّاً مكرّساً مخصّصاً لزعماء الطوائف.

هكذا، كان النموذج يتحرّك ويستمرّ من خلال عملية جدلية من قطبين: طوائف تحمي الاحتكارات (سواء أكانت تجارية مع الخارج أم ضرائب محليّة)، ومموّليها. كلّ طائفة تتجنّد للدفاع عن احتكارات ثم تمتلكها مع الوقت. هذا النموذج أُسقط على الكيان الذي اقتطعه الفرنسيون وسمّوه لبنان. ومع الوقت تركّزت الاحتكارات التجارية الأجنبية وتحوّلت القيمة المضافة منها إلى رؤوس الأموال التي أسّست المصارف وهيمنت على الاقتصاد لا سيما بعد عام 1992. أمّا زعماء الطوائف فاحتفظوا بحقّهم بالحصص من احتكارات الضرائب على شكل حصص في المال العام سواء عبر الانتفاع أو النهب أو التوظيفات داخل القطاع العام.

ولأن الدولة بتعريفها الأوسع هي التنظيم السياسي للمجتمع أو الجسم السياسي الذي يتفق عليه الأفراد لتسوية المنازعات بينهم عبر ما يصبح قوانين، بات يمكن إسباغ لقب الدولة على الكيان اللبناني. إلا أن الدولة تتميّز عن غيرها من الفئات الاجتماعية من خلال غرضها، وهو إقامة النظام والأمن ضمن حدودها الجغرافية، أي سيادتها. وهذا ما نعلم أن الدولة اللبنانية مستقيلة منه، لا بل حلّت فئات اجتماعية أخرى مكانها في سبيل الحفاظ عليه. بينما بعض التدقيق والمراجعة سيكشف أن الغرض الحقيقي للدولة اللبنانية هو ضمان سلاسة سير النموذج وتنظيم ورعاية العلاقة بين الطوائف واحتكاراتها ضمن قوانين معاصرة بالشكل.

لكن بالنسبة إلى عموم اللبنانيين دور الدولة عبثيّ، ولا يخدمهم سوى في الحدّ الأدنى الذي يسمح باستمرار تدفق الأموال لزعماء الطوائف عبر الاحتكارات المتنوّعة. هو كيان يخدم نموذجاً عبثياً منذ تأسيسه. هو كيان عبثيّ بكل بناه الفوقية (النخب السياسية) والتحتية (المنظومة البيروقراطية)، ومنه تنبثق شرعية اجتماعية لمنظومة بيروقراطية عبثيّة.

حتى لا تبقى العبثية مساراً

اللبنانيون يلمسون عبثية الكيان في حياتهم اليومية وليس في الأسبوع الماضي فقط، سواء في البنى التحتية المهترئة والخدمات العامة المتفلّتة. وهم يعيشون في نظام اقتصادي أوهمهم بالرفاهية على مدى عقدين بينما زعماء الطوائف واحتكاراتهم (على شكل مصارف) يمعنون الغرف من المال العام. يعيشون العبثية من دون أن يعرفوا أن سببها هو أن هناك من قرّر في عام 1920 أن يرتقي بالنموذج من إدارة ذاتية عبثيّة إلى كيان عبثي «مستقل».

العبثيّة تمظهرت في تخلّي الدولة عن دورها في الدفاع عن اللبنانيين الجنوبيين منذ عام 1948 حتى اليوم، وفي السياق الذي أدّى إلى الحرب الأهلية اللبنانية وفي مسار الحرب ذاتها. كذلك تمظهرت في سياسات رفيق الحريري التي قضت على الإنتاج الصناعي والزراعي القليل أساساً، وحكمت بتوسيع الاحتكارات عبر المصارف، وفي سياسات حاكم مصرف لبنان. وقمة العبثية كانت إدارة الحاكم للأزمة منذ عام 2016 ما فاقم حجمها وتبعاتها. أيضاً تمظهرت هذه العبثية في الإصرار على الاستمرار في دفع سندات الخزينة واليوروبوندز حتى آخر نفس، وهي تتمظهر يومياً في الأحزاب اللبنانية وطريقة خوضها الحياة السياسية، وفي تحركات وشعارات الشخصيات السياسية، من بيروقراطيين سابقين ورببائب تنظيمات المجتمع المدني، التي تحاول أن تدخل نادي السلطة على ظهر معاناة اللبنانيين منذ عام 2015. يومياً تتمظهر هذه العبثية في أداء الأجهزة الأمنية والقوى المسلّحة اللبنانية بلا استثناء. حتى إنها تتمظهر في أداء الاحتكارات الاقتصادية، وعلى رأسها المصارف، التي أمعنت ولا تزال تمعن في تدمير ما تبقى من اقتصاد كليّ وكأنها تهدم المعبد على رأسها. وتتمظهر العبثية في إصرار الطوائف وزعمائها الروحيين والسياسيين على الحفاظ على المصارف على قيد الحياة رغم موتها السريري. وعلى امتداد المئة عام من تاريخ هذا الكيان العبثي، قد تكون المقاومة هي الشيء الوحيد غير العبثي، فهي الإطار الاجتماعي الوظيفي الوحيد الذي أدّى وظيفته بكفاءة عالية حتى خارج الحرب (إعادة اعمار الضاحية مثال يُضرب عالمياً لكيفية إعادة إعمار منطقة منكوبة بفعالية عالية من دون سيطرة رأس المال على العملية ومخرجاتها).

سيذكر التاريخ أنه في الرابع من آب من عام 2020، وفي تمام الساعة السادسة وثمان دقائق، تركّزت كلّ عبثية الكيان اللبناني لتنفجر في العنبر رقم 12 في مرفأ بيروت وتدمّر نصف المدينة ومعها المرفأ، وتقتل المئات وتجرح الآلاف وتشرّد مئات الآلاف. انفجر العنبر رقم 12 بعد سنوات من الفشل المنظوماتي البيروقراطي (هذا الذي نعرفه حتى الآن وقد يكون ما سيتكشّف أعظم)، ليعلن نهاية الكيان العبثي. بداية النهاية كانت مع إعلان الحكومة الحالية التوقف عن دفع اليوروبوندز، لما لهذا القرار من تبعات على تركّز رأس المال المتمثل في المصارف، والناتج من احتكارات الطوائف، لكن ما حصل في مرفأ بيروت دمّر مركز الكيان العبثي وأظهر أبهى حلل عبثيّته، ولم يعد ممكناً التعايش مع مسرحية إبقائه على قيد الحياة.

ما هو الطريق إلى الأمام؟ إمّا أن يتفتت الكيان إلى مجموعة كيانات عبثية صغيرة، أو أن يقرر اللبنانيون أن يسألوا أنفسهم الأسئلة الصعبة. أسئلة من نوع ما هي وظيفة الكيان اللبناني تجاه سكانه؟ ما هي وظيفته الاقتصادية والسياسية في الإقليم؟ يجب ألّا يقبلوا بإجابات على شكل تلك التي اخترعها مؤرّخو النموذج - الكيان لضمان استمراره، مثل «صلة الوصل الاقتصادية بين الشرق والغرب» و«الكيان العربي الطابع والغربي الهوى». فكل هذا كان جزءاً من العبثية أيضاً.

> في الرابع من آب 2020 تركّزت كلّ عبثية الكيان اللبناني لتنفجر في العنبر رقم 12 في مرفأ بيروت وتدمّر نصف المدينة ومعها المرفأ، وتقتل المئات وتجرح الآلاف وتشرّد مئات الآلاف. انفجر العنبر رقم 12 بعد سنوات من الفشل المنظوماتي البيروقراطي (هذا الذي نعرفه حتى الآن وقد يكون ما سيتكشّف أعظم)، ليعلن نهاية الكيان العبثي

انجل بوليغان ـ المكسيك